العنف السياسى فى أفريقيا

نموذج السودان مايو 1969 م
أحداث الأثنين أغسطس 2005 م

تأليف

د/ فائز عمر محمد جامع
أستاذ العلوم السياسية
المساعد بجامعة جوبا

د/ إبراهيم محمد ادم حامد
المستشار الثقافي لسفارة
السودان بالقاهرة



الدار العربية للنشر والتوزيع

العنف السياسي في افريقيا

نموذج الســـــودان مايــــــو 1969-

أحداث الاثنين الأســود أغسطس 2005م

العنف السياسي في افريقيا

نموذج السـودان مايـو 1969

أحداث الاثنين أغسطس 2005م

تأليف

د. فائز عمر محمد جامع
أستاذ العلوم السياسية المساعد
بجامعة جوبا

د. إبراهيم محمد آدم حامد
المستشار الثقافى لسفارة السودان
بالقاهرة

2010



الدار العربية للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى

حقوق النشر

العنف السياسي في افريقيا

نموذج السـودان مايـو 1969
أحداث الاثنين أغسطس 2005م

تأليف

د. فائز عمر محمد جامع

د.إبراهيم محمد آدم حامد

رقم الإيداع: 9116/ 2010

I.S.B.N.: 977-258-384-4

32 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة

ت: 22753335 فاكس: 22753388

E_mail: aldar_alarabia1@yahoo.com

مقدمة الناشر

يتزايد الاهتمام باللغة العربية فى بلادنا يومًا بعد يوم. ولاشك أنه فى الغد القريب ستستعيد اللغة العربية هيبتها التى طالما امتهنت وأذلت من أبنائها وغير أبنائها. ولا ريب فى أن امتهان لغة أية أمة من الأمم هو إذلال ثقافى فكرى للأمة نفسها؛ الأمر الذى يتطلب تضافر جهود أبناء الأمة رجالاً ونساءً، طلابًا وطالبات، علماء ومثقفين، مفكرين وسياسيين فى سبيل جعل لغة العروبة تحتل مكانتها اللائقة التى اعترف المجتمع الدولى بها لغة عمل فى منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها فى أنحاء العالم. لأنها لغة أمة ذات حضارة عريقة استوعبت – فيما مضى – علوم الأمم الأخرى. وصهرتها فى بوتقتها اللغوية والفكرية. فكانت لغة العلوم والأدب، ولغة الفكر والكتابة والمخاطبة.

إن الفضل فى التقدم العلمى الذى تنعم به أوروبا اليوم يرجع فى واقعه إلى الصحوة العلمية فى الترجمة التى عاشتها فى القرون الوسطى. فقد كان المرجع الوحيد للعلوم الطبية والعلمية والاجتماعية هو الكتب المترجمة عن اللغة العربية لابن سينا وابن الهيثم والفارابى وابن خلدون وغيرهم من عمالقة العرب، ولم ينكر الأوروبيون ذلك، بل يسجل تاريخهم ما ترجموه عن حضارة الفراعنة والعرب والإغريق. وهذا يشهد بأن اللغة العربية كانت مطواعة للعلم والتدريس والتأليف، وأنها قادرة على التعبير عن متطلبات الحياة وما يستجد من علوم، وأن غيرها ليس بأدق منها، ولا أقدر على التعبير.

ولكن ما أصاب الأمة من مصائب وجمود بدأ مع عصر الاستعمار التركى، ثم البريطانى والفرنسى، عاق اللغة عن النمو والتطور، وأبعدها عن العلم والحضارة، ولكن عندما أحس العرب بأن حياتهم لابد من أن تتغير، وأن جمودهم لابد أن تدب فيه الحياة، اندفع الرواد من اللغويين والأدباء، والعلماء فى إنماء اللغة وتطويرها، حتى أن مدرسة القصر العينى فى القاهرة، والجامعة الأمريكية فى بيروت درستا الطب بالعربية أول إنشائها. ولو تصفحنا الكتب التى ألفت أو تُرجمت يوم كان الطب يدرس فيهما باللغة العربية لوجدناها كتبًا ممتازة لا تقل جودة عن مثيلاتها من كتب الغرب فى ذلك الحين، سواء فى الطبع. أو حسن التعبير، أو براعة الإيضاح، ولكن هذين المعهدين تنكرا للغة العربية فيما بعد. وسادت لغة المستعمر، وفُرضت على أبناء الأمة فرضًا، إذ رأى المستعمر فى خنق اللغة العربية مجالاً لعرقلة الأمة العربية.

وبالرغم من المقاومة العنيفة التى قابلها. إلا أنه كان بين المواطنين صنائع سبقوا الأجنبى فيما يتطلع إليه، فتفننوا فى أساليب التملق له اكتسابًا لمرضاته، ورجال تأثروا بحملات المستعمر الظالمة، يشككون فى قدرة اللغة على استيعاب الحضارة الجديدة، وغاب عنهم ما قاله الحاكم الفرنسى لجيشه الزاحف إلى الجزائر: "علموا لغتنا وانشروها حتى نحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر، فقد حكمناها حقيقة".

فهل لى أن أوجه نداءً إلى جميع حكومات الدول العربية بأن تبادر – فى أسرع وقت ممكن – إلى اتخاذ التدابير، والوسائل الكفيلة باستعمال اللغة العربية لغة تدريس فى جميع مراحل التعليم العام، والمهنى، والجامعى، مع العناية الكافية باللغات الأجنبية فى مختلف مراحل التعليم لتكون وسيلة الإطلاع على تطور العلم والثقافة والانفتاح على العالم. وكلنا ثقة من إيمان العلماء والأساتذة بالتعريب، نظرًا لأن استعمال اللغة القومية فى التدريس ييسر على الطالب سرعة الفهم دون عائق لغوى، وبذلك تزداد حصيلته الدراسية، ويرتفع بمستواه العلمى، وذلك يعتبر تأصيلاً للفكر العلمى فى البلاد، وتمكينًا للغة القومية من الازدهار والقيام بدورها فى التعبير عن حاجات المجتمع، وألفاظ ومصطلحات الحضارة والعلوم.

ولا يغيب عن حكومتنا العربية أن حركة التعريب تسير متابطئة، أو تكاد تتوقف، بل تحارب أحيانًا ممن يشغلون بعض الوظائف القيادية فى سلك التعليم والجامعات، ممن ترك الإستعمار فى نفوسهم عُقدًا وأمراضًا، رغم أنهم يعلمون أن جامعات إسرائيل قد ترجمت العلوم إلى اللغة العبرية، وعدد من يتخاطب بها فى العالم لا يزيد عن خمسة عشر مليون يهوديًا. كما أنه من خلال زياراتى لبعض الدول واطلاعى وجدت كل أمة من الأمم تدرس بلغتها القومية مختلف فروع العلوم والآدب والتقنية، كاليابان، وإسبانيا، وألمانيا. ودول أمريكا اللاتينية. ولم تشك أمة من هذه الأمم فى قدرة لغتها على تغطية العلوم الحديثة. فهل أمة العرب أقل شأنًا من غيرها ؟!.

وأخيرًا .. وتمشيًا مع أهداف الدار العربية للنشر والتوزيع، وتحقيقًا لأغراضها فى تدعيم الإنتاج العلمى، وتشجيع العلماء والباحثين فى إعادة مناهج التفكير العلمى وطرائقه إلى رحاب لغتنا الشريفة، تقوم الدار بنشر هذا الكتاب المتميز الذى يعتبر واحدًا من ضمن ما نشرته – وستقوم بنشره – الدار من الكتب العربية التى قام بتأليفها أو ترجمتها نخبة ممتازة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية المختلفة.

وبهذا .. ننفذ عهدًا قطعناه على المضى قدما فيما أردناه من خدمة لغة الوحى، وفيما أرداه الله تعالى لنا من جهاد فيها.

وقد صدق الله العظيم حينما قال فى كتابه الكريم: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. سورة التوبة الآية 105.

محمد أحمد دربالـه

الدار العربية للنشر والتوزيع

تقديم

البروفسير حسن مكى

يصدر هذا الكتاب شراكة بين باحثَين قديرَين وهما كذلك ممن أعدهم من طلابى الناجبين حيث اشرفت على كليهما فى مرحلة الدكتوراه. ولذلك تكتمل السعادة برؤية هذا المولود الجديد للباحثَين فى موضوع فى غاية الأهمية وهو موضوع العنف والدولة السودانية. والناظر إلى النقوش فى النقعة والمصورات يجد الملك السودانى القديم يشدُ شعر خصومه من أطراف السودان المختلفة كنايةً عن قوته وبأسه. وربما كان العنف لازمة من لوازم الدولة السودانية نسبة لاتساع مساحة السودان وتعدد شعوبه ولغاته وتضارب المصالح بين هذه الشعوب حول الموارد وغيرها.

كما وأن فكرة الدولة وإن كانت عريقةً فى وسط السودان إلا أنها كانت غريبةً فى الاطراف حيث لا يعرف السودانى هناك إلا قبيلته وشيخ القبيلة. ولذلك تمثل له الدولة فكرة العدوان على شخصيته،وعلى هويته، وعلى إستقلاليته المالية،خصوصاً وأن الدولة ارتبطت فى ذهنه أحياناً بالاسترقاق والضرائب والاتاوات والتدخل فى شانه الخاص لتغيير لغته أو إلزامه بإحضار ابناءه الى المدارس وغيرها. ولذلك المواطن فى تلك الاطراف رفض فكرة الدولة وحاربها سواءً كانت دولة السودان الوسيط أو الدولة الغازية حبشيةً أو مصريةً أو انجليزية إنتهاءً بحروب العهد الوطنى.

ولذلك فإن دراسة قضية العنف وجذوره الإجتماعية والسياسية من أوجب واجبات العقل العلمى السودانى فى محاولته لتجاوز هذه الظاهرة وبناء عقد إجتماعى سودانى يقوم على التحابب والمصالح المشتركة والتعايش والإعتراف بالآخر فى إطار المساواة وسيادة القانون واقتسام الموارد والتنافس الحر على السلطة والثروة،ومتابعة الترقيات المادية والروحية.

وعليه فإن هذه الدراسة تُمثل فاتحةُ خيرٍ لفــتح الاعــين والبصـــائر،ونرجو أن تتكامل الدراسات فى هذا الموضوع حتى يتسع الوعىُ بهذه القضية وتتبــدد بــذلك الإحن والضغائن وتقوم دولة الإخاء والمواطنة والسلام.

أ.د.حسن مكي محمد أحمد
مدير جامعة افريقيا العالمية
ابريل 2009

مقدمة

يدرس هذا الكتاب مظاهر العنف السياسي في القارة الأفريقية بالنظر إليها عبر نافذة السودان الذي يذخر تاريخه السياسي المعاصر بتقاليد متنوعة في توظيف العنف في تداول السلطة، وفي ممارسة المعارضة السياسية، حتى في طرق الإحتجاج. ولا يمثل السودان في ذلك حالة شاذة، إنما هو امتداد لنسق في التعامل مع السلطة يعكس خصوصية مجتمعية مشتركة بين الغالبية العظمى من دول العالم النامي.

إن الحكم على مشروعية (استخدام القوة) العنف في العمل السياسي ليس حكماً بسيطاً وسهلاً، لأنه لابد أن تستدعي جملة عوامل نظرية في الدوافع والمسببات والأطراف التي استخدمت العنف وتلك التي استخدم في مواجهتها وقضايا أخرى تعرض إليها الباب الأول من هذا الكتاب.

يستمد تاريخ المعارضة السياسية في القارة الأفريقية بعداً جديداً مع ميلاد الدولة القومية الذي لا يتجاوز عقد الستينات من القرن العشرين. ولهذه الظاهرة إرتباط نوعي بنمط الأنظمة السياسية التي تنشأ في كنفها. تتميز هذه القارة بأنظمة سياسية في الغالب شمولية لازمتها حركات معارضة سياسية وحركات إنفصالية إنتهجت كلاهما (العمل المسلح) سبيلاً للتعبير وللتغيير.

أما الحركات الانفصالية فهي في الأصل حركات قومية (أثنية) مسلحة تنطلق من الأرض (موضع الانفصال) لتحقيق سيادتها عليها. وحركات المعارضة السياسية البحتة هي تجسيد تقليدي لصراع تداول السلطة الذي غالباً ما تقوده في الحالة السودانية والأفريقية حركات سياسية مسلحة.

وتعني كلمة حركة في الأدبيات الغربية المحاولة الجماعية لإحداث تغيير أو تحول في النظام الإجتماعي الثقافي السياسي (دائرة معارف العلوم الإجتماعية 1972 مجلد رقم 14 ص 440) وبرزت الكلمة أول ما برزت في القرن التاسع

عشر بظهور طبقة العمال الصناعيين بتوجهاتها الإشتراكية ولذلك يمكن التمييز بين الحركات الإجتماعية والحركات السياسية فلكل حركة إجتماعية وثقافية آثار سياسية تعبر عنها.

فالحركة ليست جسماً نظامياً متماسكاً كالحزب السياسي أو الإتحاد النقابى ولكنها كيان تنظيمي في إطار كنفدرالي لتيارات متعددة متحدة لتحقيق هدف مشترك. ولذلك فهنالك ترابطات وتقاطعات بين الأحزاب والحركات فيمكن أن يكون الحزب هو واجهة لحركة من الحركات فحزب العمال الوطني الإشتراكي الألماني هو واجهة الحركة النازية (المصدر السابق) العريضة كما ويمكن أن تكون الحركة ممثلة في أكثر من حزب فحركة العمال الألمانية الغربية ممثلة في الحزب الإشتراكي الديمقراطي وفي حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي كما ويمكن أن تكون داخل الحزب الواحد أكثر من حركة.تستخدم هذا الكتاب كلمة (حركة) وفق التعريف المذكور آنفاً غير أنها تعني في الأساس المنظومات السياسية المعبرة عن محاولات جماعية لأحداث تغيير أو تحول في النظام السياسي وهو ما يعرف بالمعارضة السياسية.

يتناول هذه الكتاب أبرز حركات المعارضة السياسية في السودان ضمن المنظومة الأفريقية ذات الخصائص المتشابهة في قضية بناء الأمة. وهو (أي الكتاب) يعالج هذه الحركات في إطار نظام سياسي حكم البلاد لفترة طويلة إمتدت فى الفترة من 69-1985م. وقد تميزت هذه الحركات بأنها كانت مسلحة بما يجعلها تتناسب مع النظام الشمولي المعروف بنظام مايو في التاريخ السياسي المعاصر للسودان.

صنف هذا الكتاب حركات المعارضة السودانية إلى ثلاث مجموعات:

أولاً: الحركات الشعبية المسلحة وشملت حركة الجزيرة أبا 1970م وحركة شعبان 1972م ثم حركة 2 يوليو 1976م.

وثانياً: الإنقلابات العسكرية وشملت حركة هاشم العطا 1971م وحسن حسين 1975م.

ثالثاً: الحركات الإقليمية الجهوية المسلحة وشملت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق وإتحاد عام جبال النوبة ولأن الحركتين الأخيرتين نشأتها في العام 1983م. وبالنظام المايوي (موضوع الكتاب) إنتهي أصلاً في العام 1985م أي بعد عامين فقط فلم تحظيا بالدراسة الكافية لأن نشاطهما لم يتبلور بالأصل إلا بعد هذه الحقبة.

لا يزعم الكتاب أن هذا الموضوع لم يطرق من قبل فهنالك عدد الباحثين والدارسين تناولوا الحقبة المايوية بالدراسة غير أنه ربما يكون التناول مختلفاً شيئاً ما فمهما يكن من أمر فإن الكتاب قد إستفاد من كتاب (د. عبداللطيف البوني 1995م) عن تجربة نميري الإسلامية علاوة على د. محمد وقيع الله تحت عنوان (الأخوان وسنوات مايو قصة ووقائع الصراع والمصالحة) وكتابات د. منصور خالد لا سيما النخبة السودانية وإدمان الفشل، السودان النفق المظلم. الأستاذ الصحفي محمد محمد أحمد كرار حول الإنقلابات العسكرية في السودان (1988م) وعدد من المقالات الصحفية والمذكرات والوثائق المنشورة في الحقبة المايوية التي لا تزال تنشر. بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع ناشطين سياسيين في تلك الحقبة شاركوا في إحداثها أو بعض من أسرهم ممن لا يزالوان يحتفظون بمذكرات أو خطابات عن تلك الحقبة.

منذ اختيارنا لموضوع هذا الكتاب كنا على بينة من وعورة مسالكه لا سيما وهو يعالج قضايا سياسية صارخة ومأساوية إنتهت بعض أحداثها بمحاكمات وإعدامات وراح ضحيتها أرواح وأعداد كبيرة من المواطنين السودانيين. كما وأن الباحث قد تعامل مع مصادر كتب، مذكرات، مقالات... الخ مثقلة بهذه الجراحات وتحمل وجهات نظر في كثير من الأحايين متحاملة ضد الفريق الآخر ولذلك أجتهدنا وسعينا أن نوفق بين الآراء المتناقضة أحياناً في قراءة الحدث الواحد أو أن

نستبين القضية من بين كم هائل من المرافعات السياسية، فعزوت ذلك جميعاً إلى وعورة المسلك فتوكلت على الله ورجوته أن يوفقنا إلى الخروج بتحليل علمي للقضايا السياسية التي تتسع لتعدد الآراء الغير متناهي.

الكتاب مقسم إلى أبواب وملاحق وقائمة مراجع كل باب مقسم إلى عدد من الفصول. يعالج الباب الأول مفاهيم نظرية حول العنف السياسي بينما يتحدث الباب الثاني عن مداخل نظرية حول صراع السلطة بينما يعالج الباب الثالث البدايات الأولى لمقاومة نظام مايو 1969م وبروز القوى السياسية المعارضة كتمهيد للباب الرابع الذي يتحدث عن تبلور حركات المعارضة المسلحة في أشكالها المختلفة وتصنيفاتها المذكورة آنفاً. بينما يناقش الباب الخامس أثر هذه الحركات على المسار السياسي للنظام.الباب السادس مخصص لتغطية أحداث الإثنين الأسود والتي حدثت في الأول من أغسطس 2005م بعد حادث سقوط طائرة النائب الأول لرئيس السودان. بينما تلخص الخاتمة أهم النتائج. أما الملاحق الثلاثة فهي وثائق تعزز أو توثق إلى ما ورد أثناء الكتابة فيما له به علاقة.

المحتويات

الموضوع الصفحة

الصفحة الموضوع

الفصل الثالث : المعارضة السياسية في الجوار الأفريقي

الباب الثالث: المعارضة السياسية السودانية - مايو 1969م

الفصل الأول: الحالــة الســودانية (ما قبل مايو 1969م)

الفصل الثانى: القوي السياسية السودانية والانقلاب العسكري مايو 1969م

الفصل الثالث: القوي السياسية المعارضة

الباب الرابع – حركات المعارضة المسلحة

الفصل الأول: الحركات الشعبية المسلحة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني - الانقلابات العسكرية

الباب الخامس : اثر حركات المعارضة المسلحة علي المسار السياسي

الفصل الأول: حـركات المعارضة الاثـار والنتائـج

الفصل الثاني: تفاعل الاثار التنظيمية والسياسية

الباب السادس: قراءة في احداث الاثنين 1 أغسطس 2005م

الباب الأول

مفاهيم نظرية في العنف السياسي

الفصل الأول

مفهوم القوة وأنماط العنف

الباب الأول
مفاهيم نظرية في العنف السياسي
الفصل الأول
مفهوم القوة وأنماط العنف

مقدمة

قضية العنف من القضايا التي لازمت البشرية منذ فجرها الأول. وقد ظل وسيلة لحسم الصراع والنزاع بين بني البشر باستخدام القوة المادية. ولعل أول أشكال ذلك النزاع والصراع الذي عرفته البشرية هو ذلك الذي حدث بين ابني ادم، هابيل وقابيل، الذين قتل احدهما الآخر مستخدماً القوة. وعليه يمكن أن يطرح السؤال الآتي: هل البشرية هي سليلة ذلك الذي قتل أخيه.... وهل القتيل إلا ذلك الشهيد الذي قال أنى أخاف الله رب العالمين.

تستعرض هذه الدراسة مفهوم العنف وهو شديد الارتباط بالسياسة. بالطبع لا تنفى عنه هذه الصفة ارتباطات أخرى؛ العنف الأسري، العنف ضد المرأة، العنف الرياضي...الخ. غير أن المسار الأساسي لهذا المفهوم له علاقة بمفهوم (القوة) الذي خضع لدراسات مستفيضة في علم الاجتماع السياسي، والعلوم العسكرية، والعلوم الرياضية. أما في نهايات القرن الماضي (القرن العشرين) فقد تصدر مفهوم (الإرهاب) الساحة العلمية والسياسية، وأضحى هدفاً أيضاً لدراسات مستفيضة لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه تقدم هذه الدراسة قراءة حول مفهوم العنف كمفهوم متفرع عن مفهوم (القوة) ومعتمداً عليه بصفة أساسية باعتباره (أي العنف) هو استخدام للقوة المادية أو غير المادية، يتكامل المفهوم مع مدلولات (الإرهاب) باعتباره استخداماً منظماً للعنف في التعبير عن المواقف والمطالب (ملحم قربان 1983).

كما يذهب البعض إلى أن القوة هي وسيلة بناء الحضارات والإعمار والاستخلاف في الأرض. وعليه فالقوة كمفهوم مجرد هي شيء كامن ليست محل جدل أو خلاف،

غير أن القابل للجدل هو استخدامات القوة، ذلك أن استخدامها ضد الآخر يعني العنف، كما أن استخدامها في الطاقة والإنتاج يعني النماء والخير،استخدامها في العقل يعني الفكر والعبقرية والابتكار......الخ.

وقد بحث العلماء في تفسير نشأة الدول والممالك والإمبراطوريات فتوصلوا في ذلك إلى نظريات من بينها (نظرية العقد الاجتماعي)، ثم نظرية (الأسر والعائلات الملكية)، ثم (نظرية القوة) التي تفيد بأن الدول والممالك عادة ما يبنيها القادة الأقوياء المنتصرون في الحروب، ثم إن التوسع في الممالك والدول هو أيضاً مما يستطيعه الأقوياء من قادة الأمم والشعوب. وعليه فبحسب هذه النظرية، فان الدول والإمبراطوريات مدينة في تكوينها الأول إلى هذا المفهوم.

مدلول القوة

وصف القرآن الكريم الإنسان بأنه مكرّم ومرزوق ومفضّل على سائر المخلوقات)..(ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً...) (الإسراء (70) ولعل جوهر هذا التفضيل هو العقل الذي يميز الإنسان في هذا الكون وعليه وصف الإنسان بأنه حيوان عاقل أي مخلوق ذو عقل. بل حتى الإغريق من غير أصحاب الديانات أدركوا أن قوة الإنسان الحقيقية هي في عقله أي في رأسه وليس في يديه أو رجليه كما هي قوة المسترق أي الإنسان فاقد الحرية. وقد وافق أفلاطون هذه الرؤية بطريقة ما عندما تحدّث في كتابه: (الجمهورية) عن الفيلسوف الملك الذي يملك قابلية للقوة العقلية والفيزيائية تؤهله أكثر من غيره لتولي سياسة الآخرين.

وعلى الرغم من تعدد زوايا دراسة القوة التي تتراوح بين الأنثروبولوجيا والعلوم العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والتاريخية والنفسية... الخ إلا أنها من المرجّح أنها اتفقت على أن محصلتها النهائية توحي باحتشاد عناصرها في التكوين السياسي. تعيد الأنثروبولوجيا هذا التكوين إلى أصول الإنسانية البعيدة في التجمعات البشرية البدائية التي تربطها علاقات قربى أولية عائلية ومن ثم مصالح وجود

مشتركة، تتطور لتبرز فيها الحاجة إلى أدوات للضبط الاجتماعي كشكل من أشكال القوة الكامنة، ثم في تطور لاحق لحاجات هذه المجموعة تبرز تلقائياً الحاجة للأمن والدفاع كمستوى أعلى في الحشد والتنظيم، أما عندما يتجاوز المجتمع مرحلة الكفاية ويحقق فوائض إنتاج يتطلب إطاراً ينظِّم عمليات التبادل لا بد أن تحكمه القوة الاقتصادية. لكأننا عبر هذه التداخلات نتحدث عن أشكال وأنماط من القوة ذات وجوه متعددة.(1).

هذه الدراسة معنية بتناول دراسة القوة من منظور العلوم السياسية وكذلك من منظور علم الاجتماع السياسي. تأتي كلمة قوة في اللغة العربية كما هي في الإنجليزية (Strength, Force, Power) لتحمل مضامين ومعاني متقاربة تتراوح بين مفاهيم (النفوذ) و(التأثير) إلى الوظائف الرياضية والميكانيكية والعسكرية(2). وكثيراً ما تستخدم كلمة Power في اللغة الإنجليزية لتعني السلطة السياسية Power Political ولعل قضية التعريف (القوة) تثير جدلاً نتيجة تداخل مفاهيم كثيرة مع مفهوم القوة فضلاً عن الخلط البيِّن بينها وبين مفاهيم السلطة، النفوذ، القهر، الإجبار والإكراه. معظم المعاجم اللغوية تقول بأن القوة هي القدرة على فعل شيء والتأثير في الآخرين وضبط سلوكهم أو التحكم فيه تنفيذاً لإرادة الأقوى. ولكي يمارس شخص ما قوته على الآخرين فلا بد له من حرمانهم من الاختيارات لإشباع حاجاتهم ومن ثم يجبرهم على الإذعان له كشرط لحصولهم على حاجاتهم. ويمكن الرجوع إلى تعريفين من بين عدة تعريفات لهذا المفهوم:-

أولهما:

تعريف ماكس فيبر الألماني الذي يذهب إلى:

(إن القوة هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة وبغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال...)(3).

وهو كما يظهر تعريف للقوة بلغة الصراع بين طرفين شخصين كانا أو هيئتين لأن القوة تأخذ حيثيتها في إطار تفاعلي بين طرفين على الأقل.

ثانيهما:

تعريف تالكوت بارسونز الذي يرفض تعريف القوة على أساس قسري فهو يذهب إلى:-

(... إن القوة هي القدرة المصممة لضمان القيام بالتزامات ملزمة بواسطة وحدات في نسق ذي تنظيم جماعي وذلك عندما تصبح هذه الالتزامات مشروعة بارتباطها بالأهداف الجماعية وحيث يتوقع في حالة التمرّد استخدام جزاءات سلبية يقتضيها الموقف...) (4).

وكان بارسونز يقول بأن استخدام القوة هو استخدام في إطار يتراضى عليه الفاعل والمفعول معاً في إطار تنفيذ هدف يشتركان في الرغبة في تحقيقه. أما القرآن الكريم فيرد فيه استخدام هذا المفهوم (القوة) في عدد من الآيات لا سيما في قصص القرون الأولى التي أوتيت (أشد قوة وأثاراً) (الأنفال) (... من أشد منهم قوة...). في أكثر من 17 موضعاً من القرآن.

ولعل أبرز هذه الآيات هي آية سورة الأنفال (... وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) ذهب عدد من المفسرين أبرزهم الطبري وبن كثير إلى أن القوة المقصودة هنا هي الرمي المفهوم في اللغة العسكرية. وبذلك تشير الآية بصيغة الأمر إلى إعداد القوة العسكرية المادية التي هي جزءا مكملا للقوة السياسية للدولة. فالقوة إذن مطلوب توفيرها من مصادرها المادية التي هي الأسلحة وملحقاتها ومعيناتها ولكأنما منطوق الآية يوحي بأن الإعداد نفسه (كعمل سابق للقتال أو نحو ذلك) هو نفسه مدعاة لإرهاب العدو فهو بهذه الصفة يحقق هدفاً نفسياً مباشراً لا سيما وأن صيغة (تُرهبون) المضارعة تفيد استدامة الأثر. أما المدخل السيكولوجي لهذا المفهوم فنجده في السنة النبوية في قوله (صلىالله عليه وسلم) في حديث من رواية البخاري ومسلم:- (... ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد من يملك نفسه عند

الغضب..)(5). والصرعة في هذا الحديث تعني الرجل الذي لا تغلبه الرجال من قوة ولكأنما القوة النفسية هي نمط من القوة له مظاهره وتجلّياته الإيجابية في الحياة الاجتماعية ويحتمل هذا الحديث أن يستخلص منه أن الغضبَ ضعفٌ بمثلما أن الحلمَ قوةٌ بصرف النظر عن الخصائص الفيزيائية والجسمانية.

أما أبرز الشخصيات التي مجّدت القوة نجد من بينها نيكولاي ميكافيلي الفلورنسي (1469- 1527) في كتابه الأشهر (الأمير) الذي كتبه صاحبه وهو متأثر بتجارب مريرة في حياته السياسية حيث كان مسئولاً رفيعاً في فلورنسا والتي بسقوطها انتهى به المطاف إلى السجن والتعذيب ومن ثم اعتزال الحياة العامة(6). ميكافللي كان يتحدّث عن أنجع السبل لاستدامة مجد وسلطان الأمير والذي ليس بالضرورة أن يرتبط بالعدل والخير وإنما يرتبط بالهيبة والقوة والدهاء فهو يفضل تغليب صفات (الأسد) وأن الأمير من الأفضل أن يخافه الناس بدلاً من أن يحبوه وليس الأمير هو الذي يحتاج أن يكون وفياً بعهوده. وعليه فلا دخل للأخلاق بالسياسة التي هي نشاط إنساني بحت، الحكم فيه على الأعمال هو بقدر ما تحققه من مكاسب وليس على أي أساس آخر. لا بد أن الجميع على علم بالمدى الذي أصبح فيه الأدب السياسي لهذا الإيطالي الفلورنسي مؤثراً على النظرية السياسية والممارسة السياسية بوعي أو بغير وعي من قِبل الساسة حتى صار اسم ميكافللي كافياً للتعبير عن كل الصفات البراجماتية والأنانية لدى الإنسان العادي. ومن الصعب الحكم على أن الساسة عبر العصور على الأقل في الواقع العملي استطاعوا أن ينفكوا مما يمكن أن نسميه (عقدة ميكافللي) التي هي الاستمساك والمحافظة على الإمارة والرئاسة اللهم إلا إذا استثنينا الملوك الأنبياء داؤود وسليمان عليهما السلام الذين كانا من أقوى العروش في الميراث اليهودي، ثم النبي (صلىالله عليه وسلم)وخلفاؤه الراشدون في الميراث الإسلامي من بعده.

وقد سبق أن ذكرنا أن كلمة (قوة) تستخدم كتعبير بديل للقوة السياسية بمعنى السلطة بحسب قاموس العلوم الاجتماعية سابق الذكر بالطبع السلطة نفسها هي

الحق المؤسس والمعترف به لاستخدام القوة. أما المفهوم الأكثر قرباً للقوة فهو الإجبار (Coercion) أو الإكراه الذي هو التحكّم في الأشخاص تحت تهديد استخدام القوة بمعنى (Force) في اللغة الإنجليزية وهو مفهوم مهم في العلوم الاجتماعية لأنه الآلية القصوى والوحيدة التي تستخدمها الدولة فهو من ثم إجبار شرعي أو قانوني. يقابل هذا المفهوم حسب دعاة ومنظري الأنظمة الديمقراطية مفهوم التراضي أو (Consent) بين القوى الاجتماعية أو الحزبية في تسيير تداول السلطة وتوزيعها وفق ميكانيزمات يتواضع عليها اللاعبون الفاعلون في العمليات السياسية في المجتمع المعيّن.

أنماط العنف

كان لا بد في الجزء السابق من الحديث عن القوة من أجل التمهيد لدراسة قضايا العنف التي يتم تناولها من منظور سوسيولوجي عبر المنظمات والحركات والقوى الاجتماعية والسياسية وليس من منظور سيكولوجي يبحث مكامن العنف في النفس البشرية. وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في النظريات التي تناولته عبر اتجاهات تعريفات تستعرضها وتناقشها ولا تتبنّاها بالضرورة.

شأن سائر المفاهيم في العلوم الاجتماعية تعدّدت تعريفات العنف في اللغة العربية فهو كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة واللوم والتوبيخ وهو سلوك قولي أو فعلي. في اللغة الإنجليزية (Violence) تميل أكثر إلى معنى الاستخدام الاجتماعي للقوة وإلحاق الأذى والأضرار والتدخّل في حريات الآخرين ويمثل هذا أحد اتجاهات التعريف.

أما الاتجاه الآخر في التعريف فيتناول العنف الهيكلي في المجتمع من حيث الاختلالات والمؤثرات الناتجة عن الصراع وغياب العدالة الاجتماعية التي تستدعي أعمال عنف جماعي مسلّح أو غير مسلّح منظّم أو غير منظّم علني أو سري ضد نخبة حاكمة أو طبقة اجتماعية أو...الخ.

هذه ربما أبرز اتجاهات التعريفات وليس بالضرورة كلها التي تناولها دارسو العلوم الاجتماعية غير أن أبرز المفكرين الذين وظّفوا هذا المفهوم هو كارل ماركس صاحب النظرية الماركسية الأكثر تأثيراً على مجريات السياسة العالمية خلال معظم القرن العشرين الميلادي. أما ماركس نفسه فقد استلهم بعض أفكار الألماني هيجل لا سيما نظرية الديالكتية التي تبني على فكرة الصراع أو التناقض والتي تذهب إلى المعادلة الآتية:

Thesis + Antithesis = Synthesis

أما توظيف كارل ماركس لهذه النظرية فهو أنه أسقطها على مفهوم الطبقات حيث استطال في الحديث عن الصراع الطبقي (Class struggle) الذي أساسه الفلسفي الديالكتيك. وأن التحوّل من الرأسمالية إلى الاشتراكية وسيلته العنف الثوري بواسطة طبقة البرولتاريا لاستعادة حقها السليب لدى طبقة البرجوازية وسيأتي الحديث عن المادية الجدلية في الجزء القادم من هذه الدراسة.

أما الحديث عن أنماط العنف فهو حديث عن الدوافع التي تدعو إلى استخدامه وإلا فإن العنف هو جنس واحد ذلك أنه يمكنا الحديث عن دوافع سياسية ودوافع دينية ودوافع اقتصادية.. الخ، غير أنها جميعاً تتمظهر وتتصف باستخدام القوة.

العنف السياسي

يعتبر العنف سياسياً بالنظر إلى أغراض القوى التي تمارسه. وهناك نافذتين لدراسة العنف الموصوف بالسياسي، النافذة الأولى هي العنف الذي تمارسه الدولة ضد مواطنيها وهو يسمى أحياناً العنف المشروع وهو الذي تحميه النظم القانونية وهو الذي يبرره فاعلوه بأنه لصالح المجتمع وحماية أمنه العام. بالطبع لا ينصرف هذا الحديث عن النوع الذي تقف في وجهه الآن منظمات دولية متخصصة في انتهاكات الدول لحقوق الإنسان. إنما ينصرف الحديث عن النافذة الثانية وهي العنف الذي تمارسه الحركات والتنظيمات والجماعات وسائر تنظيمات المجتمع وشرائحه

وطبقاته التي تتناقض وتتقاطع مصالحها أحياناً ويمكن الحديث عن الطلاب والعمال والمهنيون وحتى العسكريين الذين تعتبر ممارستهم تمرداً على النظم العسكرية التي لا تعترف بأي أشكال تعبيرية خارج المؤسسة. ولذلك فإنه يمكن اعتبار التمرد نمط مستقل من أنماط العنف من حيث الشريحة ذات الطبيعة الخاصة وليس من حيث الدوافع التي من الممكن أن تكون سياسية (في حالة الإنقلابات) أو مطلبية متعلقة باقتصاديات الأجور والرواتب أو أي أسباب مهنية أخرى.

والقضية الأساسية التي تبناها الفلاسفة والمفكرون هي العنف الذي يمارسه المجتمع في إطاره الداخلي وبين طبقاته وهو الذي اعتمدته الأيديولوجية الماركسية وجعلت منه جزء من مكونات (التفسير المادي للتاريخ) وتأصيل الصراع وحتميته بين الطبقة الفقيرة (البرولتارية) وبين الطبقة الأعلى اقتصادياً (البرجوازية) حتى أن لينين يذهب إلى أن جهاز الدولة نفسه تسيطر عليه الطبقة البرجوازية وعليه:-

(... إن الثورة البرولتارية غير ممكنة بدون تحطيم جهاز الدولة البرجوازي بالعنف...)(7).

وقال من قبله ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي بأنهم:-

(... يعلنون صراحة أن أهدافهم لا يمكن بلوغها وتحقيقها، إلا بهدم كل النظام الاجتماعي التقليدي بالعنف والقوة...)(8).

وعليه فإنه مع الأخذ في الاعتبار المجاميع البشرية الكبيرة التي تأثرت بهذا الفكر (الدول والحكومات) فإنه يمكن تصوّر حجم العنف الذي تولّد في هذا العالم ركضاً وراء سراب الحتمية التاريخية في إزالة الدولة من على سطح الأرض لتفسح المجال إلى جنة الفقراء أن تتحقق في الحياة الدنيا.

أما في مطالع القرن العشرين وفي خضم التجربة الاستعمارية برز فلاسفة ومفكرون اجتماعيون وسياسيون أعلوا من قيمة العنف ومجدوه كطريقة لمواجهة الاستعمار بل اعتبروا أن التحرر من الاستعمار هو ظاهرة عنيفة دائماً، نذكر منهم

(Franz Fanon) فرانز فانون (1925- 1961) (9) الذي يذهب إلى أن التحرر من أثقال الماضي عموماً يتطلّب ثورة شاملة أي عنف مطلق (Absolute Violence) وقال قولته الشهيرة (Violence Purifies) في مؤلفه الشهير (Les damnes de la Terre) الذي كتب مقدمته الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر 1963م. ولقد كان لهذا المفكر المارتنيكي الأصل الناطق بالفرنسية أثر كبير على أعمال مفكرين ثوريين كُثر نذكر منهم الإيراني علي شريعتي، الجنوب أفريقي ستيف بيكو، والكوبي أرتستو جي جيفارا. يمكن اعتبار (فانون) منتمياً إلى اليسار لا سيما وأنه عاش في فترة ازدهار المد الماركسي في خمسينيات القرن الماضي على الرغم من أنه حارب في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية غير أنه استقال من وظيفته التابعة للحكومة الفرنسية في صيف 1956م.

بالطبع هناك جدل كبير حول أن درجة العنف في أي مجتمع تتناسب مع درجة سيادة النظم الديمقراطية فيه وهو جدل في نظرنا من عقابيل الحرب الباردة غير أننا وبنهاية هذه الحرب نرى أنه دخل مراحل جديدة أخذت من إفرازات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م والتي تحولت فيها المواجهة إلى جدلية بين العالم الإسلامي وميراثه ووزنه الحضاري والسياسي كمتهم في قضية الإرهاب وبين الغرب الذي يمسك بمقاليد القيادة التكنولوجية والعسكرية والعلمية في العالم الذي تشكّل فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه المواجهة يزداد أوارها استعاراً يوماً بعد الآخر وهو نفس السبب الذي حدا بهذه الدراسة أن تبرز في هذا الوقت في غمار مناخ من عدم الثقة ضحيته العالم الإسلامي من أحكام جغرافية صادرة عن دوائر ومراكز أبحاث ومعلومات استخبارية ساهمت في صناعة هذه الأحكام التي تبنتها دول وحكومات الغرب في هذه المواجهة.

إن الأحكام الجزافية غير الانتقائية (Indiscriminate) هذه هي في أحسن الأحوال صادرة عن معرفة غير كاملة وفي غير ذلك معرفة مشوهة ببعض القيم ذات الخصوصية للمجتمع المسلم (كالجهاد) واستخدام القوة والعنف في مواجهة الغير

وكذلك من قراءات عجلى للآيات من سورة (الأنفال) ذات العلاقة بهذا الموضوع. وسنأتي للحديث عن الجهاد في موضع لاحق من هذه الدراسة.

إن الأساس النظري الذي تستند عليه هذه الدراسة في تناولها للعنف السياسي هي في فحص دوافعه المبدئية لأجل التعرّف على حصاده النهائي. إن كل ما استعرضناه من نظريات وأفكار يركز على أن العنف تعبير يستخدم القوة غير أن القصد من ذلك كله في الحقيقة هو (التغيير) والتي نعتبرها كلمة مفتاحية في هذا الموضوع. لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال:
(.. من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فمن لم يستطع بلسانه ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان...) رواه مسلما(10).

تغيير المنكر هو الذي يمكن أن تستخدم فيه القوة وكأن تغيير المنكر وليس إنكاره فحسب هو الذي يطلبه الرسول (صلى الله عليه وسلم) من وراء ذلك غير أن بعض العلماء قيد هذا الخطاب مخافة الفوضى من أن الأمر بالتغيير باليد هو خطاب للأمراء، التغيير بالقول هو خطاب للعلماء، وأما القلب فهو لعامة الناس.

الذي يهمنا هنا هو كلمة (تغيير) والتي ترد أيضاً في الآية الكريمة (لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) (الرعد 11) على الرغم من أن هناك جدلاً سائداً حول هذه الآية مفاده أن عبارة (يغيّر) تشير إلى التغيير نحو السالب(11) غير أن المعنى اللغوي للكلمة لا يشير إلى ذلك والعبرة بالطبع هي في عموم اللفظ وليس بخصوص السبب، ترجح هذه الدراسة أن التغيير هو كمطلب يحتمل أي نمط من أنماط التغيير بما فيها التغيير السياسي، تستخلص الدراسة أن دعاة التغيير العنيف مطلوب منهم تغييراً موازياً له في أنفسهم بالطبع نحو الأفضل الذي يبتغون وإلا فإن العنف الذي يمارسه دعاته يصبح بلا جدوى ولا هدف.

العنف الديني

يمكن اعتبار العنف دينياً بالضرورة إذا كانت دوافعه دينية أو أن الذين يمارسونه إنما يبتغون من وراءه أهدافاً دينية. وربما العنف الأبرز في التاريخ هو ذلك الـذي حدث في أوروبا في صراع البابوية مع السلطة الزمنية والذي استمر طيلة القـرون الوسطى والذي اشتهر بأنه صراع الدين والدولة. وهو صراع ولّد عنفاً دينياً غير أن له في الحقيقة وجهاً سياسياً من حيث أنه صراع من أجل السلطة والنفـوذ والقـوة والسيطرة. ثم إن الحروب الصليبية تمثّل علامة بارزة في هذا الـنمط بـين العـالم الإسلامي والعالم المسيحي أو هكذا هي القراءة لتاريخ هذه الحروب وهـي حـروب دينية غير أن وجهها السياسي لا يكاد يخفى، فقادة هذه الحروب والحملات هم قـادة عسكريون وملوك! وهو الذي يدعونا إلى التساؤل عن الارتباط الشديد بين ما هـو ديني وما هو سياسي في تاريخ الغرب وحضـارته نفسـها. والميـراث المسـيحي المشهور (... أعط ما لله لله وما لقيصر لقيصر) لا يكاد ينطبق على هـذا التـاريخ. وهو ذات السبب الذي دعا البعض إلى الحديث عن أن العلمانية بمعناها المعروف من حيث هي فصل الدين عن الدولة لا وجود لها في الواقع المعاصر ولا التاريخي، وهذا مبحث آخر يقع خارج إطار هذه الدراسة.

أما الحديث عن موجات العنف المعاصر المنسوبة إلى حركات تنتمي إلى العـالم الإسلامي تعمل داخله فتلك من أنماط العنف الهيكلي الذي هو جزء مـن اضـطراب بنيوي يطال أركان المجتمع ويعصف بتوازنه الداخلي. وليس مـن اليسـير بـالطبع إطلاق أحكام عن مشروعية استخدام القوة بمعزل عن الدوافع لها وهي أحكام تنطوي بالضرورة على مطلوبات قيمية يمكن بها محاكمة هذه الدوافع. فإن أنـت قلـت أن العنف مطلقاً غير محمود فكأنك تقول للضحية أدر خدك الآخر لمن صفعك.. وإن قلت أن العنف محمود مطلقاً فكأنك تقول للجاني هنيئاً لك بما تفعل. ومن دعـاة الاتجـاه الآخر من يقول:

(... إن العنف السياسي هو في الغالب من الأدوات المهمة وإن لم تكن الوحيـدة

للتحرر من الظلم والطغيان في المجتمعات التي تحتكر السلطة والثروة والسلاح...)(12).

حتى أنه يمكن الحديث عن نمو أيديولوجيا العنف داخل حركات الاحتجاج الاجتماعي التي من الممكن أن تكون دينية لكافة أشكال الجور والظلم. هذه بالطبع هي المدرسة الثورية اليسارية في تحليلها للدور الاجتماعي للعنف.

أما منظري المدرسة الغربية فإن نظرتهم للعنف تكاد تكون محل إدانة دائمة له فلا يكادون يرون له دوراً وذلك نابع من أن المدرسة نفسها تؤمن بأن المجتمع يتفاعل اقتصادياً وفق قوانين رأس المال الحر، واجتماعياً وفق خصائص الفردانية، وسياسياً وفق قوانين ومبادئ الديمقراطية فليس ثمة ما يدعو إلى الخروج عن هذه الدوائر والقفز إلى العنف لتحقيق أية مطلوبات أخرى غير أنه لم يثبت بأن ذلك كان كذلك. فهذه النظرية أنتجت عنفاً آخر أشمل وربما أكثر تعقيداً داخلها. فالبطش الذي يميّز عصابات المافيا ونظائرها والعنف الذي تستخدمه والنفوذ الذي تتمتع به يفوق بكثير أي نفوذ لحركات الاحتياج الاجتماعي المنسوبة إلى الشرق الإسلامي. فهذه العصابات تستخدم كل أنماط العنف فهي ذات أهداف إجرامية يمكن أن تمتطي قضايا سياسية أو دينية من أجل تحقيق أهدافها.

أما كون العنف له أنماط فقد سبق أن ربطنا ذلك بالدوافع من وراءه التي هي وليدة القيم المبتغاة. مع الأخذ في الاعتبار أن العنف هو جنس واحد، قتل، حرب، تخريب أو تهديد. إذن ما هي العلاقة بينه وبين القيم التي تتحكّم في أشكاله بل ويمكنها بالتالي السيطرة عليه. يمكن أن تقول بأن العدل والمساواة والخير والحق هي محددات له بمعنى أنه بالدرجة التي تسود فيها هذه القيم مجتمعاً من المجتمعات فإن قابليته لانتشار العنف فيه تكون في حدودها الدنيا (كأنها علاقة طردية) خلافاً للنظرية الغربية التي تقول بأن قوة الردع والقانون هي التي يمكن أن تسيطر على موجات العنف والاحتجاج الاجتماعي.

وعليه تدعو هذه الدراسة متخذي القرار وواضعي استراتيجيات مكافحة العنف الالتفات إلى هذه الأبعاد القيمية والجوهرية في تحليل هذه الظاهرة من أجل تجنيب العالم ويلات دوائر العنف والعنف المضاد فيما تسميه هذه الدراسة (توليد العنف).

وقد برزت مؤخراً نظريات مفسِّرة لظاهرة العنف الديني مستندة على أبحاث كمية (Quantitative) في بعض المجتمعات المصرية لا سيما دراسة محمد حسين أبو العلا بعنوان: (العنف الديني في مصر) والتي ترد أسباب تفشي الظاهرة إلى عوامل إقتصادية متعلقة بالحالة البائسة لبعض أعضاء الجماعات الدينية (الإسلامية بالطبع) وارتباطها بالأحياء السكنية الفقيرة والعشوائية وبالتالي نظرتهم المتحاملة ضد المجتمع. هذا التناول فيها تبسيط مخل لعناصر الظاهرة أو حتى تفسيرها. ذلك أن النظر إلى ممارسي العنف وتتبع سيرتهم وإسقاط هذا على مجمل الظاهرة هو منهج سيكولوجي لا يتناول مجمل العوامل المجتمعية التي أفرزت السلوك، وعليه فهو تناول متأثر إلى حد كبير بما تنشره الصحافة من تحليلات عجلى تناسب إيقاعها عوضاً عن التفرغ للدراسة المتأنية الأمينة والجادة، للوقوف في مواجهة تأثير الإعلام العالمي الذي يتخذ من العلمانية معياراً يحاكم عليه كل شيء في أي مكان، في وقت تنمو فيه هذه الجماعات الإسلامية في بيئات مسلمة تتشرب (أي هذه البيئات) القيم العلمانية من فرط اعتمادها على الغرب وتقليدها له فباتت تقود معارك ضد هذه الجماعات نيابة عن الغرب في بلادها وهي تدري أو لا تدري بأنها تتطوع في معارك ليست هي معاركها.

العنف العرقي أو الأثني

يكاد يكون من المسلّم به أن تاريخ الحضارات في العالم يرتبط غالباً بهجرات سكانية كبرى هذه الهجرات قد تكون طوعية متعلّقة بظروف سياسية أو اجتماعية... الخ، وقد تكون قسرية متعلقة بظروف حروب أو كوارث تجارة رقيق...الخ. وأبرز مثال لذلك هو ما حدث بالفعل لمناطق الهنود الحمر في أمريكا الشمالية ومناطق

السكان الأصليين في أستراليا. تعتبر هذه أكبر المراكز الحضرية في العالم وتحتكر مقاليد القوة المادية التي بها عملت على إبادة هذه الشعوب بعد أن احتلت هذه القارات شعوب مهاجرة. وقد بنيت الحضارة الغربية الماثلة اليوم على أشلاء وجماجم الشعوب الأصلية وهذا وجه قلّما يتم الحديث عنه في تطوّر وتاريخ أمريكا الشمالية كما وأنها بنيت أيضاً بسواعد الملايين من الأفارقة الذين استجلبوا كأرقاء للعمل في مزارع البيض من الأنجلوساسكون. وقد تعمق هذا الاتجاه في أوروبا بعد قيام الحركة النازية في أوروبا التي قامت لتعلي من قيمة الجنس الأوروبي وتميزه على بقية الشعوب والأمم وأسست على ذلك أيديولوجية كان لها إسهام كبير في تاريخ العنف في العالم استفادت منه وما تزال الحركة الصهيونية مما تُنشر عن مجازر (الهولوكوست) التي أحرق فيها النازيون مجاميع من اليهود غير أن الحركة الصهيونية نفسها انقلبت حركة عنصرية في تمييزها ضد سكان فلسطين من العرب وغيرهم وفق منطق ديني أضحى له أبعاد أيديولوجية حتى لم يعد واضحاً ما هو الديني وما هو الأيديولوجي... وإمعاناً في هذا الاتجاه نشأت علاقات قوية جداً بين النظام في إسرائيل ونظيره في جنوب أفريقيا حينما كان الأخير يتبنى فكرة (الأبارتايد) الفصل العنصري بين البيض الذين هم المستوطنون من المهاجرين وبين المواطنين الأصليين من الأفارقة.

أما النظريات التي تقوم عليها الحركة الصهيونية في تبريراتها لإنشاء دولة إسرائيل فهي مبنية على نظرية (الشعب المختار) من عند الله تعالى فوق جميع البشر الذين هم من (الأخيار) ممن يجب تسخيرهم، ومبنية على أحقية هذا الشعب في أن يتخذ من (أرض الميعاد) وطناً دائماً له وهي نظرية تلمودية. أما القرآن الكريم فإنه يذكر أن بني إسرائيل كانوا فعلاً هم شعب مختار ولكنهم بعد أن حرّفوا الكلم عن مواضعه استحقوا من الله لعنة إلى درجة انقلب فيها بعضهم قردة وخنازير. والتوراة الموجود اليوم مليء بنصوص تعمّق فكرة الوعي العرقي والجنس المتفوّق حتى بات ظنهم أنهم خلقوا من عنصر الله (أنا قلت أنكم آلهة،

وبنو العلي كلكم)(13). أما بقية الشعوب فمخلوقات حيوانية وبالضرورة لا ينسجم من هو على صورة الله مع من في صورة حيوان ومن هذه التعاليم جاء اليهود بتحريم زواج اليهودية من غير اليهودي. ومن الغريب أيضاً أن هذه التعاليم نفسها قد شكّلت مصدر إلهام للنازيين في صياغة قوانين نرمبرج العنصرية 1935م. وذلك أن جوليوس سترشر المنظر العرقي أقر أثناء محاكمته كمجرم حرب:-

(... نعم إني كنت منذ سنوات أكتب أنه يجب منع أي اختلاط في الدم بين الألمان واليهود. وكنت أردد دوماً أن علينا أن نتخذ من اليهود نموذجاً يحتذى. فهم قد أخذوا على أنفسهم عهداً بأن يحافظوا على سلامة عرقهم من خلال قوانين موسى وعزرا...)(14).

ويتضح أن في التلمود تأصيلاً وتأكيداً لنزعة العنف المؤسس على التمييز العنصري والعرقي اليهودي على بقية شعوب الأرض حتى أن مفهوم (التطهير العرقي) (Genocide) يستلهم التفسير الحرفي لبعض المأثورات من العهد القديم لا سيما أسفار (الخروج) (التثنية) حيث يتم طرح المفهوم كفرض أوجبه الله وليس إجراءً تفرضه الضرورة السياسية.

غير أنه منذ ثمانينات القرن الماضي برز جيل من علماء الاجتماع والسياسة الإسرائيليين أحدث نقلة كبيرة في الأيدولوجيا الصهيونية منذ بن غورون حتى بيريز. ومن أبرز هذا الجيل الجديد بروفيسور يارون أزراحي في عمله الأدبي (رصاصات المطاطا) (1997م)، وتوم ستيف في مؤلفه (المليون السابع) (1989م)، بنى موريس في مؤلفه (مشكلة اللاجئين الفلسطينيين) (1987م) وآخرون يعتبرون من جيل ما بعد الصهيونية (Post- Zionism) في الوسائط الصحفية والأكاديمية والسياسية.

إنه من نافلة القول التقرير بأن الحركة النازية والحركة الصهيونية في أوروبا ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، هذه الثلاثية كانت هي المسئولة عن

توفير المبررات الأيديولوجية والمصوغات النظرية التي استند عليها العنف العرقي والأثني خلال القرن الماضي. وهذه المشروعات الثلاثة تعتمد على نظريات النقاء العرقي (Racial Puritanism) والاستعلاء العرقي وعليه يمكننا القول بأن هذه النظريات تستبطن عنفاً كامناً متى ما عمد البشر على تنزيلها على الواقع. ذلك أن الذي يعتقد بأنه يتميز بالنقاء والصفاء العرقي على الآخرين يجر على نفسه الويلات عندما يكرّس نظاماً سياسياً يستلهم هذا الاعتقاد. ولذلك يقول الرسول (صلىالله عليه وسلم) في حديث:-(... دعوها فإنها منتنة...).

في إشارة إلى هذه العصبية وإلى الانتماء العشائري وهو (صلىالله عليه وسلم) الذي واجه أكبر ميراث تستند عليه القبيلة في الجزيرة العربية، من الضروري أنه كان يعلم صعوبة التخلي عن هذا الميراث جملة واحدة لا سيما وهو ميراث كان ينتظم العالم كله لحظتها، فلجأ إلى إعادة تعريف للعروبة يمكن معه نقل هذه العصبية وتحويلها إلى مربع إيجابي يستوعب مطلوبات أكثر انفتاحاً على الآخر من حيث العنصر فقال (صلىالله عليه وسلم):- (... من تحدث العربية فهو عربي...)

فعمل (صلىالله عليه وسلم) بذلك على نقل أصل الولاء من القانون الطبيعي إلى الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وهي نقلة ما تزال البشرية في حاجة إليها في مواجهة تداعيات ما تزال تتفاعل في التاريخ السياسي المعاصر للعالم.

الفصل الثاني

قضايا ومفاهيم الأرهاب

دلالات مفهوم الأرهاب الدولي

الفصل الثاني
قضايا ومفـــاهيم الأرهـــاب
دلالات مفهوم الأرهاب الدولي

أصبح الإرهاب مصطلحاً محمّلاً بظلال سياسية عالية في الفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001م، عقب الأحداث التي تم فيها تفجير برجي التجارة والتي راح ضحيتها عــدة آلاف من المدنيين الأمريكيين وغيرهم. أما تاريخ 11 سبتمبر 2001م فــي الحقيقــة يعتبر علامة فارقة بل هو انقــلاب حقيقــي لمعظــم النظريــات الأمنيــة العســكرية والاستخبارية التي كانت سائدة في الفترة ما قبل ذلك التاريخ. قــوة هــذه الأحــداث أفرزت تفاعلات داخلية في الولايات المتحدة أفضت إلى تحــول غيــر مباشــر عــن المباديء الليبرالية ومفاهيم (الحريات الأساسية) وما أسماه الرئيس الأمريكي (بمعسكر الشر) الذي يضم الدول التي لا ترضى عنها الولايات المتحدة وهي بــذلك قابلــة لأن يشن عليها حرباً مباشرة وقتما يقرر بذلك (البنتاجون) أو غيره من مؤسسات صناعة القرار في الإدارة الأمريكية.

غير أننا نتناول الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح (الإرهاب) الذي سنمهِّد له بطرح بعض التعريفات التي قال بها عدد من دارسي هذه القضية.

(... يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن الاستخدام المنظم للعنف لتحقيــق هــدف سياسي يشمل الاعتداءات الفردية والجماعية والتخريب وأعمال العنف المختلفة التي تقوم بها جماعة منظمة وخلق جو من الرعب والفزع وعدم الأمان...)[15].

أما اتفاقية جنيف 1937م فقد عرّفت الإرهاب كالآتي:

(... الأعمال الإرهابية ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص أو مجموعة من الناس أو لدى عامة الناس)[16].

(... الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فــرد أو جماعــة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكــون

الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما...)[17].

جاء في القرآن الكريم استخدام المصطلح في سورة الأنفال الآية (60) بمعنى الرعب في المعارك القتالية:

(...وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّة وَمِن رِّبَاطِ الخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّه وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ..) الانفال 60.

وجاءت عدة اشتقاقات لمادة (رهب).

(..يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ .. (البقرة:40) والآيات الأعراف(154)، الأنبياء(90)، الأعراف (116).

أما السياق الذي وردت فيه مادة (رهب) واشتقاقاتها في القرآن الكريم يمكن أن يفهم منه دلالة على الخوف الشديد ولا يمكن أن تعتبر كلمة الإرهاب كلمة حديثة كما يشير إلى ذلك د. نبيل أحمد حلمي طالما أنها وردت في القرآن الكريم عدة مرات، ولكن ربما يكون صحيحاً أن يقول البعض أن مفردة (إرهاب) في اللغة العربية تعني الخوف المشوب بالاحترام بينما يقول د. حلمي أن الترجمة الصحيحة لمفردة(صلىالله عليه وسلم) (Trrorism) الإنجليزية هو (إرعاب) لتؤدي المعنى المراد في اللغة العربية الذي هو التخويف لدرجة الفزع الناتج عن استخدام العنف أو التهديد به. في معنى قريب من هذا يقول الرسول (صلىالله عليه وسلم):-(...نصرت بالرعب مسيرة شهر...)[18].

لا يصنّف القانون الدولي الحالي حق تقرير المصير الذي تقوده جماعات مسلحة ضد دولة مستعمرة أو محتلة أو غازية من أعمال الإرهاب[19]. في هذا بالطبع إشارة إلى أعمال حركات التحرير وأهمها منظمة التحرير الفلسطينية والتي اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلق عليها منظمة إرهابية ولكن لأن هذا القانون

يعطيها الحق في استخدام القوة من أجل (تقرير المصير) وهو مبدأ يمكن أن تستفيد منه المجموعات العراقية التي تقاتل من أجل تحرير بلدها من القوى المحتلة. لم تفلح في وصم حركة التحرير الفلسطينية بهذا الوصف أو بالأحرى لم تتمكن من حمل المجتمع الدولي على ذلك.

العمليات الموصوفة حالياً بأنها إرهابية تشمل ربما حوادث اختطاف الطائرات أو تغيير مسارها وحجز الرهائن، والأعمال التخريبية والاغتيالات..الخ. بالطبع تعتبر إرهابية إذا حدثت في أوقات السلم أما إذا حدثت في أوقات الحرب فأنها تدخل في نطاق حماية المدنيين من العمليات العسكرية الذي يغطيه القانون الدولي الإنساني الذي يختلف عن قانون حقوق الإنسان.

تستخدم مؤسسات الاستخبارات نيابة عن دولها عمليات مماثلة لتنفيذ أو تمرير أمر ما داخل دولة أخرى وهذا طريق بالطبع غير تقليدي في الممارسة السياسية والاستراتيجية غير أن له تاريخ وأصول ونظريات في الأمن القومي القطري والإقليمي وهو مبحث قائم بذاته ذو علاقة بما نحن بصدده. فمعظم العمليات الاستخبارية الناجحة هي مما لا يمكن التعرّف على أنه من تدبيرها. وعليه فإن جانب كبير من حركة تطوّر العلاقات فيما بين الدول وإدارة مصالحها لا يتم بصورة تلقائية أو عفوية إنما يتم بتدبير قصدي واعي ليس من بين اعتباراته تكاليف التنفيذ التي ربما تشمل أموال أو أرواح بشر...الخ بقدر ما يهمه الهدف الذي من أجله يتم التخطيط والتنفيذ.

أما الحرب الدولية ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة فهي رد فعل غير مكافيء للعمليات المعروفة بأحداث 11 سبتمبر ضد تنظيم القاعدة والمنظمات الإسلامية الشبيهة له.

والحق يقال فإن هذا التاريخ يمثل علامة كبرى في نظريات الأمن والحرب والسياسة في العالم المعاصر. والذي يهمنا هنا هو صدى هذه الأحداث لدى التنظيمات والجماعات الإسلامية والتي تحولت من جرائها إلى أهداف مشروعة ومشرعة لهذه الحرب. ويمكن الحديث عن ثلاث مواقف بإزاء هذه الأحداث.

أولاً:

موقف الدول الإسلامية التي أدانت هذه الأحداث في اتساق مع الموقف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

ثانياً:

موقف التنظيمات والمنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي والتي اكتفت بإدانة قتل المدنيين الأبرياء.

ثالثاً:

موقف المنظمات الإسلامية في دول المهجر أوربا والولايات المتحدة والتي تطابق موقفها مع الموقف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وهي- أي المنظمات تركّز على أن الذين يمارسون هذا النوع من العمليات يرسلون إشارات خاطئة عن الإسلام بل ويشوهون صورته. وعلى كثرة ما قيل ونشر عن الإرهاب الدولي فإن تناول موقف المنظمات الإسلامية منه ما يزال يحتاج إلى مزيد من البيان وإعمال الفكر الجاد لا سيما وهي تعمل في موازاة حملة دولية تقودها وكالات إعلام متخصصة في صناعة ما نسميه (بالرأي العام) إذ كيف يستقيم الحديث عن قتل مدنيين أبرياء في منطقة من العالم في وقت من الأوقات بينما يتم قتل وأسر وتشريد مدنيين وأبرياء وعجزة وأطفال ونساء بصفة يومية في أماكن مختلفة من العالم جلهم من المسلمين. ولأن العنف يولد عنفاً مضاداً تدعو هذه الدراسة إلى عمل نظري تأصيلي لهذه القضية بين علماء المسلمين الذين يقع عليهم وضدهم كل الظلم والضيم والاستضعاف على جنبات المعمورة ولا ناصر لهم، فلا أقل من أن تسعفهم أقلام بفقه يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم بدلاً عن تبني المواقف التي تمليها الظروف العملية للدول والجماعات والأحزاب. ومعلوم أنه قد تم نقاش مستفيض في الدوائر العلمية لا سيما الأزهر في الأعوام الماضية حول العمليات الاستشهادية التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل وأنه قد تم تجويز هذه العمليات واعتبرت من وسائل المقاومة المشروعة والمفروضة بظروف عملية ضاغطة ومعلومة. بقي أن تدرس العمليات التي تسمى

إرهابية ومقاربتها مع أسس نظرية وفقهية جديدة ومواكبة لمطلوبات الجهاد، وكذلك أدبيات جديدة لمفاهيم المقاومة والتحرر والانعتاق المادي والثقافي من القوى الغازية والمحتلة عسكرياً أو سياسياً.

تدعو هذه الدراسة كذلك إلى استنطاق لسان حال العالم الإسلامي بفقهيات تحـــرر ميراث النضال الثوري والوطني من علمانيته ليغـدو صـــالحاً لتحــريض جمـــاهير المسلمين إلى التعرف على مقدراتهم الذاتية والكامنة للاستفادة منها في معاركهم مع الآخرين من أجل التقدم بها لإنقاذ العالم من وهدته الفكرية الممعنة في التيه والضلال والماديـــة.

استراتيجيات التحكم أو مكافحة العنف

الدراسة المفاهيمية Conceptual الغرض منها الوصول إلى إستبصار وإستبيان الحقائق العلمية غير أنها تهدف أيضاً إلى تلمس النماذج والمخارج المناسبة للظاهرة موضوع الدراسة.

فالعنف كما ذكرت الدراسة في مطلعها هو وسيلة لحسم النزاع والصـــراع بـــين الأفراد والمجتمعات والدول. وعليه فالحديث عن استراتيجيات الـــتحكم أو المكافحـــة لابد أن يتعرض إلى جذور النزاعات والصراعات القابلة للإنفجار. فالنزاع والصراع بين البشر هو حالة نفسية وعقلية بين شخصين أو هيئتـــين بينهمـــا تقـــاطع فـــي المصالح أو تباين في التركيب العقلي والنفسي، فهذه الحالة موجودة لا محالة بـــين البشر والمجتمعات، وأبلغ تعبير عن ذلك هو (كون الفتنة نائمـــة) أي خامـــدة غيـــر فاعلة فهي إذن قابلة لأن تنشط. فالتنشيط هذا هو حالة تفجـــر النـــزاع والصـــراع وتحوله إلى حالة تستدعي العنف واستخدام القوة. وتتحدث كثيراً النظريات الحديثـــة عن مفهوم فض النزاعات Conflict Resolution.

حالة التبيان العقلي والنفسي يمكن أن تحدث بين أبناء الوطن الواحد أو المدينـــة الواحدة فيما يعرف (بـــالتعدد الثقافي). فالدولة الحديثة في القارة الأفريقيـــة ظلـــت

تعاني من تحول هذا التعدد إلى مصدر من مصادر النزاع، فبدأ الحديث منذ مطلع الستينات القرن الماضي عن مفهوم (الوحدة في التنوع). فبرزت أدبيات كثيفة عن استراتيجيات إحتواء تحول التباين إلى صراع، في مجملها تهدف إلى التقريب بين الثقافات وفتح مجالات لتأسيس مناهج تعليمية وتربوية مشتركة، علاوة على سياسات إعلامية تهدف إلى تأسيس وجدان مشترك بين مجموعات الوطن الواحد.

أشارت الدراسة فيما سبق إلى أن إقامة العدل هو قيمة مطلقة تتمتع بقوة تفوق ما نتصوره فيها. فإقامة العدل بين الناس وإشاعة المفهوم هو من ادعى الوسائل لتقليل فرص الشعوب بعقدة (الاستضعاف) أو (الاستعلاء). فالعدل معنى مطلق لا يتحقق بالطبع جملة واحدة في الأرض، فالذي يستطيع أن يحققه البشر خاضعاً بالضرورة لمفهوم (النسبية)، ومعلوم عدم إمكانية إدراك الكمال في أعمال البشر في الحياة الدنيا. وعليه فالمطلوب هو السعي الحثيث نحو تحقيق هذه القيمة بين الناس والأهم من ذلك إقناع الناس بهذا السعى الحثيث نحو هذا المطلوب.

الدولة القطرية الحديثة في القارة أو في غيرها تعاني من إشكالات متعددة تتمحور حول التنمية الإقتصادية وما يتبعها من تحولات في البنيات الثقافية والإجتماعية والسياسية. ولعل من أهم هذه التحولات في المجال الإقتصادي هو تناقص دور القطاع العام أو الحكومي في حركة الإقتصاد لصالح القطاع الخاص (التجاري). أهم إفرازات هذا التحول هو تنامي ظاهرة البطالة أوساط القطاعات النشطة إقتصادياً في (المرحلة العمرية 15-60 سنة)، وهي الطبقة الأكثر أهمية في موضوع العنف. إن دراسة ظاهرة البطالة والتعامل معها لاستشراف بدائل حياتية يمكن بها توجيه طاقات الشباب، من شأن هذا المنحى أن يقلل من القابلية للتعاطي من العنف. وهي فرصة تتوفر بواسطة المجموعة النشطة إقتصادياً المتواجدة خارج نطاق النشاط الإقتصادي.

إن العنف المدني(Urban Violenc) أي الذي يدور في المدن والحواضر، يعتمد على عوامل من بينها (الحراك السكاني) القسري بسبب الحروب والكوارث الطبيعية،

والحراك السكاني الطوعي في شكل الهجرة من الريف إلى المدن، قد أدى ذلك جميعاً إلى توسع كبير في الرقعة الحضرية كان من المأمول أن تؤدي إلى بروز ثقافة مدنية يعتنقها القادمون من الريف، غير أنه يبدو أن الذي حدث هو في الحقيقة (ترييف للمدن) (Ruralization)، أكثر من أي شئ آخر، فالمطلوب هو إذن دراسات متعمقة في هذا المجال تستخدم أداوت علم السكان وعلم الهندسة المدنية في تخطيط المدن وكذلك علم الإجتماع الثقافي لإستجلاء حقيقة ظاهرة الترييف.

الإحالات المرجعية

للمزيد حول هذا الموضوع أنظر:

عمر الفاروق، قوة الدولة، القاهرة، مكتبة المدبولي1992م.

Tavistock, Dictionary of Social Sciences، UNISEF 1968

أنظر: إسماعيل أحمد سعد، مصدر سابق، ص122.

المصدر السابق، ص127.

مصطفى البغا، الوافي في شرح الأربعين النووية، دار بن كثير، بيروت، 1999، ص113.

Niccolo Michaivelli, The Prince، Penguin Books U.S.A. 1975

محمد الباقر الصدر، فلسفتنا، دار الكتاب الإسلامي، إيران 1981، ص282.

المصدر السابق، ص281.

مفكر من جزر المارتنيك (مستعمرة فرنسية) حارب في الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي ثم انخرط في الثورة الجزائرية من بعد ذلك. توفي في الولايات المتحدة الأمريكية، صدر له مؤلفان (السحنة السوداء والأقنعة البيضاء) ثم (المعذبون في الأرض).

مصطفى البغا، مصدر سابق، ص226.

تفسير الجلالين، المكتبة الشعبية، بيروت بدون تاريخ، ص226.

شعبان الطاهر الأسود، قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، 2001م، ص39.

عبد الغني حماد، ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية، دار الطليعة بيروت 2001م، ص19.

المصدر السابق ص20 أنظر في ذلك أيضاً روجيه غاروري، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، دار عطية، بيروت 1996م.

نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، بدون تاريخ، ص18.

أنظر أيضاً:

تجاني سيد أحمد، نظرية الجريمة السياسية في القوانين الوضعية المقارنة وفي الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 1984م.

نبيل أحمد حلمي، مصدر سابق ص29.

المصدر السابق ص28.

صحيح البخاري، باب الجهاد 122.

أنظر: محمد السماك، الإرهاب والعنف السياسي، دار النفائس لبنان 1992م.

وأنظر أيضاً:

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة 1966م قرار رقم 2200 (XXI) A.

الباب الثاني

مداخل نظرية حول صراع السلطة

الفصل الأول

تداول السلطة والعنف السياسي

الباب الثاني
مداخل نظرية حول صراع السلطة
الفصل الأول
تداول السلطة والعنف السياسى

تمهيد

منذ أن عرف المجتمع الإنساني التعامل مع السلطة كمؤسسة مجتمعية ذات وظائف معلومة برزت قضيتان رئيستان في مواجهتها كان لا بد من الإجابة عليهما من واقع التجارب الذاتية المختلفة للشعوب والقبائل التي تمارسها. القضيتان هما:

أولاً: قضية إختيار من الذي يتولى السلطة وكيف؟

ثانياً: كيف يتم تداول هذه السلطة بين القوى الإجتماعية؟

لقد عرف الإنسان النظام السياسي أول ما عرفه في التنظيم القبلي الأولى غير المعقد الذي يختار فيه كبار القبيلة ووجهائها وفق معايير مختلفة ومتباينة حاكم أو ملك أو مك القبيلة أو المجموعة القبلية وقد تكون من بين هذه الطرائق النسب المقدس أو القوى السحرية أو البطولة الفروسية... إلخ وهنالك طرائق أخرى أيضاً تقليدية للعزل عن طريق إختيار القدرات السحرية أو تعريضة (أي الحاكم) لمنافسة مع خلفاء محتملين.

إن قضية انتقال تبادل أو تداول السلطة هي في عالم أليم أيضاً تنطوي على طرائق ونظم مختلفة إختلاف شعوب وأمم وثقافات العالم. تشمل مدى واسعاً من التنوع يبدأ من ممارسات شعوب وقبائل إقليم التبت البدائي في الصين إلى الممارسات الحديثة على طريقة وستمنستر بريطانيا.

يتناول هذا الباب هذه الموضوعات كقضايا نظرية مجردة كفاتحة لهذه الدراسات التي تتناول قضايا العنف السياسى المرتبط بالسلطة. ولأن المعارضة السياسية المسلحة وغير المسلحة تستهدف في النهاية التداول السلمي أو غير السلمي للسلطة

السياسية، كان مناسباً أن يجئ هذا الباب ليناقش الأدبيات المتعلقة بهذا الصراع الملازم للمجتمعات البشرية بإختلاف بنياتها.

أنماط التحولات السياسية

إن الحديث حول قضايا التحول السياسي هو حديث عن تطور نوعي في الأنظمة السياسية تقتضيه بطبيعة الحال ضرورات مجتمعية وفق ظروف زمانية ومكانية خاصة. وعليه فإن دراسة التحول (السياسي) هو حديث حول انهاء أو تداول أنظمة سياسية وابتداء أنظمة سياسية جديدة. يحدث هذا التحول بطرق مختلفة ومن نواحي مختلفة داخل النظام السياسي الواحد ولذلك يمكننا الحديث حول أنماط متعددة من طرائق التحولات السياسية التي تحدث.

أول هذه الأنماط نمط التغيير الجذري أو الكلي التي تبدأ بالنظام السياسي ثم تطال من بعد ذلك النظام الإجتماعي والإخلاقي ونظام القيم ومن ثم الثقافة. حدثت مثل هذه التحولات في العالم نتيجة لأربع ثورات عظمى كانت لها آثار عالمية منها الثورة الفرنسية، والثورة الأمريكية والثورة البريطانية والثورة الروسية (دائرة المعارف البريطانية 1979، مجلد رقم 14، ص 747) هذه الثورات كانت لها تأثيرات على مجتمعات العالم إستلهمت الأفكار والمبادئ والشعارات التي رسمتها الثورات الكبري في التاريخ البشري. لاسيما وأن حركات التحرر الوطني التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بمبادئ الليبرالية والحرية والتمثيل النيابي وهي شعارات القرن الثامن عشر التي طرقتها الثورة الفرنسية والأمريكية كما وقد تأثرت معظم دول العالم الثالث بمبادئ الثورة الماركسية التي تركز على التقدم الاقتصادي. إن التأثير المستمر للعالم بهذه الأفكار هو مثال نموذجي لكيفية حدوث التحولات السياسية الكلية.

النمط الثاني من أنماط التحولات السياسية هو التغيير في هياكل أو مؤسسات الحكومات وهو ليس بالضرورة تعديلاً جوهرياً ولكنه على الرغم من ذلك يحدث تحولات هامة في السياسات الحكومية. ولأن هياكل أو مؤسسات الحكومة الرسمية

وغير الرسمية هي أحد أهم محددات السياسات الحكومية فقد أضحت لذلك هدفاً تقليدياً للأنشطة السياسية المختلفة. يحمل هذا الإعتقاد الناشطون السياسيون والمصلحون الإجتماعيون وكذلك الثوريون على حد سواء. يحدث التغيير من هذا النمط في بعض الأنظمة السياسية بالطرق القانونية ويمكن التمثيل لذلك النظام الأمريكي في كيفية إنتخاب عضوية (مجلس النواب) أو مجلس الشيوخ تحديد الفترات الرئاسية وفي النظام البريطاني يمكن أن يحدث هذا التعديل بواسطة تشريع (statute) وتحدث مثل هذه التعديلات في أنظمة أخرى بالثورات أو إستخدام العنف والقوة.

النمط الثالث من أنماط التحولات السياسية هو تغيير أو إستبدال القادة وهذا النمط ينطوي على إختيارات متعددة تبدأ من المنافسة الإنتخابية الإغتيال السياسي وحتى الإنقلاب العسكري.

الأنظمة الرئاسية تعتبر أن إنتخاب رئيس جديد هو في الحقيقة طاقم تنفيذي جديد بينما الإنقلابات العسكرية تأتي بطاقم تنفيذي جديد بسياسات تنفيذية جديدة أو مغايرة لسابقتها، لذلك نجد أن الهدف الأساسي للإنقلاب العسكري بعد تسلم السلطة هوالعمل على إستتباب النظام والأمن وقد يتطور الامر إلى خطوة أكبر من مجرد تغيير القادة السياسيين إلى أن يكون مقدمة لتغيير ثوري حقيقي بمشاركة شعبية. مثال لذلك إنقلاب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفكيا 1948م والإنقلاب العسكري في مصر 1952م الذي أنهى حكم الملك فاروق (المصدر السابق).

تظل هناك أسئلة ملحة لدواعي التحولات السياسية ولطرق هذه التحولات ونوعيتها. إن علماء السياسة لا يزالون يدرسون كيف إستطاعت بعض الأنظمة السياسية تفادي أنماط التحولات السياسية التي تستخدم العنف ولفترات طويلة بينما يتم التحول في أنظمة سياسية أخرى عن طريق الإنقلاب العسكري الثوري وأنماط من الحروب الأهلية غير أن عوامل وجود مؤسسات تسمح بالتغيير السلمي وتوفر السلوك القومي الموحد نحو الحكومة ووجود إتفاق حول شرعية سلطة الحكومة هي مسوغات مهمة ضمن عوامل أخري لهذا الأمر.

آليات تداول السلطة

إن طريقة إنتقال السلطة من حيث هي إنهاء لحقبة سياسية محددة وإستشراق لحقبة سياسية أخُرى في طور التكوين هي إختبار يكشف عن طبيعة النظام من حيث جوانب مهمة في التحليل السياسي المقارن. ذلك إن الإنتقال السلمي المنظم للسلطة يعني أن هنالك نظاماً دستورياً تعددياً بينما يعني الإنتقال العنيف المفاجئ الإنقلابي أن هنالك نظاماً شمولياً آحادياً.

وقد ذكرت دائرة المعارف البريطانية (1979، مجلد 14، ص 714) في هذا المجال أن طرق نقل السلطة أو تداولها يتم في الغالب وفق أربعة طرق أساسية أولاً: طريقة التوصيف الدستوري فهي الطريقة التي يحددها دستور الدولة المعنية وأبرز مثال على ذلك المثال الأمريكي الذي يحدد بوضوح طريقة إستخلاف الرئيس والطريقة الثانية هي طريقة الإنتخابات كما في الأنظمة البرلمانية، أما الطريقة الثالثة فهي الوراثة وهي العامل التقليدي في الأنظمة الملوكية والتقليدية والطريقة الرابعة هي الإستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية أو السياسة الشعبية.

والحديث عن نقل السلطة يستدعي بالضرورة حديثاً حول الأحزاب السياسية وهي سواء كانت محافظة أو ثورية نخبوية أو شعبية، سواء كانت تعمل في مناخ تعددي أم آحادي يجمعها قاسم مشترك أعظم هو إنها تشترك جميعاً بشكل من الأشكال في ممارسة السلطة، أما عن طريق تشكيل الحكومة أو عن طريق وقوفها في المعارضة، فهي بذلك تساهم مساهمة مهمة في عملية تبادل السلطة أو تداولها. وأنه من السهل التفريق بين الأحزاب الثورية التي تحاول الإستيلاء على السلطة بالقوة عن طريق الإنقلاب العسكري أو حرب العصابات، وتلك التي تسعى للسلطة عن طريق منظم بالتداول والعلاقات بين القوي السياسية وهو الدستور. ولكن سهولة التمييز بين هذين النمطين الحزبيين هي في الواقع العملي نظرية أكثر منها حقيقة، ذلك أن نفس الأحزاب قد تتبع الأسلوبين معاً في وقت واحد أو تباعاً وذلك وفقاً للظرف السياسي المحدد، ولذلك ففي عشرينيات القرن العشرين كانت الأحزاب

الشيوعية تمارس الإنتخابات للوصول للسلطة في نفس الوقت الذي كانت تدير فيه أنشطة سرية ذات طبيعة ثورية. وفي القرن الماضي مرت الأحزاب الديمقراطية بنفس الموقف فهي تمارس أحياناً تدبير المؤامرات والأعمال السرية كما هو الحال في إيطاليا، النسما، ألمانيا، بولندا وأحياناً تسرع نحو صناديق الإقتراع كما هو الحال في بريطانيا وفرنسا(المصدر السابق).

تداول السلطة والعنف السياسي

إن استخدام العنف أو القوة كوسيط لتداول السلطة هو العامل المميز لطبيعة الأنظمة السياسية من حيث أنها شمولية أو تعددية (هذا في الغالب الأعم)، ذلك إن استخدام عنف الدولة ارتبط بالانظمة الشمولية. ففيما يري كارل ماركس إن العنف الثوري ضروري لإعادة التناغم بين النظام الإجتماعي المحافظ (الثابت) وبين القوى الديناميكية المنتجة في المجتمع و يري فرانز فانون إن العنف هو عنصر تنقية وتربية أخلاقية لقوى التحرير الوطني (مزروعي، 1979).

ولكن إذا لجأنا إلى أحد التعريفات الأساسية للدولة تعريف ماكس فيبر الذي يقول أن الدولة هي المحتكر الوحيد لأدوات العنف لوجدناه تعريفاً غير مانع ذلك أن بعض الدول التي تعاني من مشاكل داخلية فإن شرعيتها ستكون أصلاً في محل تحد فضلاً عن إمكانية إحتكارها العنف. لأن أطراف النزاعات غالباً ما تلجأ لإستخدام العنف، فيكون من واجب الدولة عندئذٍ أن تحول دون إستخدام العنف بواسطة أي طرف في أي نزاع، هذا فيما لو لم تكن الحكومات هى احد هذه الاطراف. إن أغلب العنف السياسى الذى يحدث هو المرتبط بتداول السلطة.

إن أزمة الدولة – القومية في القارة بدأت منذ أن تولى قادة الحركات الوطنية مناصب الحكم والإدارة في بلادهم. حيث بدأت هياكل ومؤسسات الحكم المركزي في التوسع بنشر الأجهزة والإدارات التي يفترض أن تترجم عملياً مسئوليات ووظائف الدولة إلى واقع. نجد أن الموارد التي في يد الدولة الأفريقية حديثة التكوين كانت تتصف بالندرة النسبية عن أن تقابل متطلبات الإستقلال السياسي. كما لم توفق تبعاً

لذلك هذه المؤسسات في تحقيق التراكم الرأسمالى الضروري والمناسب للتنمية الإقتصادية ولذلك إنهارت خططها وبرامجها في التنمية. في هذا الإطار بدأت تتزايد مصالح ومغانم الفئات الحاكمة، أمام هذا الوضع بدأ الشقاق والنزاع ينتشر داخل الفئات الإجتماعية المدنية (عبد الملك عودة، 1985). ومع تناقص مساحات المشاركة الشعبية فى السلطات الشمولية التى ميزَت الانظمة الأفريقية فى الفترة التى اعقبت نيل الإستقلال، كان الوضع الطبيعي والمنطقي الذى ساد هو إنتشار ظاهرة القمع والعنف والردع كأساس لتداول السلطة، وأن يصبح الإنقلاب العسكرى المسلح بالطبع هو أسلوب تغيير أصحاب السلطة وهكذا بدأت الدائرة تدور بلا نهاية أو توقف ودخلت المؤسسة العسكرية في الصراع.

الفصل الثاني

أنماط المعارضة السياسية – الدواعي والمضاعفات

الفصل الثاني
أنماط المعارضة السياسية – الدواعي والمضاعفات

ميلاد الدولة القومية

يبدأ الواقع المعاصر للدولة الأفريقية بعمل وإنجازات الحركات الوطنية التى قامت على تصفية الحكومات الإستعمارية الأوربية بعد انجاز الإستقلال من خلال الإسلوب السياسي التفاوضي الذى وافق ظروف عالمية جعلت منه أمراً ممكناً، فيما عدا عدد قليل من الدول حصلت عليه أي الإستقلال بالكفاح المسلح (كمثال الجزائر).

بدأت معظم الدول الأفريقية حياتها السياسية بتصور مجتمع ودولة طبقاً لنمط أوربي شرقي أو غربي. وقد أنشأت رموز ومؤسسات الحكم الوطني والسلطة ونظم الدساتير وفق النماذج الأوربية والأمريكية. كما وأن معظم هذه الدول اتخذت نماذج للتحديث والتنمية على أسس تبعاً لذلك منها الرأسمالية ومنها الإشتراكية ومنها الانتقائية. وعليه فقد تم بناء دولة مستقلة على غرار الدولة القومية تراعي إحترام قدسية الحدود الإدارية التي تحولت إلى حدود سياسية على خلفية ما تبقي من ميراث التقسيم الإستعماري الأول الذي رسمه مؤتمر برلين الأول 1885م والتسويات التي أعقبت الحربين العالميتين. ويقوم نموذج الدولة القومية على فرض نظري بوجود أمم متكونة أو أمم في طور التكوين لكل منها الحق في تكوين دولتها المستقلة بإعتبار أن الدولة هي أرقى صور التعبير عن الأمة فهو بالطبع ميراث متطور فكرياً ومادياً من خلال التجربة الأوربية منذ القرن السابع عشر (المصدر السابق).

وعليه فإن معظم الدول الأفريقية الحالية هي أمم محتملة أو مأمولة أو في طور التكوين ولذلك فهي قوميات داخل دول أكثر منها دول قومية (مزروعي، 1968م). وقد لوحظ أن الأوربيين عند التقسيم دمجوا قوميات ودولاً قومية وإمبراطوريات في المستعمرة الواحدة. فإن مستعمرة نيجيريا مثلاً تضم خلافة السوكوتو، وسلطنة البرنو، والدولة القومية في بنين، والمراكز القبيلية لليوروبا، ودويلات مدن للأجا وافك والمراكز القبلية للايبو.. الخ كلها أصبحت تسمى نيجيريا (المصدر السابق).

وفي حقبة الإستقلال برزت منظمة الوحدة الأفريقية لتقرر مبدأ مراعاة إحترام الحدود السياسية لحظة الإستقلال وعدم المطالبة بتعديلها. والحال هذه برز أيضاً في المواثيق الدولية حق تقرير المصير وهو حق يصعب في الممارسة العملية التوفيق بينه وبين مبدأ إحترام الحدود السياسية لحظة الإستقلال الذي قررته المنظمة الأفريقية كوسيلة لتدعيم التعايش السلمي داخل وبين هذه الدول. إن الصراع الذي كان دائراً في منطقة الأوقادين بأثيوبيا وإقليم أرتريا السابق وكذلك الصحراء الغربية هي نماذج عملية لأزمة الموائمة بين مبدأي إحترام الحدود السياسية وحق تقرير المصير. لقد تبين من الممارسات الواقع القائم إن التركيب الإجتماعي للدول الأفريقية لا يمثل أمماً إلا في حالات نادرة واستثنائية بل هي شعوب وأمم ذات ثقافات وحضارات ذات تباين واضح داخل كل دولة. هذا الوضع الإجتماعي لم تفلح في علاجه النظريات الأوربية والأمريكية القائلة بإمكانية بناء الأمة داخل دولة في مرحلة التكوين. ولذلك انتشرت بؤر التوتر والنزاعات والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية.

قضايا الشرعية السياسية والإندماج القومي

عرف (جاك راهـ، 1987م) الشرعية بأنها تنبع من مقبولية المحكومين، كما تحدث جون لوك أن للمحكومين حقوقاً ومن واجب الحكومات حمايتها وإلا كان من حقهم مقاومة بل وإزالة هذه الحكومات، بينما يري كارل ماركس أن هذه الحقوق التي يتحدث عنها لوك يتمتع بها في الحقيقة فقط النخب الإقتصادية والسياسية (مزروعي، 1968م). مهما يكن من أمر فإن الشرعية السياسية هي قضية نظرية ذات أهمية خاصة في دراسة الأنظمة السياسية للدولة النامية وذلك لعلاقتها العضوية بقضية بناء الأمة.

ولعل أبرز قضيتين واجهتا الدول النامية والأفريقية حديثة الإستقلال هما قضيتا الشرعية السياسية والاندماج/ التكامل القومي، وكلاهما يصب في قضية بناء الأمة أو تكوين الأمة. أما التكامل/ الاندماج القومي فهو المدي الذي تتفق فيه (مجموعات

القبائل) والطبقات التى تضمها رقعة جغرافية واحدة، على أن تتعايش في إطار قطري واحد. ولذلك فهو علاقة أفقية بين المجموعات المتعايشة داخله. وعليه فإن الشرعية تمثل العلاقة الرأسية بين الحاكم والمحكومين (علي مزروعي، 1968م) وتنشأ مشكلة الشرعية حينما يحس عدد كبير من المحكومين بعدم أحقية حكومة ما على حكمهم. وليس بالضرورة أن العلاقة بين الشرعية والإندماج الإجتماعى طردية، إذ أنه يمكن أن تكون درجة التكامل والتماسك القومي عالية فيما يكون تقليد القبول بحكومة واحدة أقل من المطلوب. أبرز مثال على ذلك الصومال الذي تتوافر فيه كل عناصر الإندماج القومي غير أن تقليد القبول بحكومة واحدة لم يتوفر بالقدر الكافي. إن العلاقتين الأفقية والرأسية موجودتان في القارة بما هو أقل من الحد المطلوب الضروري لتفادي ظاهرة العنف السياسي والتي تزايدت بصورة ملحوظة ربما فاقت في كثير من الحالات درجات العنف السياسي الذي كان موجهاً ضد المستعمر في الفترة ما قبل الاستقلال.

ولذلك فأينما يوجد قدر عال من الشرعية فإن المحكومين لا يتشككون في أحقية النظام للحكم وإنما قد يحتفظون بحقهم في إبداء الرأي أو إبراز معارضة لسياسة فرعية من سياسات النظام. أما حيث يوجد قدر متواضع من الشرعية فإن تحدي السلطة السياسية قد يتراوح بين المعارضة المسلحة، التمرد، الحرب الأهلية أو حتى التحالف مع عدو خارجي. وعليه فقد ظلت الحكمة الضائعة هي المحافظة على المعارضة السياسية أن تظل مخلصة إلى وطنها غير متحالفة مع أعدائه عليه. ودرجة الشرعية قد تختلف داخل الدولة الواحدة من إقليم إلى آخر، وتنشأ حركات الإنفصال والحركات القومية الأثنية في مثل هذه الحالات. ولذلك فإن أبرز القضايا التي واجهت القارة الأفرقية أوائل الستينيات هي قضايا (كاتنقا) في الكنغو، (بيافرا) في نيجيريا ثم من بعد ذلك الأوقادين في أثيوبيا وهي جميعاً حركات إنفصالية ذات علاقة بقبول مواطني هذه الأقاليم الإنتماء إلى حكومات بلادهم.

وحيث أن الحديث عن العالم النامي لا بد من الحديث عن العلاقة بين الكاريزما

والشرعية السياسية. فالقائد الملهم (Charismatic Leader) لا يمكن أن يمثـل أساساً قوياً ومستمراً شرعياً لنظام لم يطرح أيدلوجية معينة يلتف حولها المواطنون ولم يتبنى برامج إقتصادية وإجتماعية طموحة لتحقيق التنمية. وعليه فإن الشرعية الكاريزمية شرعية موقوتة (حسنين توفيق إبراهيم ـ رسالة ماجستير1982) ما لـم تتجسد في شكل سياسات ومؤسسات تستمر عقب الزعيم، وهو ما أخفق فيه الكثيـر من القادة الملهمين. أما العلاقة بين الأيدلوجية والشرعية فإنه كلما كانـت الأولـى مرتبطة بتقاليد وتراث المجتمع ومعبرة عن ثقافته ازدادت فعاليتها في خلق المساندة الشعبية للنظام (تجربة ماوتسي تونج في الصين– كاسترو في كوبا). أمـا أسـباب نشوء أزمة الشرعية في البلدان النامية فمنهـا الأسـباب الإقتصـادية والسياسـية والثقافية والنفسية (المصدر السابق) أما أهم مظاهرها فهو تزايد أزمة الثقـة بـين النظام والمواطنين، تزايد لجوء المواطنين لإستخدام العنف ضد النظام، عدم إحتـرام القواعد الدستورية من جانب النظام وعدم فاعليته للتصدي للمشكلات المجتمعية.

المعارضة السياسية بين التعددية والشمولية

لعل أبرز مميزات الدولة الأفريقية المستقلة عدم الإستقرار السياسي الناتج أساساً من اخفاقات الكيان المسمي بالدولة القومية حديثة التكوين في قارة أهـم سـماتها التنـوع الديني والإثني واللغوي والثقافي، لا سيما وأن مبدأ الإنتماء والولاء الوطنى فى القـارة لا يزال أولياً للقبيلة والعشيرة والطائفة، ونادراً ما يكون للوطن. وتعتبر بعض الدول مثل مصر إستثناء من القاعدة بحكم خصوصيات ثقافية متعلقـة بتـاريخ تكـوين السـلطة المركزية ضاربة الجذور فى التاريخ. ولذلك فإن تأريخ الدولة الأفريقة منذ الإستقلال هو سجل المحاولات المتصلة لتكوين أمـم داخـل هـذه الـدويلات المثقلـة بالتناقضـات والمشاحنات والتوترات القبلية والعنصرية، وعليه فإن مبدأ الوحدة فـي التنـوع ذائـع الصيت أوساط المثقفين الأفارقة لتوصيف الأشواق الأفريقية إلى الوحدة هو في الواقـع محاولة لتجاوز إسقاطات التنوع على مشروعات الوحدة بين المجموعات القبلية داخـل الدولة القومية الحديثة.

إن عدم الإستقرار السياسى أدى الى قيام مجموعات طامعة للسلطة بدوافع مختلفة ومتباينة يمكن تسميتها جميعاً بالمعارضة السياسية. ولدراسة أنماط المعارضة السياسية لابد من الحديث عن خصائص الأنظمة الشمولية وكذلك الانظمة التعددية كنقائض تنشأ في كليهما النمط المناسب للمعارضة السياسية. فالشمولية هي صيغة عصرية متطورة للفردانية (Autocracy) (دائرة المعارف البريطانية، ص 14) تميز بتركيز السلطات في يد مركز واحد شخصي أو لجنة مركزية أو طائفة. هذا المركز مسئول عن إستخدام السلطة المطلقة بما في ذلك قمع المعارضة أو التطورات الإجتماعية المؤدية إلى المعارضة. بينما التعددية تعني تعدد مراكز إتخاذ القرار كل مركز يتكامل مع الآخر ويراقبه ويشارك في ممارسة السلطة، ويسمح بتطور قوى إجتماعية مؤدية إلى تنوع مصالح وآراء ومواقف. في كثير من الأحيان تستخدم الأنظمة الأُحادية نفس آليات الأنظمة التعددية (إنتخابات، برلمان، دستور). إن الفرق حقيقة هو أن هذه الأدوات في الإنظمة الشمولية تحمي وتعزز ولا تشارك الرئيس الملهم أو اللجنة المركزية السلطات أو الصلاحيات الدستورية.

فالشمولية تستخدم الدولة لفرض أيدلوجيا معينة على الشعب وهي مقبولة بالضرورة لا يقاومها إلا معارض (المصدر السابق) ولذلك تقوم المؤسسة النظامية (الجيش) بالتعامل مع المعارضين لفكر الحزب الحاكم وتنشأ من ثم حركة أو تيار معارض تطارده القوانين والأجهزة الأمنية. وتبدأ من بعد ذلك المعارضة في تطوير آليات للعمل العسكري المضاد.

أما التعددية فهي نمط من أنماط الحكم بالتراضي يتميز بإنتخابات دورية أحزاب حرة متعددة متنافسة وقضاء مستقل. وهنا يتم إستخدام الأحزاب كأدوات لتداول السلطة. فالفرص متاحة لأحزاب المعارضة للتأثير على سياسات الحكومة بالضغط بواسطة الرأي العام، او خلافة الحكومة عن طريق الإنتخابات إذا سنحت الفرصة. ولذلك يمكن إعتبار الإنجاز الكبير للديمقراطية هو حماية الحكومات والمجتمع من التغيير العنيف والمفاجئ في الأنظمة السياسية بإتاحة الفرصة للجميع للمنافسة على

الوصول للسلطة. وهكذا تنشأ أحزاب معارضة داخل برلمانات تتمتع بحماية دستورية وحرية صحافة وتنظيم وفي مثل هذه الطرق تقل هنالك مساحات الخلافات الجذرية بين الحكومات والمعارضة، ليحل محلها تباين ربما في ترتيب أولويات او اختلاف حول سياسات فرعية او نحواً من ذلك.

تمر القارة الأفريقية منذ عقد الستينيات بسلسلة متصلة من الإنقلابات والمحاولات الإنقلابية والإنقلابات المضادة وأنماط التغيير بإستخدام العنف، لأن المعارضة هنا تبدأ عادة في شكل مقاومة منظمة في شكل تنظيمات ايديولوجية أو عشائرية شبه عسكرية. تجد هذه الكيانات في ظل تدافع القوى الدولية وتسابقها نحو مناطق نفوذ فى دول العالم الثالث، عوناً لها في التسليح فتقوم الحروب الأهلية وحركات التمرد.. الخ وفي مستوي آخر نجد قيام تنظيم الضباط الأحرار (مصر- سوريا- السودان) باعتباره نمطاً متقدماً من أنماط المعارضة المسلحة، يكتسب مشروعية تحت زعم إنقاذ البلاد من خطر داهم جراء سياسات الأنظمة الحاكمة السابقة التى تتميز بكل الصفات غير المحمودة كما يراها سدنة النظام الجديد الذى يبرز له أرتال من المنظرين والنخب التى تدمن إنتاج أدبيات لصناعة الزعماء والقادة الافذاذ.

الفصل الثالث

المعارضة السياسية في الجوار الأفريقي

الفصل الثالث
المعارضة السياسية فى الجوار الإفريقى

تمهيد

نستعرض في هذا الجزء نماذج من مسيرة المعارضة في دول مجاورة للسودان (موضوع البحث) لتبيان المناخ الإقليمي الذي أثر ويؤثر على مجري العمل السياسي داخله، ولأن دول الجوار هي الأقرب إلى الخصائص الإجتماعية والثقافية للسودان فإن النماذج فيها أدعى إلى المقارنة. إن نموذج تشاد في المعارضة يصلح لأن يكون نموذجاً للمعارضة المسلحة المباشرة والتي احتفظت بهذه الصفة حتى اليوم، ذلك أنه منذ الإستقلال لم يتم تجريب غير نمط المعارضة بالسلاح والعنف، كما سنتتبع نموذجاً آخر على النقيض منه في تجربة المعارضة السياسية في يوغندا (حتى 1966م) والتي إتبعت الوسائل الدستورية والقانونية في إبراز وإثبات مواقفها في مختلف القضايا التي مرت بها بلادها من لحظات وأزمات سياسية عصيبة استدعت قدراً محدوداً من العنف.

تشاد 1960-1979

بعد خروج المستعمر الفرنسي عام 1960م منه وجدت تشاد نفسها تعيش إنقساماً ثقافياً حاداً بين سكان الجنوب الأكثر تعليماً والأوفر حظاً في المناصب الحكومية، والذين لا يدينون بالإسلام ولا يتحدثون اللغة العربية، وبين سكان الشمال الناطقين بالعربية الأقل تعليماً وبالتالي أقل حظاً في المناصب الحكومية والذين يدينون بالإسلام. لم تبدِ حكومة تمبلباي الأولى 1962م أدنى إهتمام بهذه القضية بل مضت في سياسات كرست لهيمنة الجنوب على الشمال، لا سيما في الخدمة المدنية، ما أدى إلى تراكم مرارات ظل يضمرها الشماليون إلى أن حانت سانحة أثقل فيها كاهل المواطنين بضرائب ثقيلة، انتظمت على إثرها في البلاد حالة من التذمر عامة، وتكونت بسببها حركة معارضة بإسم (الجبهة القومية لتحرير تشاد) المعروفة إختصاراً بجبهة (فرولينا) عام 1966م في مدينة نيالا في بلاد السودان (فائز جامع،

1980). ولم تخف أبداً أنها منظمة تنتهج العمل المسلح من أجل إثبات تحديها لسياسات النظام وقد كان هذا هو أسلوب تشاد في الصراع على السلطة ذلك أنه ليس للجبهة أي نزعة إنفصالية. وقد ظل الزعيم المؤسس لهذه الجبهة حسين هبري خارج البلاد في الجزائر وليبيا يدعو للوحدة الوطنية للشعب التشادي مع إعتبار ثقافة الشمال والإعتراف بها. وعندما تولت مقاليد السلطة حكومة فلكس مالوم 1975م حاولت أن تمثل أهل الشمال في الحكومة غير أن ذلك لم يقنعهم فوصفوا النظام بأنه إمتداد لنظام تمبلباي (المصدر السابق).غير أن صراع السلطة داخل تشاد إستدعي تدخل دول الجوار لا سيما ليبيا والسودان من أجل التوفيق بين الحكومة والمعارضة التشادية. فعقدت عدة مؤتمرات صلح في الخرطوم، طرابلس، كانو، لاقوس، ظل فيها ميزان القوى داخل قاعات المفاوضات تحدده موازين القوى العسكرية على الأرض التشادية. وبالطبع لم تكن دول الجوار محايده تماماً فلا يخفى على أحد مطامع ليبيا على شريط أوزو (الغني باليورانيوم) ولذلك فقد دعمت عسكرياً الفصيل الذي إستمالته لمناصرتها في مطلبها.

إستمرت الحرب الأهلية بقيادة جبهة فرولينا لأكثر من خمسة عشر عاماً بينها وبين الحكومة وانتهت الحقبة الأولى من الحرب الأهلية بمقررات مؤتمر لاقوس 1979م والذي جلست فيه كل فصائل (فرولينا) وذلك لأول مرة. وربما كان أحد أهم أسباب فشل محاولات المصالحة في المؤتمرات السابقة هو الصراعات الداخلية بين فصائل فرولينا نتيجة تناقضات ثانوية داخل الحركة نفسها حتى بلغت فصائل فرولينا أحد عشر فصيلاً منتشرة داخل الأراضي التشادية والعواصم الأفريقية المجاورة الأوروبية. وقد إشترك في مؤتمر لاقوس الدول الست المجاورة وثلاثة حكام هم حكام: بنين، الكنغو، السنغال.

يوغندا 1962-1966

عند خروج بريطانيا في أكتوبر 1962م وجدت يوغندا نفسها في نظام سياسي يماثل نظام وستمنستر. هناك ثلاثة أحزاب قائمة وحكومة مكونة من إئتلاف بين

حزب المؤتمر الشعبي اليوغندي وبين حزب (الكباكا) ومعارضة مكونة من الحــزب الديمقراطي. ربما كانت يوغندا (ما قبل 1966م) من أقوى نماذج الأنظمة الليبراليــة في القارة. لم تعرف يوغندا الإنقلابات العســكرية إلا فـــي فتـــرة متـــأخرة (أوائـــل السبعينيات) إذا ما قورنت بمثيلاتها (نيجيريا، الكنغو، مصر، السودان). ولكن ثمــة تطورات سياسية داخل المؤسسة البرلمانيـــة أدت إلـــى إعــلان المعارضـــة إنهـــاء معارضتها الرسمية بعد إنسلاخ عدد من أعضاء الحزب الــديمقراطي (المعــارض) وإنضمامهم إلى حزب الإئتلاف داخل البرلمان في ظاهرة غير مألوفة في الممارســة السياسية الليبرالية، وأن تنهى المعارضة طواعية عملها، وهو عمل غير مســبوق، ما يعني بالضرورة دخول البلاد تلقائياً مرحلة الحــزب الواحــد. غيــر أن الــرئيس اليوغندي د. ملتون أبوتي لم يكن من مؤيدي فكرة الحزب الواحد على الــرغم مــن ميوله الإشتراكية المعروفة.

وقد كانت من القضايا الشائكة الأخرى بعد الإستقلال هي درجة الحكــم الــذاتي الذي يتمتع به إقليم (بوقندا) الغني بالثروات والذى يقطنــه أساســاً ورثـــة مملكـــة البوقندا، والذين يمارسون عملهم السياسى عبر حزب سياسي معبر عن طموحــاتهم وآمالهم يرعى الإتفاقية الموقعة بين مملكة الباقندا والإمبراطورية البريطانية. هــي الإتفاقية التي يستمدون منها خصوصية وضعهم في الدولة اليوغندية المستقلة. وقد شارك حزبهم بعد الإستقلال في أول حكومة إئتلافية (مع مؤتمر د. ملتون أبــوتي). وقد فقد أهل هذا الإقليم خصوصيتهم بعد أن علق د.أبوتي الدستور في عام 1966م والذي كان يتضمن مراعاة العلاقة التعاقدية الموقعة بينهم والمملكة المتحدة. غيــر أنهم لم يلجأوا لاستخدام العنف لحظتها على الرغم من أن أحداث الكنغو مــا زالــت تلقي بظلالها على القارة.

وقد ورثت يوغندا (حتى 1966م) عن بريطانيا مبادئ حكم القانون وسيادة الدستور وحرية التعبير والصحافة... الخ وقد كان إنتقــاد السياســات الحكوميـــة والـــوزراء والمسئولين ومقاضاة الحكومة ممارسة مألوفة، للدرجة التي كون فيها البرلمان لجنة

للتحقيق مع الرئيس أبوتي وآخرين فيما نسب إليهم من إتهام في قضية تحويل كميات من الذهب من الكنغو، وهو الإتهام الذي على إثره تم إعتقال خمسة وزراء إشتركوا في هذه القضية لجأوا إلى القضاء الذي أمر بإطلاق سراحهم وتعويضهم. ولجأ الرئيس من جانبه إلى تكوين لجنة قضائية بمشاركة كينيا، تنزانيا للتحقيق معه فيما نسب إليه من تهم (مزروعي 1969 ص 158). الشاهد أن الممارسة اليومية لإدارة شئون الحكم تسير وفق ضوابط القانون وحدود الدستور إلى أن أضطر الرئيس أبوتي إلى تعليق الدستور في العام 1966م ثم بدأت بعد ذلك الأمور تسير على منحى مختلف.

على هذه الخلفية من الصراع والتنافس الشخصي القومي والقبلي من غير استبعاد للمكون الخارجي، كانت الفرصة متاحة للمؤسسة العسكرية لكي تتمدد على حساب النظام المدني الذي بدأ يتهالك فاستولى الرئيس (عيدي أمين) على السلطة في أول إنقلاب في مايو 1971م على إثر أزمة إقتصادية طاحنة. وإذا كانت بذور الحكم الفردي قد وضعها الرئيس أبوتي نفسه حينما إستخدم الجيش في قمع الباقندا، وفي فرض الدستور المؤقت على البرلمان عام 1966م، إلا أن نظام عيدي أمين قد جعل من العنف أساس الممارسة السياسية في يوغندا والذي إستمر من بعده حتى اليوم. ودخلت يوغندا حلقة الإنقلابات العسكرية بعد أن إستعانت بتنزانيا في إقصاء عيدي أمين عام 1979م، في أقل من عامين إستولى الجيش مرة أخرى على السلطة. بدأت تتكون الحركات السرية لمقاومة حكم أبوتي في دورته الثانيه قامت (حركة المقاومة الوطنية) برئاسة يوري موسفني في شمال يوغندا وقوتها (8000 مقاتل). وهناك (جبهة الإنقاذ الوطني). برئاسة الفريق (موسي علي)، وهنالك الحركة الفيدرالية الديمقراطية وحركات تمرد أخرى عديدة داخل الجيش. وفي خاتمة المطاف فإن يوري موسفيني هو الذي صار الحاكم في يوغندا إلى اليوم.

الباب الثالث

المعارضة السياسية السودانية مايو1969م

الفصل الأول

الحالة السودانية (ما قبل مايو 1969م)

الباب الثالث
المعارضة السياسية السودانية مايو 1969م
الفصل الأول
الحالة السودانية (ما قبل مايو 1969م)

تمهيد

شهدت الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر 1964م الشعبية صراعات سياسية صاحبت المناخ الليبرالي الذي ميزها، والذي أدى إلى استقطاب حاد لحركة الجماهير حول القوى السياسية التي كانت تدير الصراع من أجل الحصول على/ أو الاحتفاظ بالسلطة أكثر من حرصها وتركيزها على الأجندة المطلوبة والمناسبة للمرحلة. وقد كانت القوى السياسية الفاعلة في تلك الفترة هي:

أولاً:

مجموعة الأحزاب التقليدية الكبرى المستندة على الولاء الطائفي والعشائري الصوفي (حزب الأمة)، (الحزب الوطني الاتحادي)،... الخ.

ثانياً:

مجموعة الأحزاب اليسارية بقيادة الحزب الشيوعي السوداني.

ثالثاً:

مجموعة الأخوان المسلمين بجبهاتهم المختلفة (محمد كرار، 1998، ص 5).

يناقش هذا الفصل الظروف والتفاعلات السياسية بين هذه القوى والتى كانت محصلتها النهائية توفير العومل المشجعة المؤدية لقيام انقلاب/ثورة الخامس والعشرين من مايو، وهو الإنقلاب العسكرى الناجح الثانى فى تاريخ البلاد، ثم رد الفعل للقوى السياسية لحظتها في التعامل معه، ثم يتعرض من بعد ذلك لأبرز الكيانات السياسية التي نشأت من أجل تنظيم برامج وحركات المعارضة بين يدي الحديث عنها في الفصل الذي يلي.

المناخ الحزبي بعد أكتوبر 1964م

أما الأحزاب التقليدية الكبرى فكانت لها شعاراتها الخاصة بها طوال فترة النضال الوطني ضد المستعمر. فقد ظل حزب الأمة يرفع شعار (السودان للسودانيين) وهو شعار يرمز إلى إظهار رابطة المواطنة السودانية كمكون تأسيسي للأمة (في مقابل الرابطة الدينية)، وفي منحى آخر ينظر إلى الأحزاب والطوائف نظرة مستمدة من الإرث المهدوي الذي يدعو إلى الوحدة الإسلامية (لا طوائف ولا أحزاب ديننا الإسلام ووطننا السودان) بما يوحي هذه المرة إلى إظهار الرابطة الدينية على رابطة المواطنة. هذا في تطور لاحق بعد الاستقلال. أما طائفة الختمية ضمن هذه المجموعة فقد كان همهم الأول هو إعلان (الولاء للتاج المصري) أيا كانت توجهات ذلك التاج (المصدر السابق نفس الصفحة). على أن ارتباط طائفة الختمية بمصر وتأثير ذلك على مجريات الأحداث السياسية اللاحقة في البلاد هو موضوع جدير بالدارسة والبحث غير أنه خارج أهداف هذا البحث.

على صعيد الحزب الشيوعي السوداني الذي يمثل قيادة المجموعة اليسارية فقد كان لاكتساحه الساحق لدوائر الخريجين في الانتخابات التي أعقبت 1964م أثر كبير على الساحة السياسية. وذلك أنه كان يقدم أطروحات تبشر الجماهير بنظام حكم يقدم حلولا علمية لقضايا التخلف والفقر والجهل والانعتاق من نفوذ الإدارة الأهلية والعشائرية واستقرار الرحل، وهي قضايا حقيقية في مواجهة أي قوى تحكم البلاد. وقد كان الحزب الشيوعي يحرص على كشف عجز الأحزاب في أن تقدم برامج لإنهاء التخلف والفقر. وقد كانت هذه الأخيرة كافية لأن تجعل هذا الحزب يكسب مواقع متقدمة في شريحة المثقفين والخرجين التي لم تكن تحاسبه على مواقفه من العقائد الدينية بمثلما تحاسبه عليها القطاعات الشعبية الواسعة.

أما مجموعة الأخوان المسلمين فقد ظهرت في فترة مبكرة قبل الاستقلال فكانت تستند أساساً على فكر وتنظيم (الأخوان المسلمين) بمصر وكانت تدعو بصورة مركزية إلى الدستور الإسلامي منذ ما قبل الاستقلال. غير أنها لم تجد التجاوب الكافي من الأحزاب التقليدية الكبرى ذلك أن اللجنة القومية لوضع مسودة الدستور (فبراير

1956) أسقطت الاقتراح الداعي إلى إسلامية الدستور (المصدر السابق)، ولذلك ظلت الدعوة إليه تطرح في موائد التوافق وتبادل المنافع السياسية بين جماعات الأخوان وقيادات هذه الأحزاب خارج الأطر الرسمية، ذلك أن الأوائل رغم تخفظاتهم الخفية على التنظيم الطائفي والعشائري المستند على الولاء الديني لم يكونوا ينتقدونه علانية، بل كانوا يعتبرونه- أو هكذا يبدو- مدخلاً لاستمالتهم للاشتراك في جبهات الدعوة إلى الدستور الإسلامي.

أما المؤسسة العسكرية في البلاد فقد كانت تراقب الصراعات السياسية فى هذه الفترة التى تلت ثورة/ انتفاضة أكتوبر الشعبية وهي محرومة من المشاركة فيها، في فترة كانت الجيوش الأفريقية تقود أنظمة الحكم في مصر المجاورة ملهمة الشعوب الأفريقية والعربية في مجالات الثقافة والسياسة...الخ. لم تلتفت الأحزاب المشغولة بالصراع السياسى إلى آثار هذا الحرمان، والذى لم يكن في حسبانها أصلاً، باعتبار أن سيادة المبادئ الليبرالية على الممارسة السياسية، هذه السيادة وحدها كافية لتحقيق التوازن المطلوب بين تطلعات المؤسسة العسكرية وواجبات القوى السياسية الحاكمة. وهذا الافتراض لا يؤيده بالطبع الواقع الأفريقي الماثل على الأقل فى الجوار.

بنهاية الحكم العسكري في أكتوبر 1964م في أعقاب الثورة الشعبية المعروفة عادت الحياة الحزبية للمرة الثانية في تاريخ السودان. الجديد في الأمر هذه المرة هو أن النبرة الدينية قد تصاعدت فقد ظهرت جبهة الميثاق الإسلامي التي جعلت من الدستور الإسلامي محور نشاطها، علاوة على ظهور أحزاب أخرى. وقد تصاعد المد الإسلامي في حزب الأمة نتيجة انشقاقه إلى جناحين كما وأظهر الحزب الوطني الاتحادي توجها دينيا أكبر، كذلك فعل حزب الشعب الديمقراطي. وقد شهدت هذه الفترة علاوة على أحزاب الجنوب ظهور كتل إقليمية في شرق وغرب السودان بمواقف متباينة من الدين. وقد كان الحزب الشيوعي قوة فاعلة في الحياة السياسية وقد تعرض لحصار ديني بسبب قابلية هذه الأحزاب للتعبئة الدينية التي قادتها جبهة الميثاق الإسلامي لاسيما في حادثة حل الحزب الشيوعي السوداني. ونحن نسوق هذه الحادثة

للتدليل على أن الحياة الحزبية عقب أكتوبر قد امتازت بالنبرة الدينية كمتغير مؤثر على مجريات الأحداث اللاحقة بصورة مركزية في الحد من نمو النفوذ اليساري في السياسة السودانية الذي كان سيتكرس على مدى طويل بنجاح انقلاب 25 مايو 1965م.

حل الحزب الشيوعي نوفمبر 1965م

يعتبر حل الحزب الشيوعي السوداني من أكثر الأحداث اثارة فى الحياة الحزبية في الفترة التي سبقت 25 مايو 1969م. وتذهب بعض الآراء إلى أنها أحد العوامل المؤدية لقيام الإنقلاب ذلك أن قرار الحل كان نتيجة لضغط شعبي تجاوبت معه المؤسسة السيادية آنذاك في مواجهة السلطة القضائية في البلاد. وقد بدأت تداعيات هذا الحادث في الندوة الشهيرة التي أقامها معهد المعلمين العالي والتي تحدث فيها الطالب (شوقي) بما لا يليق من سلوك وصف به أحدى زوجات النبي (ص). وقد قادت جبهة الميثاق الإسلامي حملة تعبئة جماهيرية ضد الحزب الشيوعي حتى أوصلتها الجمعية التأسيسية، حيث إقترح بعض النواب إسقاط عضوية النواب الشيوعيين وطردهم من البرلمان. وقد حدث ذلك بالفعل تحت ضغط المظاهرات والاستنكار الشعبي لهذه الحادثة. وقد ذهب زعيم جبهة الميثاق الاسلامى إلى القول واصفا تلك الفترة:

(وقد شهد هذا العهد نشاطاً سياسياً واسعاً للحركة الإسلامية من خلال الجبهة والمؤسسات الشعبية والقوة العامة. وكان من أبرز الكسب السياسي الثورة الشعبية التي عبأتها الحركة لحل الحزب الشيوعي عام 1966م) (حسن الترابي، 1410هـ، ص 33).

إجتهد الشيوعيون في تبرئة ذمة الحزب من مغبة تحدي عقائد ومشاعر المواطنين ولكن اجتهاده لم يكن ذا جدوى، بعد أن استقطبت الحملة الشعبية (بقيادة الميثاقيين) رأس الدولة إلى صفها. خرج القرار من الجمعية بطرد النواب بعد إجازة قانون لحل الحزب وأي حزب أخر يدعو للمبادئ الشيوعية أو الإلحاد وأي تنظيم له علاقة بتنظيمات شيوعية عالمية. واستأنف الحزب الشيوعي، بعد أن وافق رأس الدولة على القانون استأنف الأمر برمته إلى القضاء والذي أفتى ببطلان قانون حل الحزب وعم دستوريته. غير أن رأس الدولة كان قد رفض قرار رئيس القضاء المجرد من المعايير

السياسية. وإنحاز بالكامل إلى المطالبة الشعبية، فما كان من رئيس القضاء إلا أن استقال متمسكا برأيه وأعراف مهنته.

أما أصحاب الرأي القائل بأن حل الحزب كان أحد العوامل المؤدية إلى الإنقلاب فيذهبون إلى أن رفض رأس الدولة لحكم القضاء فيه خروج على أعراف وتقاليد النظام الليبرالي وعليه فهو انتهاك صريح لقواعد الممارسة الديمقراطية بل هو مصادرة لها (لا تتم إلا على أشلائنا) في كلمات نائب الحزب في البرلمان أثناء مداولات هذا الأمر داخل الجمعية التأسيسية (سوزان شلبي، 1998، ص 3).

يمثل حل الحزب الشيوعي اختبار حقيقي لقوة المرجعية الدينية المتنامية لدى الشارع السياسي في السودان، في مواجهة المرجعية الدستورية العلمانية التي بدأت تتراجع أمامها. ويرجع ذلك بالطبع إلى الدور المركزي الذي لعبته جبهة الميثاق الإسلامي في هذا المجال والذي قادت بموجبه حملة الدستور الإسلامي التي سنناقشها فيما يلي.

حملة الدستور الإسلامي 67 – 1968م

قاد هذه الحملة كما تقدم جبهة الميثاق الإسلامي المكونة من جماعة الأخوان المسلمين وجماعات إسلامية وأفراد في حركة سياسية موحدة تطمح إلى أن تصبح محوراً (لولاء شعبي منتظم) وقامت منظمات أخرى موالية لها (منظمة الشباب الوطني)، والجبهة النسوية الوطنية، وحركات نقابية وطنية وتنظيمات وواجهات لأغراض إسلامية شتى. ويذهب د.الترابي أيضاً إلى القول:

(ولكن أكبر الحملات السياسية في عهد أكتوبر إنما هي حملة الدستور الإسلامي التي هيأت للحركة على تواضع حجمها النيابي أن تحمل الأحزاب على مسودة دستور 1967م ذات الملامح الإسلامية الواسعة) (حسن الترابي، 1410هـ، ص 32).

الجدير بالذكر أن المحاولة الأولى لكتابة دستور إسلامي في السودان كانت عام

1957م بقيادة الجبهة الإسلامية للدستور والتي عملت كهيئة ضغط على الأحزاب الكبرى ولكن المحاولة توقفت بعد عام واحد من توقف النشاط الحزبي بقيام النظام العسكري للفريق عبود في 17 نوفمبر 1958م. والذي اجتهد بدوره في تعميم الثقافة الإسلامية في جنوب البلاد مما أدى إلى مزيد توتر بين الشمال والجنوب. أما المحاولة الثانية لكتابة دستور إسلامي كانت في عهد أكتوبر بقيادة جبهة الميثاق الإسلامي كما تقدم بعد تنامي الوعي الديني الذى يستند على قواعد شعبية تربطها الاشواق والتطلعات نحو النموذج الإسلامي (الطرق الصوفية والطوائف).

أما الحملة التي قادتها جبهة الميثاق فقد تلخصت في البرنامج الذي دعت فيه لإقامة دولة إسلامية تقتصر ولايتها على السودان وحده. وقد أعلنت وتبنت نموذج الجمهورية الرئاسية فى تنظيم الدولة، أما التشريع فالسيادة لنصوص الشريعة الإسلامية ثم حكم الدستور ورأى الأمة ثم الهيئة التشريعية، وتضمنت أيضا تطبيق الحكم اللامركزى وحقوق الأقليات وكذلك بعض الرؤى حول القضية الاقتصادية. قبلت الأحزاب الكبرى هذا البرنامج الذي لم تر فيه ما يناقض برامجها الخاصة ووافقت عليه وأصبح شعاراً لها (محمد أحمد كرار، صحيفة الشارع السياسي 12 يوليو، 1988).

لم يستسلم الحزب الشيوعي بعد قرار حله فكان لابد أن يقود حركة مناهضة لهذه الحملة، لذلك حسبت الحركة الإنقلابية المعروفة بحركة خالد الكد 1966 من تدبيره للاستيلاء على السلطة، ذلك نسبة لبروز أسماء مدنية وعسكرية شيوعية ضمن قائمة المنفذين للحركة الإنقلابية. وقد تركزت مبررات الحزب الشيوعي في الدفاع عن إقدامه على هذه المحاولة هو تكرار نفس الظروف التى مهدت لانقلاب 17 نوفمبر 1958. وبالطبع أدانت الجمعية التأسيسية الإنقلاب وكشف النقاب عن تنظيم شيوعي سري داخل الجيش (المصدر السابق)

كذلك في مقابلة حملة الدستور الإسلامي تكونت (الجبهة الوطنية الديمقراطية) والتي تشكلت من مائة شخصية مناهضة للدستور الإسلامي، بمباركة من الرئيس عبد الناصر، لمنع قيام هذا الدستور الذي سيكون له بالضرورة انعكاسات على شمال

الوادي. وتمادى عبد الناصر للدرجة التي أهدى بها للحزب الشيوعي السوداني بمناسبة حله، أسلحة تم ضبطها كما سنرى لاحقا في منزل أحد أساتذة جامعة الخرطوم تم تخزينها فيه (المصدر السابق).

إن التصعيد المناهض للدستور الإسلامي كان تصعيدا لخلق ظروفٍ مواتيةٍ وممهدةٍ لأي عمل عسكري، بل كان مقدمة منطقية له. وربما كان السبيل الوحيد لمناهضة حملة كهذه، تعبأت حولها كل القوى الحزبية والشعبية، ولم يبق إلا أن تفرغ الجمعية التأسيسية من المصادقة النهائية عليها في شكل القراءات المعمول بها في اعتماد الدساتير والقوانين. لم يبق للقوى اليسارية فيما يبدو من خيار سوى أن تستبق الحدث بعمل عسكرى كانت له مقدمات منطقية داخل المؤسسة العسكرية والتى سبق الحديث عن حرمانها المشاركة فى المناقشات والصراعات التى كانت تديرها النخب السياسية، نيابة عن كل القطاعات الشعبية.

نتيجة لذلك وبسبب منه تكونت أكثر من مجموعة ضباط كان من بينها تنظيم مجموعة (الضباط الأحرار) وهي التي دبرت وقادت العملية الإنقلابية صبيحة 25 مايو 1969م والذي حكم البلاد على مدى ستة عشر عاما حتى 6 أبريل 1985م.

الفصل الثاني

القوى السياسية السودانية والانقلاب العسكري

مايو 1969م

الفصل الثاني

القوى السياسية السودانية والإنقلاب العسكرى الثانى (مايو 1969)

تمهيد

رأينا في الفصل السابق كيف كان المناخ العام الذي ولد في كنفه انقلاب 25 مايو 1969م بعد أن تهيأت له الساحة أو بالأحرى تم تهيأتها له، نتيجة للانشقاقات داخل و بين الأحزاب، ثم الانقسام الكبير بين كل هذه القوى الحزبية التي تناصر الدستور الإسلامي من ناحية، وبين (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التي تناهض الدعوة إليه بوحي من الحزب الشيوعي الذي يضمر غبنا لكل القوى الحزبية التي اشتركت في طرده من الساحة السياسية العلنية فألجأته إلى تدبير أو الاشتراك في تدبير أو مناصرة هذا الإنقلاب (القدال، 1986، ص 31).

كانت بيانات الإنقلابيين الأولى تبرر أن استلامهم للسلطة كان بسبب فشل الديمقراطية، والتردي الاقتصادي، مشكلة الجنوب، عدم الاستقرار، عدم اكتمال الدستور بسبب الصراع بين العلمانيين ودعاة الدستور الاسلامي، غير أنه كان واضحا منذ البداية أن الإنقلاب كان محاولة ناجحة من القوى العلمانية لوضع نهاية لمخطط القوى الإسلامية الرامي لأسلمة الدستور المرتقب وأعلن قائد الإنقلاب أن أول أهدافه تمزيق (الوريقة الصفراء) ورميها في سلة المهملات. ولا أدل على ذلك من أن البيان الأول الذي أذاعه العقيد جعفر نميري (قائد الإنقلاب) كان فيما يبدو مقتبسا مما كان قد كتبه الأستاذ المحامي عابدين إسماعيل المحامي، كاستهلال أو ديباجة لميثاق (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التي تقدم ذكرها (محمد أحمد كرار، 1988م). اتخذه العقيد إعلان مبادئ لنظامه الجديد ولم يكن كاتب الديباجة الأصلي يعلم بذلك لكونه لحظتها في جنوب السودان كما يرجح المصدر الأخير.

وعليه يبدو واضحاً أن ثمة علاقة جدلية قائمة بين قادة هذا الإنقلاب وبين دعوى ودعاة الدستور الإسلامي، فعلى الرغم من كون الأخيرين يمثلون المعارضة داخل

الجمعية التأسيسية في ذلك التاريخ، إلا أن خطة الاعتقالات السياسية التي نفذت عقب الإنقلاب مباشرة كانت قد شملت الإسلاميين قبل ان تطال أعضاء الحكومة الحزبية التي كانت قائمة. أضحى واضحاً لقوى المعارضة الإسلامية ان هذا النظام قد جاء مستهدفاً لهم بالدرجة الاولى من بين سائر القوى السياسية الفاعلة فى البلاد بما فيها الحكومة نفسها.

أما تنظيم (الضباط الأحرار) الذي قاد الإنقلاب الثانى فى تاريخ الجيش السوداني فهو قد نشأ بعد قيام ثورة يوليو المصرية عام 1952. وتطور إلى أن اتخذ بعد أكتوبر 1964 نهجاً يسارياً واضحاً يدعو إلى الاشتراكية على اطلاقها وليس لنمط محدد منها. فعلى الرغم من ظهور أسماء شيوعية في واجهة الإنقلاب إلا أن الحركة في باطنها ذات صبغة قومية عربية ذلك أن عددا من الضباط كانوا من ذوى الانتماءات الناصرية الصارخة داخل الجيش، علاوة على أن رئيس الوزراء نفسه كان من كبار مناصري الاشتراكية العربية على أن الشيوعيين والقوميين العرب وقت وقوع الإنقلاب كانوا تحت لواء يكاد يكون متقاربا ألا وهو لواء اليسار التقدمى العريض، وهو تكتيك جبهوى حرص الشيوعيون على انتهاجه فى مواجهة التيارات الشعبية الواسعة التى كان سهلا على الإسلاميين تعبئتها بالشعارات الدينية. وقد استهدف النظام الجديد فيما استهدف مراكز قوى النظام الحزبي القديم والذي تتمثل (في نظرته) فى (الطائفية) و(الحزبية) و(الرجعية) والتي تشمل حزب الأمة، جبهة الميثاق الإسلامي وبعض قيادات الاتحادي الديمقراطي. وتستخدم كوسائل لبلوغ هذه الأهداف الحرمان من الحرية والدعوة للعنف الثوري والعزل السياسي.

أما مسألة الحسم الثوري فلم تكن موضوع اتفاق بين كافة قوى النظام الجديد وفصائله اليسارية، فالقوى غير الشيوعية كانت ترى حصر تعريف (الثورة المضادة) في أضيق نطاق ممكن، بينما ترى القوى الشيوعية بأن (من ليس معنا فهو ضدنا). ونشأ خلاف فرعي أخر حول النهج الاشتراكي فبينما كان الشيوعيون يرون أنهم يدعون إلى الاشتراكية العلمية، يتحدث آخرون عن اشتراكية مستمدة من الواقع

السوداني، ما أفضى إلى خلاف حول ايديلوجية التنظيم السياسي كما سنرى في غير هذا الموضع من البحث.

نعرض فيما يلي لمواقف القوى السياسية الفاعلة بإزاء النظام الجديد والذي تشكلت وفقة القوى السياسية التي قادت حركة المعارضة المسلحة التي نحن بصددها في هذا البحث.

موقف جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الأمة

إذا سلمنا بالرأي القائل بأن الإنقلاب كان أصلاً محاولة لوقف إجراءات الدستور الإسلامي فإنه سيكون منطقياً أن نرى القوى المساندة لهذا الدستور في مقدمة المناهضين للنظام الجديد، وفي مقدمة هذه القوى تأتي بالطبع القوى الإسلامية في قيادة جبهة الميثاق الإسلامي. يقول الدكتور محمد وقيع الله وهو يؤرخ لذلك:

(تصدت الحركة الإسلامية لهذا الإنقلاب من أول يوم فوجهت التحذير لقادته ثم أصدرت في صبيحة يوم الإنقلاب ذاته أول منشور يصدر في وجه مايو أدانت فيه الإنقلاب) (محمد وقيع الله، بدون تاريخ، ص 8).

وجاء في المنشور ضمن ما جاء:

(إن العناصر التي استلبت السلطة معروفة لدينا فردا فردا باتجاهاتهم الشيوعية المفضوحة ووقوعها تحت نفوذ الحزب الشيوعي. فهذا الإنقلاب محاولة لتوطيد أركان الإلحاد ومحاربة الإسلام والدعوات الإسلامية وإهدار استقلال البلاد ولربط ذاتيتها بحبائل العمالة للمعسكر الشيوعي) (نفس المصدر، نفس الصفحة).

وقد تم توزيع هذا المنشور في صبيحة يوم الإنقلاب، رغم الأوامر الجمهورية الصارمة، واعتقل عدد من موزعيه تحت الأمر الجمهوري الرابع الذي يضع عقوبة الإعدام على توزيع المنشورات (نفس المصدر ص9).

من الواضح أن الخط الذي اتبعته جبهة الميثاق في مواجهة هذا النظام هو

أسلوب المقاومة في هذه الفترة الباكرة من عمره. وقد قابلها النظام الجديد بالاعتقالات والتشريد والتشهير وقد برز منذ الوهلة الأولى أن الأخوان المسلمين في جبهة الميثاق يقودون خطا صلبا جداً ضد هذا النظام، وأبدوا استعداداً منقطع النظير لبذل كل الجهد من أجل فضح الطبيعة الشيوعية له أمام المجتمع ومن ثم تعبأة الشارع، والقوى السياسية، والأحزاب ضده.

من ناحية أخرى أبدى الأنصار أهم أركان حزب الأمة معارضة واضحة للطبيعة الشيوعية للنظام، وأعلن الأمام الهادي (زعيم الانصار) وجوب هجرة الأنصار للجزيرة أبا تمهيدا للجهاد. ولخص موقفه في مطالبته (برجوع الجيش إلى ثكناته)، وتطبيق الدستور الإسلامي لعام 1968، وعدم التعاون مع الشيوعيين. هذا الموقف كان مطابقاً لموقف الأخوان المسلمين من النظام، وقد أدى هذا التطابق إلى تحالف بين هذه القوى تمثل في استعصامها جميعاً بالجزيرة أبا التي صارت منطقة لمقاومة النظام الجديد تكونت من واقع هذا الحال جبهة قومية داخلية فرضتها ظروف إعلان حال الجهاد ضد النظام الشيوعي الجديد.

كانت جامعة الخرطوم هي أحد المنابر المهمة التي عبَرت فيها هذه القوى عن موقفها من النظام الجديد، وقد اتخذ النظام بسبب من ذلك جملة من الاجراءات ضد منسوبيها، فبعد الفصل الجماعي للأساتذة بحجة الانتماء للأخوان المسلمين أو معاداة القوى التقدمية تقدم الأخوان المسلمين بتوصية للأحزاب ضد السلطة، سقطت التوصية فتظاهر الطلاب الشيوعيون والبعثيون واليساريون إلى وزارة الداخلية هاتفين (سقطت سقطت يا حمد الله). وجهت القوى اليسارية ضربة قاصمة للأخوان فطردوا وشردوا بواسطة أجهزة الأمن مما أدى لهروبهم للخارج واختفاءهم بالداخل.

موقف الأحزاب الاتحادية (طائفة الختمية)

أما الأحزاب الاتحادية فلم يكن موقفها موحدا تماماً. فإن كانت هذه الأحزاب تستند

على طائفة الختمية في التأييد الشعبي لها، فقد سارع قادة الختمية بتأييد النظام، وأصدر الميرغني زعيم الطائفة بيانا جاء فيه أن أهداف الثورة تتطابق مع الأهداف التي يسعى لتحقيقها الختمية وهي التوجه العربي والتلاحم بين العروبة والإسلام (عبد اللطيف البوني، 1995م، ص25).

غير أن النظام يبدو أنه أعلن حربا شاملة على الطائفية،فلم يبادل الميرغني بما هو بديهي من معاملة المؤيدين له (اى النظام)، فجرى على الميرغني ما جرى على غيره من قرارات نزع الأراضي والممتلكات. إلا أن علاقة الختمية التاريخية بمصر من ناحية وعلاقة النظام بالناصرية من ناحية أخرى، خففا من حدة التوتر الذي أفرزته شعارات النظام ضد الطائفية. وإمعانا في تأييده للنظام جاء الميرغني ليهنئ النميري بسلامة النجاة من (مؤامرة الجزيرة أبا) حيث تعرض الأخير لمحاولة اغتيال اثناء زيارته الاولى والشهيرة للنيل الأبيض والتى سنعرض لها فى مكان لاحق فى هذا البحث، كما يمكن ان تقرأ هذه التهنئة نكايةً منه (اى الميرغنى) بطائفة الأنصار خصماؤه التقليديون من ناحية، وإيثار منه للسلامة من بطش الإنقلابيين الجدد من ناحية اخرى. (المصدر السابق، ص 26).

من جانب أخر برز تيار من وسط الاتحاديين تحت مسمى (الجبهة الوطنية الاشتراكية) أصدر بيانا بعد أحداث (الجزيرة أبا) أيد فيه النظام الجديد فيما ذهب اليه من عمل ضد طائفة الأنصار، وقد كان ضمن الموقعين عليه من المنتمين للحزب الاتحادي الديمقراطي. في هذا الوقت كانت هناك عناصر اتحادية معروفة أجرت تنسيقاً تاماً مع قادة المعارضة التي كانت لا تزال تحت التكوين، ذلك أن الشريف الهندي كان من الشخصيات التي أعلنت معارضة النظام منذ ميلاده واشترك في جميع مراحل تكوين (الجبهة الوطنية) من منفاه الإختيارى، وقاد أهم المبادرات في الخارج، المعلوم أنه ظل معارضاً للنظام إلى أن توفاه الله بعد المصالحة الوطنية، ولم يرجع إلى البلاد إلا إلى قبره بمدينة الخرطوم بحري. وقد كان من أبرز العناصر الاتحادية آنذاك القيادى نصر الدين السيد الذي اشترك في صياغة أول ميثاق للجبهة

الوطنية مناديًا بإعادة الديمقراطية والحرية للسودان، غير أن صلته بالجبهة لم تستمر بعد رجوعه إلى البلاد من بريطانيا مطلع الستينات.

من الواضح انه لم يكن هنالك موقف مركزي للأحزاب الاتحادية تجاه هذا النظام ويعزى ذلك إما للارتباك الذي حدث فى قيادة هذه الأحزاب من القرار المفاجئ بحل الأحزاب السياسية عقب انقلاب مايو، وإما إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار نتيجة الانقسامات التي تعرض لها الجسم الاتحادي لخروج حزبين من أصل الحزب المعروف بحزب الأشقاء (أبو الأحزاب الاتحادية)

القوى الجنوبية

كان الجنوب مسرحا للحرب الأهلية الطاحنة المعروفة بحرب الـ 16 سنة في التمرد الأول الذي بدأ منتصف الخمسينات. وعندما أعلن نظام مايو بيان التاسع من يونيو 1969م واعترف فيه بالتباين الثقافي بين الشمال والجنوب كان واضحا أن النظام كان يقرأ المسألة الجنوبية ويفسرها تفسيراً وفق التوجه اليساري، وذلك ربما أضاف بعداً جديداً لحاملي السلاح من المتمردين الذين أعلنوا أنهم يحاربون الشيوعية في الخرطوم وذلك فى وقت كانت فيه الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى فى أوج اشتعالها. واتصل المتمردون بالبابا والأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية لإعلامهم بما يعانيه شعب الجنوب من مذابح على أيدي القوى الشيوعية والعروبية الناصرية. فثأرت ثائرة الغرب وتألب المرتزقة من بيافرا وبرز الدعم الإسرائيلي والألماني. والكنسي وتكثفت الحرب الإعلامية ضد السودان.

من جانب آخر ثبت أن ثمة اتصال قد حدث بين الأمام الهادي المهدي وأحد القادة الجنوبيين هو فلمون مجوك من الرافضين لفكرة مكتب الجنوب (شئون الحرب) والحكم الإقليمي وتجاوزا للتفصيل في هذا المجال تقول أن الدلائل على الصلة بين المعارضة في الشمال وعناصر من (حزب سانو) (جبهة الجنوب) والمتمردين في الأحراش (محمد وقيع الله، مصدر سابق، ص129) قد تكونت في هذا السياق.

غير أن الوضع في الجنوب سرعان ما تغير نتيجة للنجاح الذي لازم توقيع اتفاقية أديس أبابا 1972م وهو الوقت الذي خرج فيه الشيوعيون من النظام. والاتفاقية نفسها كأنما كانت تتويجاً لمجهودات القوى الغربية، في مواجهة المعسكر الشرقي الذي كان سيستقوي بوجود حكومة يسارية في الخرطوم. وفتحت الاتفاقية الباب على مصراعيه للمنظمات الكنسية والتنصيرية لتحصين الجنوب من المؤثرات الثقافية العربية والإسلامية واستخدمت الاتفاقية بفعالية لهذه الأغراض في معالجتها لقضايا التعليم واللغة والدين. ولذلك نستطيع القول أن النظام قد كسب الجنوب لصالحه طالما أنه قد تمكن من تحقيق السلام تمهيدا لبدء العملية التنموية في المجالات كافة. وفي ذلك أيضا كانت القوى الغربية تدفع بسخاء في مشروعات عودة اللاجئين وإعادة تأهيل البنيات الأساسية وقد وصل الأمر حتى بناء جامعة جوبا والذى اسهم فيه بسخاء غير مسبوق المجموعة الاوربية الاوربية المشتركة المعروفة بـ .E. C (فى سبعينات القرن العشرين).

الفصل الثالث
القوى السياسية المعارضة

الفصل الثالث
القوى السياسية المعارضة

تمهيد

رأينا في الفصل السابق كيف أن القوى السياسية والحزبية التي كانت فاعلة قد اتخذت مواقف متباينة من النظام بين مؤيد ومعارض. فسعت القوى ذات المواقف المتطابقة إلى أن تتحالف في شكل جبهات من أجل المواجهة مع النظام. هذه المواجهة التي طالت بطول عمر نظام مايو(1969-1985) كأطول فترة يحكم فيها نظام سياسي واحد البلاد في العهد الوطني منذ الاستقلال. والحقيقة أن هذه الجبهات هي التي نظمت عمل المعارضة في هذا العهد.

ويناقش هذا الفصل أهم هذه الجبهات ظروف تكوينها وأطروحاتها الأساسية من أجل الوقوف على الأرضية التي على أساسها قادت معظم حركات المعارضة المسلحة بأشكالها المختلفة، انقلابات كانت أم حركات شعبية أم حركات طلابية. لأن منطق الأشياء يقول أن أي حركة معارضة لا تقوم من فراغ لأنها ثمرة لمجهود تنظيمي دقيق طويل وخطير.

على أن هذه الجبهات هى التى كتبت قصة تداول السلطة فى البلاد والتى تأمل هذه الدراسة وتزعم أن تفحصها على خلفية تحليل ظروف وملابسات استخدام العنف فى السعى للحصول على السلطة أو التمترس حول استبقاءها. وهى ملاحم قادتها النخب السياسية الوطنية، وهى تدرك الكلفة العالية التى تترتب على اعتماد القوة سبيلا لتداول السلطة، وهى كلفة لن يدفعها سوى الانسان السودانى البسيط فى الهوامش والمنافى الطوعية والقسرية، من الذين تسهل تعبئتهم واستخدامهم وقودا لمعارك سرعان ماتنجلى بتوقيع اتفاقيات بين النخب التى ستذهب بكل امتيازات التصالح، ويذهب الدهماء المجيشون يجرجرون أذيال التمنى بالتعويضات، وتنشأ بينهم منازعات داخلية من نوع جديد بين القادة السياسيون من ناحية، وبين

المجيشون من ناحية أخرى. لا أدل على ذلك ما حدث بين مجموعة من جيش حزب الأمة من الذين كانوا يحملون السلاح فى الحبشة معارضين لحكومة الانقاذ وقد اقتحموا منزل القيادى المعروف د. عمر نورالدائم بعد عودتهم جميعا من المعارضة فى محاولة لقتله إثر مشاجرات نشأت بينهم بسبب وضعهم الجديد بعد إلقاء السلاح، وما يمكن أو يفترض أن يقدم لهم فى هذا الجانب.

الجبهة الوطنية

بعد سقوط النظام الديمقراطي مايو 1969 اضطرت القوى الحزبية لممارسة العمل السياسى السرى داخل السودان وخارجه وكان لابد من تنظيم لهذه القوى تستطيع من خلاله تنسيق جهودها. من الواضح أن ملامح جبهة يمينية التوجه قد بدأت في التكون منذ أن تم التعرف على الهوية اليسارية للنظام الجديد. فكانت أحداث المولد ومقاومة طلاب جامعة الخرطوم هي بداية لتوحيد المعارضة السودانية بأطرافها، الأخوان المسلمين، الأنصار وحزب الأمة، فصائل من الاتحاديين. فكان ميلاد الجبهة الوطنية وتحرير ميثاقها بواسطة روادها الأوائل (محمد محمد أحمد كرار، 1985، ص 58) في منفاهم الطوعي بلندن والذى تم إرساله إلى السعودية حيث يوجد كبار المعارضين من الأحزاب، وقد بدأوا في التحرك على هدى ومبادئ هذا الميثاق في تعبئة وتجميع وحشد القوى الشعبية في المهجر لتكوين تيار طليعي معارض. فعقدوا لهذا الغرض مؤتمر الحج الشهير الذي قرر توسيع النشاط المضاد للنظام. ترأس أول لجنة للجبهة الوطنية الشريف حسين الهندي (المصدر السابق) وكان شخصية مقبولة للجميع فضلا عن عضويته لآخر حكومة (حيث كان يتقلد وزارة المالية) فهو الأكثر تجربة في العمل السياسي ضمن عناصر الجبهة الوطنية. واختارت الجبهة العمل العسكري الذي بدأه الأمام الهادي بالجزيرة أبا. دعمت حركته بالسلاح والتدريب عبر إثيوبيا حيث تمكنت من إرسال كمية من الأسلحة تقدر بـ 10% من الكمية المتوفرة لديها والمخصصة لحركة الجزيرة أبا (المصدر السابق، ص 17).

انتقلت الجبهة الوطنية من إثيوبيا إلى ليبيا بعد أن ساءت العلاقات السودانية الليبية في 1975م حيث أعيد تكوين أجهزتها حيث تولى الصادق المهدي الرئاسة واكتفى الهندي بموقع نائب الرئيس. وكان الصادق المهدي يرى ضرورة اشراك القوى الشيوعية في الجبهة بعد ما خرجت من النظام، غير أن حلفاءه من الأخوان المسلمين كانوا قد رفضوا هذا التوجه. (محمد محمد أحمد كرار، 1985).

شاركت الجبهة الوطنية بفعالية في أحداث شعبان 1973م وكان التخطيط هو تقسيم أدوار بين أحزاب الجبهة ولم يكن ذلك وحده بالطبع كافيا لإسقاط سلطة عسكرية لنظام كهذا. الفترة الأهم في عمل الجبهة كانت هي الفترة الممتدة من 74 – 1977م بليبيا حيث تم تحويل المعسكرات من أثيوبيا وتم تدريب عسكري منظم وفق خطة تسندها الحكومة الليبية. ووضع ميثاق لها في حالة نجاح حركتها لإسقاط نظام مايو أشتمل على الآتي:

قيام فترة انتقالية من سنة إلى خمسة سنوات.

إلغاء جميع التشريعات القائمة وإصدار أخرى.

حل المؤسسات السياسية وعزل الرئيس والوزراء ونوابهم والمحافظين وشاغلي المناصب السياسية.

حل جهاز الأمن القومي والأمن العام وجهاز الحكم الشعبي المحلي والاتحادي الاشتراكي وروافده وتنظيماته وقيام لجان تنفيذه مكانها.

إلغاء اسم ديمقراطية من اسم جمهورية السودان.

إلغاء توتو كورة وقوانين التعليم العالي كقانون الجامعة 1970م.

حل مجلس الشعب ومحاكمة سدنة النظام وإعادة النظر في مؤسسات الإعلام من صحف وإذاعة وتلفزيون.

تكوين جمعية وطنية من الأحزاب تتولى حكم البلاد في مرحلة الانتقال 25 عضو من حزب الأمة، 25 عضو للاتحادي الديمقراطي، 25 عضو للأخوان المسلمين، 25 عضو للجنوب، 10 عضو للأحزاب الصغيرة، 10 مقاعد للأحزاب الصغيرة الأخرى

(المصدر السابق، ص 61).

وعقب أحداث حركة 2 يوليو 1976 التي قادتها عناصر الجبهة الوطنية في أكبر عمل عسكري مسلح ضد نظام مايو وعدم التوفيق الذي لازمه لأسباب متداخلة نفصلها في مكان لاحق من هذا البحث، وافق رئيس الجبهة لحظتها (الصادق المهدي) على اتفاق المصالحة الوطنية مع رئيس النظام (جعفر نميرى) في بورتسودان بعد عام واحد من الحركة. والمعروف أن قرار الدخول في مصالحة مع نظام مايو هو قرار رئيس الجبهة أكثر منه قراراً لأجهزة الجبهة وقواعدها فكان ذلك هو نهاية العمل الجبهوي المنظم في المعارضة. فانطلقت من بعد ذلك القوى الحزبية المكونة للجبهة كل يعمل وفق رؤاه الخاصة مع نظام مايو أو خارجه فصالحت جماهير حزب الأمة وتحفظت القوى الاتحادية وانفرد الأخوان المسلمون بالنظام فصالحوه وشاركوه في الحكم وعملوا على ابتلاعه من الداخل فاندلعت حرب إعلامية وفكرية وسياسية طاحنة بين (القدامى) و(القادمين) داخل أروقة الإتحاد الإشتراكي.

الجبهة القومية السودانية

تكونت هذه الجبهة في فترة باكرة من عمر النظام المايوي فكان ميلادها هو عام 1970م. وهي جبهة تضم عدة تيارات تشترك جميعها في معارضتها للنظام، وفي أنها أحزاب واتحادات محدودة في مناطق معينة من أقاليم غرب السودان، وفي أن عضويتها غير مانعة للانتماء للأحزاب الكبرى، وأن هذه القوى تنطوي على نسبة عالية من العسكريين داخل الخدمة وخارجها، لاسيما وأن قبائل البقارة تمثل حوالي 50% من عناصر القوات المسلحة السودانية. فكان ميلاد هذه الجبهة في مؤتمر انعقد (بدار الرياضة) بالخرطوم ضم جبهة غرب السودان بقيادة (د. عز الدين المهدي)، واتحاد عام جبال النوبة بقيادة(فيليب عباس غبوش)، و(حسين خرطوم دارفور)، وجبهة نهضة دارفور بقيادة (أحمد إبراهيم دريج)، وحزب وحدة غرب السودان (معتصم التقلاوي). تم في هذا المؤتمر توحيد كل هذه القوى تحت مسمى)

الجبهة القومية السودانية)، ورأسها القاضي عبد الرحمن إدريس (المصدر السابق. ص 35). لم يكن للقاضي عبد الرحمن إدريس غير انتماءه المعروف للحركة الإسلامية في بداية حياته، وكغيره من أبناء غرب السودان الذين تعلموا كان يحمل هموم منطقته المنسية، ولم يتعد فهمه لها إلا أنها جزءٌ من كل أشمل هو الوطن الواحد. (لذلك كان نشدانه للإصلاح القومي والإقليمى نابع من عقلية إرتأت توحيد شتات الجزء الإقليمي السياسي الذي نشأ نتيجة انفعالات ضيقة أحيانا ومشروعةَ جدا أحيانا أخرى) غير أن نظام مايو سعى في وصم هذه الجبهة بالعنصرية وأفلح في تأليب الرأى العام ضدها.

نظمت هذه الجبهة حركة المقدم حسن حسين في سبتمبر 1975م والتي لم يحالفها التوفيق أيضا لجملة عوامل نعرض لها في مكان لاحق من هذا البحث. وقد لاقت هذه الحركة تأييداً من الجبهة الوطنية، غير أنه لم يكن هنالك تنسيقاً بينهما يمكن أن تتكامل فيه الجهود. ذلك أن الأخيرة كانت مشغولة في ذلك الأثناء بتنظيم معسكراتها في ليبيا من أجل الانقضاض على النظام من الخارج. ولم يكن للأخيرة أي أذرع سياسية خارجية. ثم أن الأخيرة اضطرتها ظروف أحكام سرية العمل ألا تضع في حساباتها احتمالات تنسيق مع قوى أخرى خارج نطاق عضويتها التي ارتكزت بضرورة أساسية على تنظيم ضباط الصف والجنود. غير أنه جرى ثمة اتصال بين المقدم حسن حسين بالقيادى المعروف بكري عديل (الجبهة الوطنية) لأجل التنسيق الذي لم يوفق الطرفان في إكماله. وقد كانت المبادرة من طرف(الجبهة الوطنية) التي أرادت ضم التنظيم العسكري للجبهة الوطنية المرابطة بليبيا في ذلك الأثناء.

الباب الرابع

حركات المعارضة المسلحة

الفصل الأول

الحركات الشعبية المسلحة

الباب الرابع
حركات المعارضة المسلحة
الفصل الأول
الحركات الشعبية المسلحة

تمهيد

يستعرض هذا الباب خصائص حركات المعارضة التي ناهضت النظام المايوي والتي تطورت منذ البدايات الأولى لمقاومته عن القوى السياسية الفاعلة أيام الإستقلال، وهي حركات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تحمل كل منها قواسم مشتركة تميزها عن بعضها يناقشها هذا الباب على ثلاثة فصول حيث يعالج الفصل الأول الحركات الشعبية المسلحة تشمل (حركات طلابية) والتي قادتها تنظيمات قوى يمينيه داخل المجتمع السوداني كانت هي الأكثر إسهاماً في التأثير على المسار السياسي لنظام مايو. أما الفصل الثاني فيناقش الإنقلابات العسكرية التي قامت معبره عن طموحات سياسية نفذتها طلائع عسكرية. في حالة إنقلاب هاشم العطا كانت الحركة مسئولة عن مصير أقوى الأحزاب الشيوعية في القارة الأفريقية فيما يمكن إعتباره قصة لدراما إنتحار الحزب في عالم السياسة القطرية لبلد كالسودان.

كما يجدر الإشارة إلى أن الإنقلابات العسكرية عادة ما تقوم على أنظمة مدنية مهترئة وديمقراطيات فاسدة في الدول النامية، أما الجديد في هذه الإنقلابات السودانية هي أنها قامت ضد نظام عسكريٍ في لحظات مختلفة من عمره الطويل، في أول أيام قوته وجبروته 1971م، ثم بعد أربعة أعوام أخرى في 1975م بعد أن وطد حكمه بمؤسسات سيادية مستندة على دستور شرع في 1973م، وفيما بين الإنقلابين وبعدهما كانت هنالك عدة محاولات إنقلابية أقل أهمية. يناقش الفصل الثالث الحركات ذات الطابع القومي التي إكتسبت خصائص المعارضة المسلحة في إقليمي جنوب السودان وجنوب كردفان وهي حركات تشترك في خاصيتين هما: أنهما بدأتا

أولاً:

مسلحتين وظلتا كذلك ولأربعة عقود مضت.

ثانياً:

أنهما بدأتا بهموم أقليمية، غير أن صراع القوى السياسية في الشمال حول الحكم قد أغرى الحركتين إلى النظر بجدية إلى حظهما من قسمة السلطة والثروة الإتحادية وليس فقط النظر الإقليمي المحدود.

أولاً: الحركات الشعبية المسلحة (الخصائص العامة)

تشترك الحركات الشعبية والطلابية التي قامت أبان الحقبة المايوية في جملة خصائص عامة اهمها جميعاً هو أن هذه الحركات تكاد تكون نفذتها قوى سياسية واحدة هي الجبهة الوطنية السودانية في مراحلها المختلفة. بدأت عند بداية تكوينها الترتيب لحركة الجزيرة أبا 1970م، خططت بعد ثلاثة اعوام اخرى للحركة الطلابية الشهيرة في شعبان 1973م، ثم بعد ثلاثة اعوام اخرى بعد ان قوى عودها واشتد واتخذت شكلها النهائي نفذت اكبر اعمالها المسلحة في 2 يوليو 1976 والتي اسماها نظام مايو (احداث المرتزقة) أو (الغزو الليبي) إمعاناً في الحرب الاعلامية والنفسية التي شنها النظام من بعد ذلك على العناصر المنفذة للحركة. ولا يكاد يخفي ان الفاصل الزمني ظل محفوظاً بين هذه الحركات بمعدل حركة كل ثلاثة أعوام (1970- 1973- 1976) من عمر اجمالي للجبهة يبلغ 7 أعوام (1970- 1977) انتهي بتوقيع اتفاقية (المصالحة الوطنية) بين رأس الدولة (جعفر نميرى) من ناحية، ورئيس الجبهة الوطنية (الصادق المهدى) في لقاء شهير تم في عرض البحر الاحمر قبالة مدينة بورتسودان في 1977/7/7م.

علاوة على هذا كان يتم التخطيط لجميع الحركات أو تتم تغذيتها من خارج السودان في المنفي الاختياري لقيادات الجبهة الوطنية مما يعكس مدى القبضة الامنية الحديدية التي كانت تميز نظام مايو وأجهزته الامنية التي ظلت تحميه مع

مرور الزمن، على الرغم من ذلك كانت تفصل بين كل حركة شعبية وأخرى انقلاب عسكري كما سنرى في الفصل الثاني. ذلك أن الإنقلابات العسكرية قامت في 1971م بعد عام واحد من حركة الجزيرة أبا، وفي 1975م بعد حركة شعبان الطلابية، هذا بخلاف المحاولات الإنقلابية التي تقوم من حين لآخر وتخمد.

مع ان الحركات الشعبية كانت اسبق من الإنقلابات العسكرية في حركة معارضة نظام مايو الا انها جميعاً باستثناء حركة الجزيرة أبا قامت ونظام مايو كان قد فك ارتباطه بالحزب الشيوعي السوداني الذي كان الظهير الأول لنظام مايو في ايامه الأولى.

حركة الجزيرة أبا مارس 1970م

تم التخطيط لهذه الحركة بعد اشهر معدودة من قيام انقلاب مايو 1969م ذلك أن الإمام الهادي عبد الرحمن المهدي إمام الانصار وزعيمهم الروحي كان يقود جناحاً في حزب الامة وكان من المناصرين الاساسيين للدستور الاسلامي الذي كان في مرحلة الاجازة عند وقوع الإنقلاب. كان من الطبيعي أن يكون أول المعارضين لهذا النظام الذي برز لأول عهده مستوراً بالحزب الشيوعي وبقية فصائل اليسار وأعلن حربه (أي النظام) على الطائفية والقوى الرجعية والرأسمالية المرتبطة بالاستعمار.

عزز من موقف الامام الهادي المعارض وصول طائفة من قادة الاحزاب اليمينية الاخوان المسلمين والاتحاديين وحزب الامة الذين استجاروا بالجزيرة أبا من جور وبطش النظام الذي استهدفهم ضمن حملة اعتقالات واسعة لرجالات الأحزاب والقوى الاسلامية. وهنالك عناصر اخرى من هذه القوى ذهبت إلى خارج السودان الى منفاها الاختياري بالمملكة العربية السعودية واثيوبيا وبريطانيا. وقد سبق الحديث عن بدايات تكوين الجبهة الوطنية السودانية من نفس هذه العناصر في مهجرها. ويمكن القول ان تكوين الجبهة مدين الى اتصال سريع بين عناصر القوى الاسلامية والاتحادية وحزب الامة داخل السودان وخارجه (محمد وقيع الله ص 166).

اقتضت ضرورات مواجهة النظام العسكري المايوي تقسيم سريع للعمل بين هذه القوي التي اعتمدت أسلوب المقاومة المسلحة سبيلاً للمعارضة، فأوكل إلى الشريف الهندي (العنصر الاتحادي البارز) التنسيق مع مجموعة الجبهة بالخارج لتدبير أمر السلاح وانتشار المعسكرات في اثيوبيا وترتيب التدريب اللازم للعناصر التي تحبذ الخروج من السودان. كما أوكل إلى الصادق المهدي تدابير العمل السياسي والإتصال الداخلي. وبالطبع أوكل الى الامام الهادي الاشراف على العمل الميداني المباشر من تعبئة وحشد الرجال واستنفارهم الى معسكرات اثيوبيا.

أما الخطة الاساسية للحركة في الانقضاض على النظام في الخرطوم بواسطة جيش الجبهة الذي تم تدريبه في اثيوبيا بالتعاون مع بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة الموالية للجبهة بحيث يكون ذلك هو فتيل الثورة الذي سرعان ما يتقد بالقوى الشعبية الساخطة على النظام الشيوعي الوليد. ولم يكن محسوبا أن تكون المعركة في الجزيرة أبا المحاصرة طبيعياً بالمياه. كان ذلك يقضي بالطبع تسريب أسلحة للتدريب الداخلي وقد كان ذلك عملاً بدرجة عالية من المخاطرة.

قرر رئيس النظام زيارة مناطق النيل الابيض ضمن جولاته في اقاليم السودان المختلفة لاستقطاب التأييد عبر اللقاءات الجماهيرية بين القائد والجماهير. وكان مخططاً أن يزور الرئيس الجزيرة أبا ضمن برنامج الزيارة غير أن الامام الهادي أعلن رفضه لهذه الزيارة وحذر من أن هذه الزيارة تستفز جماهير الأنصار ويتحمل الرئيس وحده كل مسئولية تجاهها. وقد كان هذا كافياً للفت نظر الحكومة تجاه الجزيرة وما يدور فيها. لم يكون هذا الإعلان موفقاً بالطبع من جانب الامام حيث انه جعل نفسه في مواجهة نظام عسكري شرس مسنود بقوى عليمة ببواطن الامور. وقد كانت هذه الزيارة بمثابة استفتاء لشعبية النظام والرئيس الذى قابلته الجماهير بهتافات تنادي بالاسلام سبيلاً للسلام كأنما تتوعد النظام بالتراجع عن خطه الشيوعي الذي كان بادياً للناظر في ذلك الزمان. أرسل النظام قوة عسكرية بقيادة العقيد ابو الدهب لاعتقال الامام الهادي فوقعت هذه القوة في ايدي الانصار الذين تحرشوا بها وحاصروها مما

اضطر قائدها لتغيير خطته هذه في ذكاء الى جولة تفاوضية مع الامام الهادي للتعرف على مآخذه حوله النظام القائم، وهى حيلة نجت بها هذه القوى من بطش الانصار بل من وقوعهم رهائن في ايدي الامام الهادي وتقوية موقفه التفاوضي مع النظام (ملحق رقم1).كانت عملية (ابوالدهب) بمثابة استطلاع لما يدور في الجزيرة أبا. وبالطبع فان التقرير الذي رفعه العقيد لقيادته لابد انه اشتمل على ما يشير إلى أن الجزيرة أبا قوى عسكرية باطشة مدججة بالسلاح تتآمر على النظام للاطاحة به بالقوة. وقد بني النظام من بعد على هذه المعلومات لتجريد حملة عسكرية لضرب الجزيرة أبـا ومـن فيهـا وعليها لاجتثاث شأفة القوى الرجعية من جذورها.

من ناحية أخرى لم تكن معركة الجزيرة أبا في تخطيط الامام وهيئة قيادتـه غيـر فتيل الاشعال الاول لتفجير المعركة الشاملة ضد النظام الإنقلابـي، فهـي خطـة فـي جوهرها دفاعية لا هجومية تتلخص في انتظار الضربة الأولى ثم الرد عليها والصمود لمدة ثلاثة ايام في مواجهة القوات الحكومية. في هذه الاثناء من المفترض ان تتحرك معظم قوات الحكومة الى الجزيرة أبا مما يتيح فرصة لقوات الانصار وقوات الجـيش المناوئة للنظام فى الخرطوم من الاستيلاء على السلطة. فكان الامام يرى ان ثلاثة أيام كافية من أجل ابلاغ قوات الانصار بغرب السودان أوامر القتال والهجرة.

غير أن هذه الخطة كانت مبنية على معلومات ثانوية وهامـة لا تقـوم بـدونها الخطة الاساسية وهي أن بالخرطوم ألف شاب مدرب على القتال في انتظار سـاعة الصفر، وأن قطاعاً كبيراً من الجيش يعارض الإنقلاب وسـيتحرك لدعمـه بمجـرد انطلاق الشرارة الأولى من الجزيرة أبا، وأن هنالك خمسـمائة فـارس يعسـكرون بالقرب من كوستي لمساندة مقاتلي الجزيرة أبا، وأن الهدف هـو الاسـتيلاء علـى السلطة في العاصمة بضربة مفاجئة وأنه يلزم أن يتسلل مجموعات من المقاتلين الى العاصمة قبل ساعة الصفر. تتحرك القوى الرئيسية من الجزيرة أبـا فـي أوقـات مختلفة الى العاصمة. وقد انهارت هذه الخطة بصورة أساسـية بمباغتـه القـوات الحكومية بضرب الجزيرة أبا في المعركة الشهيرة التي وصفها مهـدي ابـراهيم:-

(ولكن تجمع اليسار المتحالف مع مايو تحت تحريض الشيوعيين آثر بضرب الجزيرة أبا ومن فيها دون انذار الاطفال والنساء والشيوخ وطوقـت أبـا عصـر الجمعـة 1970/3/27 وقصفت بمدفعية الميدان من الطويلة وعسلاية وكوستي ثم تدخلت الطائرات بشراسة لتصلى المواطنين نيرانها من علٍ (محمد وقيع الله، ص 186).

مضت الاحداث وصمد الانصار في وجـه القـوات الحكوميـة، فـالجزيرة ارض مكشوفة بلا جبال أو غابات تساعد على الدفاع في مواجهة قوات مـزودة بـدبابات ومدفعية ثقيلة وطائرات مقاتلة. قدر الامام امكانية جنوده بالصمود ثلاثة ايـام فقـط ولكن وعلى الرغم من فشل الخطة الأساسية فقد استمسك الانصـار بالـدفاع لمـدة خمسة أيام كاملة، ولو لا الأوامر التي أصدرها الامام بتسليم الجزيرة أبا لسالت أنهار من دماء أبناء الوطن الواحد في معركة أسماها الراحل محمد احمد محجـوب فـي كتابه (الديمقراطية في الميزان) بمجزرة الجزيرة أبا.

كانت معركة الجزيرة أبا جزء من صراع قوى اقليمية فمن ناحية وقفت اثيوبيا- هيلاسلاسي مع الجبهة الوطنية رداً لسابق جميل أسداه عبد الرحمن المهدي (والـد الامام الهادي) للملك أيام احتلال ايطاليا لبلاده، علاوة على تخوف الاخير من هيمنة الشيوعية على المنطقة وتمدد النظام الناصري فيها، فقـدمت لأجـل ذلـك للجبهـة الوطنية دعماً متصلا من السلاح والعتاد والارض. أما (السعودية- الملك فيصل) فقد قررت مساعدة الجبهة درءاً ايضاً لمخاطر الشيوعية واليسارية عليها. وفي المقابـل كانت مصر- عبد الناصر- تقدم دعمها اللامحدود لنظام مايو حتى أن سـلاح الجـو المصري قد اشترك فعلياً في ضرب الجزيرة أبا عصر الجمعة 1970/3/27م، وقـد كان من المتوقع أن تتدخل ليبيا اذا تطور الأمر إلى أكثر من ذلك. فنظامي الخرطـوم وطرابلس هما ربيبا نظام عبد الناصر وهما نظامين ثوريين في نظام مقابل نظـامين محافظين ملكيين في اثيوبيا والسعودية.

إنهارت خطة الجزيرة أبا لعدة عوامل أهمها؛ أن نظام مايو كانت تسـنده قـوى الحزب الشيوعي المتمرسة على العمل السري فاستطاعت في فترة وجيزة الوقـوف

على العناصر والخطط والمعلومات التي تدور داخل الجزيرة، وتمت على أساس منها تغذية أجهزة النظام الذي التقط قفاز المبادرة بضرب الحركة في معقلها فاختار بذلك مكان وزمان ومدى المعركة خلافاً لخطة الجبهة الوطنية الاساسية التي تقتضي بنقل المعركة الى الخرطوم. أما زمان المعركة في نهاية مارس 1970 هو زمان لم تكتمل فيه ترتيبات المعسكرات الخارجية، ولم تكتمل برامج التدريب الداخلي، وهما العنصران اللذان يمهدان لإعداد الكوادر المنفذة للحركة. أما مكان المعركة فهو جزيرة غير منيعة محاطة من الناحية الغربية بحامية كوستي وبالناحية الشرقية بحامية ربك حيث يوجد المطار الحربي الحكومي.

كانت حركة أبا بداية لمعركة الجبهة الوطنية الطويلة مع نظام مايو الذي عبأ الرأي العام ضد ما أسماه دوائر (الطائفية) و(الرجعية) وقد تزامن مع أحداث أبا ضرب لتجمع الانصار بمسجد ودنوباوي بأمدرمان راح ضحيته عشرات الشهداء. على أثر هذه الحركة خرج آلاف الانصار مهاجرين الى الحبشة التي قصدها الامام الهادي يوم خرج حيث أعدت الجبهة معسكرها للإعداد لجولة أخرى جديدة مع النظام حيث بلغ عدد المهاجرين حوالى عشرة الف مهاجر من الانصار.

حركة 2 يوليو 1976م

هذه حركة من اكبر الحركات المعارضة المسلحة التي نفذتها الجبهة الوطنية وهي في نفس الوقت من آخر اعمالها، ذلك انه بعد عام واحد فقط وقعت الجبهة اتفاقية المصالحة الوطنية الذي بموجبه يفترض ان تكون وضعت السلاح الذى كانت ترفعه منذ سبعة أعوام، قامت هذه الحركة ونظام مايو كان قد قوى عوده واكتسب مناعة ضد هذه الحركات بعد عدد من المحاولات الإنقلابية والحركات الشعبية والطلابية الذي استطاع ان يتجاوزها جميعاً ويخرج منها بدروس وعبر أمنت له خبرة كافية للتعامل مع جميع ضروب المعارضة.

قامت هذه الحركة بعد ان طرأ تغيير نوعي في علاقة السودان مع جارته الشرقية اثيوبيا بعد تحولها الي المعسكر الشرقي بنهاية حكم الامبراطور هيلاسلاسي، أضحت

بموجبه أديس أبابا أقرب إلى نظام الخرطوم الذي أضحى من ناحية أخرى أبعد مع علاقته مع الجارة الغربية ليبيا- القذافي التي أرادت إعلان وحدة اندماجية بين القطرين الأمر الذي لم تقابله الحكومة السودانية بالحماس الكافي. بازاء هذا الموقف كان لابد للجبهة الوطنية أن تنقل أعمالها الى طرابلس التي أبدى عقيدها رغبته في استضافة جيوشها ومعسكراتها ودعمها في سعيها لتقويض نظام الخرطوم. وقوام هذه المعسكرات والجيوش هم نفس المهاجرين الذين هاجروا الى الحبشة عقب حركة أبا 1970م بعد أن لحق بهم عناصر من الأخوان المسلمين من طلاب الجامعات وغيرهم.

ويذكر انه بينما تم دعم حركة الجزيرة أبا بالسلاح والتدريب والأرض من اثيوبيا تم تقديم دعم لوجستي وعسكري ومادي من ليبيا وقيادة الجبهة الوطنية ملحق رقم (2). اما في حالة اثيوبيا – هيلاسلاسي كان الامبراطور يرد فيها بعض الجميل الذي قدمه له السودانيون أبان محنته أيام الغزو الايطالي لبلاده، بينما في حالة ليبيا – القذافي كان الهدف هو عشم القيادة الليبية في تنفيذ الأجندة الوحدوية التي عجزت ان تقنع بها حكومة الخرطوم، عبر حكومة الجبهة الوطنية المأمولة. أما الاتفاق بين الجبهة الوطنية والقيادة الليبية فقد جاء بمادرة من الجبهة وبمراحل تتعجل فيها القيادة الليبية أمر الوحدة الاندماجية مع السودان. وانتهي الاتفاق الى انه فى مقابل تقديم ليبيا تسهيلات تسليحية تدريبية لوجستية لقوات الجبهة الوطنية، يقرر لشعب السوداني الوحدة مع ليبيا عبر استفتاءات حرة، والتزمت الجبهة مناشدة الشعب السوداني قبوله المبدأ في اطار السعي الكبير للوحدة العربية.

قسمت الحركة خطتها الاساسية على ثلاثة شعب مكملة لبعضها، الأولى هي الشعبة الفئوية والشعبية وهي معنية باستقطاب القوى الشعبية والجماهيرية لصالح الحركة، والثانية هي الشعبة العسكرية وهي معنية باستقطاب عناصر من القوات المسلحة لمساندة الحركة. وشعبة ثالثة ذات أهمية خاصة هي شعبة فدائية وهي معنية بأن يقوم المهاجرون المجاهدون بعمل فدائي منظم مع آخرين للإطاحة بالنظام.

وقد تباينت وجهات النظر داخل أروقة الجبهة الوطنية حول دور الفدائيين في الخطة الاساسية فهناك نظرية تقول بان يتم احتلال جزء من الاراضي السودانية كاقليم دارفور مثلاً واتخاذها قاعدة للانطلاق نحو الخرطوم، ونظرية أخرى تقول بان يقتحم الفدائيون المواقع العسكرية الحكومية بهجوم كاسح بسلاح ثقيل، وقد حسم الامر باستبعاد النظريتين بأخرى وهي أن يتسرب الفدائيون سراً الى الخرطوم وكذلك الاسلحة الخفيفة الضرورية للتحرك وإدخال قائد عسكري ليتولى التنسيق مع القوات المسلحة والقوى الشعبية الأخرى.

قد تم تنفيذ الخطة الأخيرة ودخلت هذه القوات الخرطوم ودخل السلاح المطلوب في سرية تامة وتم دفنه غرب امدرمان وبدأ التنفيذ في صبيحة الجمعة 2 يوليو 1976م، حيث تم احتلال معظم المرافق التي استهدفتها الحركة، ويمكن القول ان الجانب الفدائي في هذه العملية تم تنفيذه بصورة مقدرة فيما لو قورنت بالدور العسكري أو الشعبي المكملان للخطة. ذلك ان الحركة لم تتمكن من استقطاب أي فرد داخل القوات المسلحة ولم تستطع ليس تحريك، بل مجرد كسب تعاطف الشارع معها ويرجع ذلك لقوة الالة الإعلامية لنظام مايو التي ظل يحركها وزير الاعلام من داخل مباني وكالة سونا للأنباء، حيث تمكن خلالها ارسال رسائل الى العالم توضح ان هذه الحركة لا تعدو أن تكون حركة مرتزقة مأجورة من أجل نسف الاستقرار السياسى للبلاد.

رغم المفاجأة تمكن رئيس النظام من الافلات من القوات التي احتلت المطار والتي كانت مهمتها اصطياد طائرة الرئيس القادمة من فرنسا والتي جاءت قبل ساعة من موعدها المضروب لترتيبات متعلقة بالمراسم الفرنسية. وبذلك اكتملت حلقة من ثلاثة دوائر كونت عناصر لفشل الحركة هي:

أولاً: افلات رأس النظام.

ثانياً: عدم القدرة على تحريك الشارع.

ثالثاً: عدم القدرة على كسب القوات المسلحة والقوات النظامية علاوة على عنصر آخر؛ وهو أن هذه قوات الجبهة الوطنية المتسللة للعاصمة والمسلحة ميزت

نفسها باللبس المدني مما سهل من مهمة قوات الحكومة في اصطيادها والتحرش بها.

انهارت الخطة في يومها الثاني نتيجة للعوامل السابقة وأخرى داخلية تمثل تناقضات ثانوية بين فصائل الجبهة نفسها. يعزو بعض الدارسين عدم انفعال الشارع مع الحركة إلى عزوف بعض العناصر المنفذة عن اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين من المفترض أن يقوموا بعملية تحريك الشارع، وذلك لصراع خفي بين الصادق المهدي وبين قيادة الاخوان المسلمين وقد كان غالب المعتقلين السياسيين هم من بين صفوف الاخوان (المصدر السابق). هذه علاوة على أن الانصار منعوا عناصر الاتحاديين والأخوان من دخول الاذاعة التي احتلوها ولم يتمكنوا من تشغيلها مما كان له أكبر الأثر في افشال الحركة التي أسماها البعض (الإنقلاب الابكم) اشارة لعدم وجود بيان. هذا الصراع الخفي كان جوهره عدم الثقة بين التيارات المكونة للجبهة والذي تجلي في غيرة رئيس الجبهة وخوفه في نفس الوقت من أن تخطف منه أي من هذه التيارات بطولته وزعامته للحركة. للدرجة التي أنه لم يسمح لعناصر الأخوان المسلمين من تحريك الشارع أو مخاطبة الجماهير عبر الاذاعة في وقت كانت الحركة في أمس الحاجة إلى هذين العنصرين.

بعد نهاية الحركة باعتقال قادتها الميدانيين ومعظم عناصرها وبعد التنكيل بالقائد العسكري وإعدام مجموعات مقدرة من مقاتليها فكرت الجبهة في الإعداد لعمل عسكري جديد. وأصدرت بيان تعهدت فيه للشعب السوداني مواصلة النضال المسلح ضد النظام. غير أن فشل الحركة كان قدر زاد من درجة التوتر بين رئيس الجبهة من جهة وبقية الأعضاء الممثلين للتيارات الأخرى. ومن ناحية أخرى فإن النظام كان قد إستفاد درساً جديداً في حجم وقوة المعارضة التي استطاعت أن تدخل كل هذه القوات داخل العاصمة وتستولي على عدد من المرافق الاستراتيجية دون أن يتمكن أي من أذرع النظام العسكرية أو الأمنية من التعرف على كل هذا التحرك لالآف الكيلومترات داخل الأراضي السودانية. لابد أن معارضة بهذا الحجم بإمكانها ان

فكرت ان تكرر التجربة فستكون تجربة حاسمة. وقد مهد هذا وذاك إلى بروز اتفاق المصالحة الوطنية بين الجبهة والنظام في 1979/7/7م كما سنعرض له في مكان لاحق من هذا البحث.

ثانياً: حركات طلابية (شعبان 1973)

هذه حركة قوامها طلاب جامعة الخرطوم كطليعة لقيادة عمل ثوري شعبي شبيه بما قامت به الجماهير أبان ثورة اكتوبر. جاءت هذه الحركة بعد عامين من انقلاب هاشم العطا 1971م الذي تم على أثره الخروج الكبير للحزب الشيوعي من صف النظام الذي مضى خطوات في تكريس مؤسسات دستورية وأصدر ميثاق للعمل الوطني، وقد أسس الاتحاد الاشتراكي السوداني التنظيم السياسي الحاكم مؤتمره القومي الأول ووضع الدستور الشهير (دستور73) وبدأت حقبة جديدة في فترة حكم مايو تميزت ببروز وزراء ومستشارين وخبراء بما عرفت بحقبة التكنوقراط (د. جعفر بخيت، د. منصور خالد، عمر الحاج موسى).

كانت خطة حركة شعبان 73 والتي وضعتها الجبهة الوطنية تقضي بان تبدأ خطوات ثورة شعبية لاسقاط النظام بندوات سياسية بجامعة الخرطوم لتعبئة الشارع السياسي تختم بعقد مؤتمر شعبي تشترك فيه قوة الجبهة الوطنية في سبتمبر 1973م. يتم الاتصال بالجيش لكسبهم لصف الحركة ومن ثم اسقاط النظام بارجاع الجيش لثكناته وإعادة الحياة الديمقراطية وتسليم السلطة للجبهة الوطنية.

وبدأ تنفيذ هذه الخطة باقامة ندوتين بجامعة الخرطوم انتهت بموكب إلى القصر الجمهوري لتسليم السلطة مذكرة تطالب برجوع الجيش لثكناته ومحاكمة المفسدين. اصطدم هذا المكوكب مع موكب طلابي آخر مساند للسلطة (محمد احمد كرار، 1985) فتصادم الموكبان وسقط بعض الجرحي، وظل الحال كذلك طوال النهار على وجه كان لابد معه إلغاء المؤتمر الشعبي الذي كان مقرر. وقد تضامنت معظم مدن السودان في حالة تمرد مدني لم يشهده النظام من قبل، غير أن جذوة الثورة ظلت

متقدة لعدة شهور حتى أنه يمكن القول بأن العام1974 تميز بأنه عام الثورة الطلابية العارمة. قاد هذه الحركة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بتخطيط من الجبهة الوطنية حيث كان يرأس الاتحاد لحظتها أحد أبرز الأخوان المسلمين (أحمد عثمان مكي). وقد كان الاتحاد نفسه يمثل تحالفاً بين الأخوان المسلمين والأنصار والجنوبيين كتنظيمات طلابية جامعية تلعب الأدوار التي ترسمها القوى السياسية. وقد قامت هذه التنظيمات بالدور السياسي الموكل اليها وهو تعبئة الشارع السياسي وتحميسه تمهيداً لدور أكبر تلعب فيه القوي السياسية بالأصالة دور المؤتمر الشعبي ومن ثم تتصاعد مسيرة الثورة إلى غاياتها. ولكن الذي حدث هو أن القوى السياسية الحزبية لم تقم بكامل الدور المطلوب، إن تأجيل انعقاد المؤتمر الشعبي كان لأسباب عملية. غير أن الطلاب كانوا قد دعوا السيد الصادق المهدي كرمز قيادي للمعارضة أن يتزعم الاعتصام الطلابي بالمستشفي ويؤم المصلين في صلاة الجنازة مما كان سيكسب التجمع الطلابي بعد اضافياً يمثل نقلة نوعية للحركة من الطلابية إلى الشعبية الجماهيرية. ولكن المهدي يبدو أنه لم يتحمس لتلبية هذه الدعوة، وقال قولته الشهيرة للطلاب (احتفظوا بحرارة الموقف حتى صباح الغد).

اسهمت الحركة النقابية بدور فعال في ثورة شعبان 1973م فقد قادت جماهيرها بسلاح الاضراب العام والتمرد المدني، وعليه يمكننا القول بكل ثقة أن شعبان 73 توافرت لها طليعة طلابية،وجماهير،و تنظيمات نقابية، ومناخ سياسي موات، للثورة والتمرد ولكنها فقدت القيادة المركزية الموجهة بين القوى السياسية للجبهة الوطنية.

إن الحركة تمثل تحولاً نوعياً في اسلوب المعارضة المسلحة الذي انتهجته الجبهة الوطنية في المواجهة هذه المرة. ذلك ان شعبان تمثل عملاً سياسياً مدنياً محضاً يستخدم سلاح الاضراب، الاعتصام بالمظاهرات، المذكرات في مواجهة نظام عسكري. وهي من بعد المحاولة الأولى والأخيرة للجبهة الوطنية في انتهاج أسلوب المعارضة المدنية والتي لم تجد فتيلاً مما زاد قناعاتها بالخيارات المسلحة في

مناهضة النظام. فما لبثت الفترة عقب شعبان أن شهدت حركة محمومة من طـرف الجبهة في تجهيز المعسكرات والأسلحة والتدريب في صحاري ليبيا إعداداً لمواجهة جديدة بعد ثلاثة أعوام داخل الأراضي السودانية.

ربما كان وجه الشبه الوحيد بين حركتي أبا 1970م وشعبان 1973 هو أن القـوى السياسية المتحالفة في إطار الجبهة الوطنية هي القوى المشتركة في الحـركتين ولـم تشمل الحركة الأخيرة الحزب الشيوعي السوداني الذي كان حينذاك قـد فـك ارتباطـه بالنظام في أعقاب انقلاب هاشم العطا 1971م.

الفصل الثاني

الانقلابات العسكرية

الفصل الثاني
الإنقــلابات العســـكرية

تمهيد

من المألوف في الإنقلابات العسكرية أنها تقوم ضد انظمة مدنيــة عــرف عنهــا الفساد وقد عرف بعض العلماء العسكريين الإنقلاب؛ بانه يعني ان القوات المســلحة للدولة معتمدة على احتكارها الفعلي لأدوات العنف تقوم بالاســتيلاء علــى ســلطة الحكومة المدنية والعسكرية، هذا الاستيلاء يتم انجازه في شكل انقلابى أي بصــورة مفاجئة وغير متوقعة، غير ان الأمر الأقل حدوثاً هو أن تقوم انقلابات عسكرية ضد أنظمة عسكرية قائمة فعلاً، وهي فكرة أقرب إلى التمرد،غير أن أجندتها تمتــد إلــى الاطار السياسي بينما أجندة التمرد لا تمتد خارج نطاق متطلبات المؤسسة العسكرية. فنحن نعالج هذا الفصل انقلاب الرائد هاشم العطا 1971م والمقــدم حســن حســين 1975م باعتبارهم حركتين انقلابيتين تمثلان تيارين سياسيين معارضين لنظام مــايو اتخذتا الإنقلاب العسكري كتعبير مسلح عن نفسيهما.وقد اخترنا هاتين الحركتين دون غيرهما لانهما استطاعتا ان تستوليا فعلاً على السلطة لفترة ثلاثة أيــام فــي حالــة الاولى، والى اقل من ذلك في الثانية ، بل إعتبرهما البعض ضــمن اربــع حركــات نجحت في الاستيلاء على السلطة.

(نجحت في الاستيلاء على السلطة في السودان منذ الجيش الوطني بعد الاستقلال أربع حركات: حركة الفريق عبــود 1958/11/7 ، حركــة العقيــد جعفــر نميــري 1969/5/25 م ، حركة الرائد هاشم العطا 1971/7/19م حركة المقدم حسن حسين 1975/9/5م) (محمد محمد احمد كرار، 1988).

اما الحركة الأولى فكانت تمثل نقطة تحول كبرى بل نقطة فارقة بين نظام نميــري والحزب الشيوعي السوداني الذي كان أحد أهم القوى السياسية التــي حملتــه إلــى السلطة. فهي أي الحركة تؤرخ لبداية ترسيم جديد لمسار حركة مايو بعيدا عن الحزب الشيوعي وإن لم يكن بعيدا عن الفلك اليساري العام (الاشتراكية المستمدة من التقاليد

السودانية). أما الحركة الثانية فيمكن القول انها مثلت بداية التحول التدريجي نحو الاسلمة التي بدأت تبرز في المسار السياسي في السنوات التي اعقبت ذلك، وقد تجذرهذا التحول بعد المصالحة الوطنية مع قوى المعارضة في 1977م حيث صدرت مراسيم رئاسية تحدثت عن (القيادة الرشيدة) ولجان لمراجعة القوانين لتتماشى مع الشريعة الإسلامية هذا على الرغم من سريان المواثيق الاساسية للنظام ذو النكهة اليسارية في (ميثاق العمل الوطني)، (الدستور الدائم للبلاد) والنظام الاساسي (الاتحاد الاشتراكي السوداني).

فالإنقلاب العسكري في هذه القارة عادة ما يأتى بنظام حكم عسكري سرعان ما يتحول الى نظام حزب واحد تحت زعامة عسكرية حريصة على البقاء في السلطة. والإنقلاب العسكري حقيقة يعقب أزمات بين القوى السياسية، أكثر منه خيار مفضل للمجتمعات التى تتعرض له. كما وان البلدان الشمولية اكثر قابلية لان تتعرض للانقلابات من غيرها. لكنها (أى الإنقلابات) يمكن ان تقوم فى دول تطبق نظام التعدد الحزبي كما في (السودان – عبود)، (الصومال – بري) ، وحتى دول لا حزبية (اثيوبيا – منقستو) ، وعليه فإن ظاهرة الإنقلابات العسكرية لا ترتبط بنوع معين من الحكم ولكنها ترتبط اساسا بازمات البناء السياسي الاقتصادي الاجتماعي للبلد المعين.

حركة الرائد هاشم العطا 1971م

وهي أول حركة انقلابية تقوم بها مجموعة من القوات المسلحة ضد النظام مايو ولم يمض عليه أكثر من عامين. وهي – أي الحركة – كانت التصعيد الأخير للخلاف الذي بدا يدب داخل مجلس قيادة الثورة الوليد. وحركة الرائد هاشم العطا هي حركة قام بها ضباط يساريون (من بينهم شيوعيون) أكثر من كونها حركة خطط لها ونفذها الحزب الشيوعي السوداني (فاروق كدودة في مقابلة مع صحيفة قلب الشارع 18 أغسطس1997). الذي اضطرت عضويته أن تناصرها مؤخرا لأنها رفعت الشعارات التي نادى بها الشيوعيون.

اصدر الحزب الشيوعي في 1971/5/3م بيانا جاء تعبيرا علنيا ولأول مرة ضد نظام مايو ودعوة صريحة لاسقاطه واحلال سلطة (الجبهة الوطنية الديمقراطية) مكانه. وقد كان هذا ايذانا بدخول الحزب في صف المعارضة السياسية للنظام الذي كان قد تبنى كل أطروحات الحزب وشعاراته. بل أضحى النظام سببا لخلافات داخلية فى الصفوف القيادية للحزب ما الى انشقاق داخل المكتب التنفيذي إلى قسمين يناصب أحدهما الاخر العداء السافر.وهذا مبحث آخرذو صلة وثيقة، ما يزال تداعياته تتفاعل غير أنه يقع خارج نطاق هذا البحث.

أما الأسباب المباشرة لحركة الرائد هاشم العطا فقد بدأت بعد أن تم فصل ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، تكرر الخلاف بينهم وبين بقية أعضاء المجلس ورئيسه لا سيما حول المواقف من بيان 9 يونيو حول قضية الحكم الذاتى للاقليم الجنوبى ومسألة الوحدة الاندماجية مع ليبيا، علاوة على احساس الرئيس نميرى بأن أسرار المجلس ومداولاته غالبا ما تنشر عبر اصدارات الحزب الشيوعى واعتقاده بان ذلك يتم عبر هؤلاء الأعضاء الذين برز ان موقفهم موحد حول عدد من القضايا يخالفون فيها غيرهم، اعقب فصل الأعضاء الثلاثة واصدار البيان عدة إجراءات ضد الحزب لا سيما اعتقال الرجل الاول فيه السيد (عبد الخالق محجوب) ونفيه إلى القاهرة.

خطط لهذه الحركة ثلاثة من ضباط الحرس الجمهورى من بينهم قائد الحرس (محمد أحمد كرار 1998). كانوا هم الأكثر التصاقا بالبرنامج الرئاسى اليومى ويشاركون الرئيس فى جلساته الليلية الخاصة أو تناول الوجبات اليومية. عرضت خطة الحركة على الرائد هاشم العطا (ثانى المفصولين) الذى وافق على قيادتها بشرط أن تتوفر القاعدة الشعبية لمساندة الحركة والتى عول مخططوها على الاستاذ عبد الخالق محجوب فى توفيرها عبر الحزب الشيوعى وسائر فصائل اليسار.

وقع الإنقلاب بنجاح ظهيرة يوم 19 / 7 / 1971 حيث تولى الرائد هاشم العطا فعليا مقاليد السلطة ووصف حركته فى بيانه الاول بانها(حركة تصحيحية) لحركة 25

مايو وخرج البيان بلهجة شيوعية واضحة المعالم اشتمت فيها جميع كوادر اليسار السوداني رائحة وطعم حزبهم فايدوها وسارت المسيرات والمواكب المساندة للحركة وتم تكوين مجلس قيادة الثورة برئاسة المقدم (بابكر النور) ثالث المفصولين، وأسندت مهمة القائد العام للرائد هاشم العطا.

وقد بدأ العد التنازلي للحركة مع سفور هذه المسيرات والمواكب التي انتظمت سائر مدن السودان بشعاراتها والويتها الحمراء،ثم مالبثت أن قامت فى مواجهتها حملة تعبئة مضادة للحركة منعتها من أن تلق التأييد التلقائي من الجماهير جراء سفور هذه الشعارات. وكان مما ساعد أيضاً على حصار الحركة الخلاف الذي برز في قيادة الحركة بين مهندسها الاساسي الرائد أبوشيبة والمنفذ الأول هاشم العطا. ذلك أن الأخير قام بتسريح عدد من الضباط وصف ضباط القوات الملسحة، انخرط من جراءها معظمهم مع الصف المناهض. غير أن القشة التي قصمت ظهر الحركة قامت بها السلطات الليبية التي أجبرت الطائرة المقلة للرئيس المرتقب السيد (بابكر النور) في رحلتها من لندن إلى الخرطوم إلى النزول في الأراضي الليبية وقامت باعتقاله فوراً. فكانت هذه قاصمة الحركة التي ما لبثت أن انهارت خلال 72 ساعة من توليها فعلياً مقاليد الحكم في البلاد.

تعتبر هذه الحركة من الحركات الناجحة من حيث التخطيط والتفيذ لا سيما توقيت التنفيذ الذي جاء مخالفاً لكل التوقعات. ذلك أن الإنقلابات العسكرية عادة ما تنفذ في جنح الليل أو الفجر الباكر غير أن هذه الحركة تم تنفيذها في وضح النهار والأسر السودانية تتناول وجبة الغداء الرئيسية عندما قطعت الإذاعة إرسالها العادي وبثت المارشات العسكرية، ذهب عدد من الدارسين إلى أن ذلك أنما يوحي بجرأة وثبات العناصر المنفذة.

إنهارت هذه الحركة في مهدها وقد فقد نظام مايو رصيده من القوى الداعمة لحركته ولم تكن هناك قوى مستعدة لملء هذا الفراغ. فإستوحى النظام فكرة إنشاء تنظيم (الإتحاد الإشتراكي السوداني) من التجربة المصرية لسد هذه الفجوة. وطرح من بعد ذلك النظام الرئاسي الذي ترشح له الرئيس نميري ودخلت البلاد مرحلة جديدة كان روادها إرتال من التكنوقراط في مجالات الإدارة والسياسة والحكم المحلي. ووضع

دستور 1973م بعد حين وعليه بصمات نخبة من المثقفين اللامعين من أمثال د. منصور خالد، بدرالدين سليمان وجاء من بعدهم د. أبو ساق، د. بهاء الدين إدريس.

حركة المقدم حسن حسين 1975م

منتصف السبعينيات هي فترة إشتد فيها عود النظام بعد إجازة دستور 1973م وجراء إنتخابات رئاسة الجمهورية، وهي فترة شكل ملامحها العام نخبة من التكنوقراط سبق ذكر بعضهم، وقد رفع شعار دولة المؤسسات في وقت كان فيه التنظيم السياسي الحاكم (الإتحاد الإشتراكي) يمخر عباب البحر عله يجد طريقاً إلى قلوب اهل السودان. هذا وأن التحول الذي طرأ على المسار السياسي للنظام من المعسكر الشرقي إلى الغربي في ظروف الحرب الباردة،قد فتح شهية الولايات المتحدة لدعمه عسكرياً وأمنياً وإقتصادياً. لعل أحد التفسيرات الأمريكية لنجاح حركة 19 يوليو الثغرة الأمنية الكبرى في جهاز الأمن الذي كان يرأسه الرائد مأمون عوض أبو زيد، حيث كانت أمريكا تراقب أيضاً ما يجري في أثيوبيا المجاورة. والذي كان معلوماً عن حركة هاشم العطا 1971م هو أنه كان لضباط الصف القدح المعلى في العمل المضاد الذى اجهضها لاحقا. حدث هذا ليس لأنهم أصحاب ولاء لمايو ولكنهم حريصون على إتقاء شر الشيوعية السافر الذي ظهرت به حركة 19 يوليو والحركة الشيوعية العالمية في عنفوانها. فكان هذا هو الموقف الحقيقي للشارع السوداني. ولكن رأس النظام بدأ بهذا الدافع الأمني يحكم قبضته الحديدية على المؤسسة العسكرية فكانت الاحالات الجماعية إلى المعاشات، والفصل من الخدمة نتيجة تقارير سرية بواسطة منسوبي النظام امراً شائعاً ومعلوماً. الأمر الذى أحدث نوعاً من التذمر وعدم الإستقرار النفسي بين صفوف ضباط الصف. وإذا علمنا أن أكثر من 50% من أفراد القوات المسلحة هم من أبناء غرب السودان كان منطقياً أن يكون التذمر داخل صفوفهم أكثر من غيرهم. غير أنه كانت هناك تنظيمات سياسية جاهزة في تلك الفترة تعبر عن مطالب وطموحات أو مظالم أبناء غرب السودان. إجتمعت إرادة هذه التنظيمات جميعاً تحت مظلة (الجبهة القومية السودانية) التي

سبق وأن تعرضنا لظروف تكوينها، غير أن العمل المباشر والتنظيم لحركة المقدم حسن حسين بدأ في مدرسة جبيت للمشاه التى كانت تستقبل سنوياً مجموعات من ضباط وصف ضباط القوات المسلحة من كل أنحاء السودان. غير أن القادة السياسية للحركة كانت لدي رئاسة الجبهة القومية التي أحكمت الخطة وقدمتها للمقدم حسن حسين للتنفيذ.

ويتحدث أحد المشاركين في الحركة:

(التنظيم بالنسبة لأبناء غرب السودان كان قاصراً على قبيلتين هما البقارة والنوبة وقاصراً من ناحية الأحزاب على الأخوان المسلمين ممثلين في مولانا عبدالرحمن إدريس والمقدم حسن حسين، أما إتحاد عام جبال النوبة فقد كان يمثله عبدالرحمن شامي وآخرين وبعضهم أبناء الأنصار).

لم يكن في البيان الذي أذاعه المقدم حسن حسين ما ينم عن توجه الحركة السياسي، فهو قد تحدث عن فساد النظام السابق، وأمر بحل الأجهزة السياسية والتشريعية وتحدث عن إستقلال القضاء والجامعة والصحافة والديمقراطية. على أن أكثر مصدر كان قد ذكر أن البيان الأصلي والمتفق عليه كان قد فقده المقدم حسن حسين قبيل لحظة الإذاعة فإضطر لصياغة بيان عاجل مقتضب لا يفصح عن لون سياسي محدد ووصف البعض طريقة إعداد البيان وتقديمه بالضعف وعدم الافصاح الكامل عن حجم أو برنامج التحرك. غير أن بعض الكتاب ذكروا أن البيان المفقود كان يتضمن قرارات بإغلاق البارات والملاهي وتكوين تنظيم بإسم (لواء السودان الإسلامي) وتغيير اسم الجمهورية إلى جمهورية السودان الإسلامية الديمقراطية الشعبية) ويبدوا أن هناك ثمة علاقة بين هذه الحركة وحركة الأخوان المسلمين غير أن الأخيرة لم تعلن موقفاً رسمياً مؤيداً للحركة للتدليل على هذه العلاقة.سوى أن الشعارات التي رفعتها الأولى هي من قبيل ما تدعو إليه الثانية. وكان معلوماً أن بعض منفذي الأولي ينتمون إلى الثانية. علاوة على أن بياناً قد صدر بعد الحركة في لندن بإسم الأخوان المسلمين بتاريخ 1975/12/7م وصف فيه المقدم حسن حسين

بالمجاهد البطل ودعا البيان الأخوان في السودان لأداء صلاة الغائب على روح الشهيد. غير أنه يبدو وبمثلما أن حركةالعطا هي حركة قام بها ضباط يساريون أيدهم لاحقاً الحزب الشيوعي السوداني فمن الجائز أن تكون هذه الحركة نفذها بعض ممن ينتسبون إلى الأخوان المسلمين. أما موقف الجبهة الوطنية من الحركة فقد مثله الأستاذ أحمد زين العابدين الذي توجه إلى الإذاعة فور سماعه بيان المقدم حسن حسين ليقدم بيان تأييد من الجبهة للحركة غير أنه منع من ذلك لأن تعليمات المقدم كانت حاسمه فيما يخص دخول الإذاعة لغير المشاركين في الحركة.

لم تحقق الحركة نجاحاً غير بقائها في السطة لساعات حيث تمكنت قوات النظام من إعادة تنظيم صفوفها وبدأت بإحتلال الإذاعة الذي إستطاعت عملياً أن تنهي الحركة. وإستطاعت أجهزة النظام الإعلامية إلصاق تهمة العنصرية على الحركة في حملة شعواء ضد التحرك الذي أعدم عدد من قادته ومنفذيه، كان من بينهم المقدم حسن حسين الذي حفظ له الذين شهدوا الإعدام بثبات وقوة فائقين.

منحت حركة المقدم حسن حسين نظام مايو خبرة جديدة في التعامل مع الإنقلابات العسكرية المناهضة. وأعتبر البعض أن هذه هي أول محاولة جادة لإستيلاء على الحكم في السودان تحت مظلة (الأخوان المسلمين) الحركة المحظورة آنئذ ولكن الأخوان المسلمين كتيار معارض كان يعمل جاهداً في هذا الأثناء ضمن منظومة الجبهة الوطنية خارج السودان في عمل مسلح للإحاطة بالنظام، الأكثر منطقية فيما يبدو لنا هو أن تيار (الأخوان المسلمين) كان مؤيداً لحركة المقدم حسن حسين وليس مخططاً لها. ذلك أنه ليس ميسوراً عملياً أن يشترك هذا التيار في عمليتين أحداهما داخل السودان والآخر خارجه في لحظة واحدة.

الباب الخامس

اثر حركات المعارضة المسلحة على المسار السياسي

الفصل الأول

حركات المعارضة الآثار والنتائج

الباب الخامس

اثر حركات المعارضة المسلحة علي المسار السياسي

لابد أن حركات المعارضة المسلحة طيلة فترة النظام المـايوى1969 – 1985م كان لها أثر بل آثار على المآلات السياسية والتوجهات العقائديـة والعسـكرية فـى البلاد. يقف شاهدا على ذلك أن الحقبة المايوية كنظام حكم كانت قد مـرت بمراحـل وأطوار مختلفة تبدأ وتنتهي كل واحدة منها بحركة من حركات المعارضة. وقد صنف الدكتور منصور خالد أربعة أطوار مرت بها الحقبة المايوية: مايو الأول في الفتـرة من 69 – 1971م وهي فترة الآباء المؤسسين لمايو في طورها الشـيوعي الـذي انتهى بانقلاب هاشم العطا، ثم مايو الثانية في الفترة من 71 – 1975 وهي فتـرة المايويين الخلصاء تنتهي على أيام حركة المقدم حسن حسـين 1975م، ثـم مـايو الثالثة 75 – 1983م وهي فترة المصالحة الوطنية وتفاعل القادمين والقدامى انتهت بقيام حركة جون قرنق، ثم مايو الرابعة83 – 1985م وهي الفترة المميزة بـإعلان قوانين الشريعة الإسلامية الشهيرة بـ (قوانين سبتمبر) انتهت بالانتفاضة الشـعبية أبريل 1985م (منصور خالد، 1985، ص 45). وقد صنف دارسون عديدون مراحل مختلفة من منظور مختلف شاهدنا هو أن المراحل على هذا النحو تقف دليلا علـى أثر حركات المعارضة على المسار السياسي للحقبة المايوية.

سيعالج الفصل الأول من هذا الباب الآثار التي خلفتها الحركات الشعبية العسكرية على جسم النظام علاوة على الخبرة التي استفادها الطرفان (الحكومة والمعارضـة) علاقتهما الجدية حتى نهاية الحقبة المايوية أبريل 1985م. بينما يعالج الفصل الثاني تفاعل الآثار السياسية والتنظيمية لهذه الحركات داخل المؤسسة جـراء المصـالحة كتطور نوعي في النظام والحيوية التي أفرزتها التناقضات بين القـادمين والقـدامى داخل التنظيم السياسي علاوة على هذا يناقش سلوك النظام الأمنـي تجـاه التنظـيم العسكري ويختم بمناقشة تفاعلات التجربة الإسلامية المثيرة للجدل والتي بدأت فـي نهايات الحقبة المايوية.

الفصل الأول
حركات المعارضة الآثار والنتائج

أثر الحركات الشعبية المسلحة

أول هذه الحركات كما تقدم هي حركة الجزيرة أبا 1970م والتي كانت أول اختبار حقيقي لمقدرة الطرفين الحكومة والمعارضة على المواجهة فيما بينهما. وقد انتهت هذه المواجهة إلى صالح الطرف الحكومي، بينما اضطرت الجبهة الوطنية التي كانت تقود المعارضة إلى خيار الخروج والهجرة من البلاد لإعادة تنظيم الصفوف. ثاني هذه الحركات هي حركة يوليو 1976م والتي كانت بمثابة تحدي للقوات المسلحة السودانية بواسطة قوات شبه عسكرية ترتدي الزى المدني وهو ما قد أثار حفيظة الحكومة لتثأر لنفسها بوحشية الانتقام من منفذي الإنقلاب فكانت الإعدامات العشوائية بل القتل العشوائي.

أما الحركة الشعبية الثالثة فهي الحركة الطلابية الشهيرة شعبان 1973م. والتي انتجهت أسلوب المقاومة المدنية في مواجهة النظام عبر خطة تفضي إلى انتقالها من المحيط الطلابي إلى المحيط الشعبي العريض في الشارع السياسي السوداني. لم تشأ إرادة الله تعالى أن تحدث هذه النقلة فظلت حركة شعبان حركة طلابية بحته لم تتوفر لها عناصر الدفع لانطلاقتها الكاملة نحو القوى السياسية الأساسية.

إن المجزرة التي وقعت في منطقة (الجزيرة أبا) و كان لابد من تبريرها للرأي العام العالمي والداخلي، من أجل ذلك كما يذكر د. عبد اللطيف البوني فقد سيطر على أدبيات السلطة لحظتها نبرة دينية كان لابد منها لتبرير ما حدث للأنصار، فوجه الرئيس نميري بيانا بعد اغتيال الإمام الهادي بدأه بسورة الانشراح وقال أنه ليس من الدين في شيء ما سمى بالأمامية وأن الهادي حصل على السلاح من إسرائيل. واستنفر لذلك المؤسسة الدينية الرسمية للفتوى ضد الفتنة وللتحذير من الخروج على أولى الأمر، كما ألصقت بالإمام الهادي تهم استخدم فيها الدين من أجل تشوية سمعته ومكانته الدينية. بالطبع لم يكن ذلك في صالح حكومة النميرى، فالأنصار

جماعة تقوم على رابطة الدين وتستند على أرث ثوري ونضال سياسي طويل لا يفت في عضدها مكايدات إعلامية مثل تصوير منزل الأمام الهادي وفيه بعض زجاجات الخمر. خلاصة الأمر هو استخدام النظام للدين كمرجعية معيارية تبرر استخدام العنف أو تجعل منه شيئا منطقيا. (كان النظام يلجأ للخطاب الديني كلما تعرض لمحاولة الإطاحة به كما رأينا ذلك بعد أحداث أبا 1970م وأحداث يوليو 1971م، سبتمبر 1973م) (عبد اللطيف البوني، 1995م، ص 45).

وقد أخذت هذه (النبرة الدينية) أشكالا عملية بعد أكتوبر 1971م حيث أنشأت وزارة للشئون الدينية والأوقاف. في عام 1973م وجه الرئيس بإغلاق المطاعم وأماكن الشرب أثناء نهار رمضان كما أغلق بيوت الدعارة في محافظة الدويم في سبتمبر 1974م، وما أن حل عام 1976م حتى حُرمت الدعارة بالقانون على كل السودان ثم بدأت الحكومة ما اطلقت عليه (القيادة الرشيدة) مايو 1976م، الذي يهدف إلى حث الموظفين في الخدمة المدنية والسياسية الإقلاع عن الخمور والمحرمات أو الاعتذار عن تحمل المسئولية العامة. كما شهد نفس العام تصفيات مراهنات (توتو كورة) الشهيرة وختمت هذه الخطوات بتكوين اللجنة العليا لمراجعة القوانين السارية لتتناسب مع الشريعة الإسلامية (أبريل 1977م).

أثر الإنقلابات العسكرية

لابد أن الإنقلابات العسكرية كان لها أثر كبير على مجمل العمل السياسي غير أن أثرها في مجال المؤسسة العسكرية والأمنية كان أكبر. الحركة الإنقلابية الاولى1971 أرخت لخروج الحزب الشيوعي السوداني من النظام، الخروج الكبير الذي كان له أبعاد مصيرية في مستقبل الحزب في العقود التي تلت ذلك. قد تقدم أنه بعد أن أخمد هذا الإنقلاب،بفضل الدور الكبير لضباط الصف، تعرضت المؤسسة العسكرية لرقابة أمنية لصيقة ومباشرة وكثرت الإحالات إلى المعاش لمجرد الاشتباه في عدم الموالاة مما كان له أثر قوى في تشجيع المجموعات التي نفذت الحركة الثانية 1975م.

استخدم الدين مرة ثانية (المرة الأولى بعد أحداث الجزيرة أبا 1970) بواسطة النظام عقب إنقلاب هاشم العطا (1971) باعتبارها حركة شيوعية ملحدة،وقد كان الشعار جاهزاً للاستخدام من عقابيل حادثة حل الحزب الشيوعي السوداني التى سبق الحديث عنها. وقد وافق ذلك رغبة مستبطنة لدى قادة نظام مايو لإزالة ما لحق بهم جراء ارتباطهم الأول بالحزب الشيوعى السودانى. لعل من أكبر التغيرات التى حدثت لدى شخصية الرئيس في هذه الأجواء هو توجهه نحو مقامات الصوفية في الفترة التي تلت العام 1971م، والتى سيكون لها ما بعدها فى تشكيل التوجهات الدينية للقيادة السياسية عموما.

وقد شهدت هذه الفترة أيضا ميلاد الجمهورية الرئاسية الأولى في البلاد بعد إجراء الاستفتاء عليها قدم فيها برنامجا انتخابيا مشبعا بالأدبيات الإسلامية جعل من حركة هاشم العطا موضوعه الرئيسي. وقد جاء على أثر ذلك ميلاد التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي) الذي وضع (ميثاق العمل الوطني) الذي كان ميثاقا مبنيا على الفكر الاشتراكي والتحليل الماركسي للواقع الاجتماعي والسياسي المطلوب تبنيه بواسطة المؤسسات. على هذه الخلفية وضعت المسودة الأولى للدستور الدائم عام 1973م والتي قننت لعلمانية الدولة والتي سرعان ما اصطدمت بحائط (مجلس الشعب القومي) التأسيسي الذي أدخل العديد من التعديلات لغير صالح العلمانية.

أما الحركة الإنقلابية الثانية سبتمبر 1975م فقد كانت أول حركة انقلابية بأجندة إسلامية اضطرت النظام لإدخال تعديلات في دستور 1973م منحت فيه مزيدا من السلطات لإصدار أوامر مؤقتة لها قوة ونفاذ القانون. وتعتبر التعديلات التي أدخلت في عام 1975م قد سحبت الكثير من الحريات التي كان قد أسس لها دستور 1973م (منصور خالد، 1993م، ص 35). وقد كثر من بعد ذلك الاستخدام المتكرر للدين أثر الحركات العسكرية والشعبية، وبرزت تكتلات داخل أروقة النظام عكست صراعا خفيا بين تيار العلمانية الذين يريد أبعاد الدين عن الدولة كما هو في المسودة الأولى لدستور 1973م. والذي تحصن داخل مؤسسات النظام في مقابل تيار آخر يدعو إلى

إدخال الدين في الحياة العامة. يذكر أن لوزارة الشئون الدينية والأوقاف دواً كبيراً في سياسات النظام الإسلامية، والتى كانت تقف خلف الاحتفـالات الدينيـة ومهرجانـات القرآن الكريم وافتتاح المساجد.

الفصل الثاني

تفاعل الآثار التنظيمية والسياسية (حيوية التناقض)

الفصل الثاني
تفاعل الآثار التنظيمية والسياسية (حيوية التناقض)

تمهيد

مما لا شك فيه أن حركات المعارضة المتتالية على المسار السياسي والتنظيمي للحكومة السودانية والتى تم التصالح معها او تلك التى تم القضاء عليها قد افرزت تيارات جديدة وتوجهات وعناصر مشاركة، وجدت مقاومة من القوى الأساسية التي ظلت خلف نظام مايو الشيء الذي ولد صراعا سياسيا طويلا عرف بصراع (القادمين) و(القدامى) داخل أروقة التنظيم السياسي وخارجه. إن الحيوية التي ميزت الفترة عقب المصالحة الوطنية (1977م) قد اتاحت فرصة ذهبية لقوى المعارضة والقوى الحكومية للتعرف على بعضهما عن قرب في إطار الشرعية القائمة. ذلك أن الطرح الذي أتي به (القادمون) من قوى(الجبهة الوطنية) كان طرحا قويا وجادا في احتواء النظام وستر عوراته الفكرية أملا في إصلاحها. مع أن هذا المنحى قد كلف (القادمين) انقسامات داخل وبين صفوفهم لاسيما (الأخوان المسلمين) إلا أن المحصلة النهائية كانت لصالحهم خصما على الرصيد العلماني والاشتراكي للنظام المتمثل في بقايا أهل مايو الأوائل الذين استعصموا بمؤسسات النظام ومحفوظاته مع ما لهم من خبرة تطورت في كنف الشمولية المايوية في أطوارها الأولى.

يعالج هذا الفصل بعض مغازي المصالحة الوطنية وتداعياته الحيوية على الساحة الفكرية والسياسية فضلا عن السياسة الأمنية للنظام حيال القوات المسلحة بعد الإنقلابات العسكرية ومحاولاتها المتكررة.

تداعيات المصالحة الوطنية

بعد أحداث 2 يوليو 1976م برزت مرة أخرى النبرة الدينية للنظام في خطاب الرئيس والأجهزة الإعلامية كعهدها عقب كل حركة معارضة. المصالحة الوطنية التي حدثت في يوليو 1977م بعد عام واحد من أحداث يوليو 76 هي اتفاق غير مكتوب

بين رأس النظام من جانب ورئيس الجبهة الوطنية السودانية المعارضة(السيد الصادق المهدى) من جانب آخر. يستوجب هذا الاتفاق دخول عناصر المعارضة المهاجرة إلى رحاب الوطن وإلقاء السلاح، في مقابل إفساح بعض الحريات وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين في السجون وإجراء ترتيب سياسي لتوسيع المشاركة في أجهزة الحكم وتنظيماته. ولعل أول الملاحظات على هذا الاتفاق هو أنه لا توجد وثيقة واحدة يمكن تسميتها باتفاقية (المصالحة الوطنية) حتى يتسنى لنا من بعد ذلك الحكم على ما تم قياسا على ما تم الاتفاق حوله. وقد يذهب البعض إلى أنهما جلسا (أي الرئيس والمهدي) كأبناء حي واحد لتصفية خلافاتهما أكثر من كونهما رمزين لقوى تصارعت وتقاتلت وتريد أن تتفق على أسس للتصالح والوفاق. إلى ذلك يذهب الرئيس نميرى إلى القول بأنه:

(كان من الخطأ أننا لم نسجل ما دار بيننا من حديث كوثيقة للأجيال فضلا عن أنه كان كفيلا بحسم جدل ما يقال من أن هذا أو ذلك لم ينفذ) التاج عثمان (المصالحة الوطنية... (الرأي العام 1998/9/1م ص6.

ثاني هذه الملاحظات هو أن الاتفاق كان بين شخصين أكثر منه بين حكومة ومعارضة، ذلك أن الرئيس لم يستشر حكومته عندما أقدم على هذه الخطوة التي أحاطها بسياج من السرية (لقاء بورتسودان). كذلك فعل السيد الصادق المهدي الذي لم يحمل تفويضا من القوى المكونة للجبهة يمكنه من الدخول في إلتزام جوهري كهذا مع الحكومة. ولذلك ظل هذا الاتفاق رهنا لمواقف الرجلين وأمزجتهما. فمن ناحية لم يقابله أعضاء الحكومة بالرضاء الكافي ومن ناحية أخرى أدى إلى توسيع هوة الخلاف بين الصادق المهدي من طرف وغريمه الشريف الهندي من طرف آخر. علاوة على أن الأخوان المسلمين (بقيادة د.حسن الترابى) سلكوا طريقا مستقلا عنهم جمعيا. كأنما الرجلين (المهدي والنميرى) كانا يعلمان أنهما مقدمان على عمل يعارضهما فيه الطرفان (الحكومة والمعارضة) ولذلك لم يعمدا إلى التوثيق والكتابة، لم يكن سهلا عقب الجو الإعلامي والنفسي الذي أعقب أحداث 2 يوليو 1976م

(المسماة أحداث المرتزقة) على المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) والمؤسسة السياسية (الاتحاد الاشتراكي) القبول بمبدأ المصالحة الوطنية. أما القوات المسلحة فإن كرامتها قد انتهكت حين تم غزو البلاد بواسطة نفر من المدنيين، في عقر دارها وكبدوها خسائر في الأرواح....الخ. لم يكن سهلا أيضا تجاوز هذا الواقع النفسي للتجارب مع المصالحة الوطنية. كما لم يكن سهلا أيضا على الاتحاد الاشتراكي التنظيم السياسي الذي يقوم على (تحالف قوى الشعب) المستند على وحي الإرث الناصري، القبول بمنازلة فكرية تتحدى الفكر الاشتراكي وتدعو إلى الانعتاق عن أصوله المتهمة بالخروج على الدين.

انهارت المصالحة الوطنية شكلاً بخروج الصادق المهدي عنها باستقالته من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني عقب تأييد مزعوم لاتفاقية كامب ديفد من قبل السودان. وحقيقة هذا التأييد هو أن الرئيس طلب من السيد الرشيد الطاهر(الوزير الأول) إصدار بيان يؤيد فيه خطوة الرئيس السادات، ثم رجع عن قراره ذلك، وأصدر بيانا آخر حول نفس الموضوع لا ينم عن تأييد أو معارضة (المصدر السابق). لم تسبق استقالة المهدي أي مذكرة كما هو عهده في عدد من القضايا مثل قضايا العلاقات الخارجية، اوالوضع الاقتصادي كان يدبَج فيها مذكرات ضافية وفق حولها. وعليه فإن ملاحظاتنا هي كأنما هذه الاستقالة كانت معدة مسبقا في انتظار مناسبة كهذه تقدم فيها.ولم يكن ذلك بعد أكثر من عام واحد من بداية عهد المصالحة نفسه. ليس دقيقا القول بأن المصالحة انهارت بمجرد خروج المهدي منها بدليل أن الوضع لم يتغير بعد خروجه كثيرا على الأقل في الداخل. ظل زملاؤه في مناصبهم الدستورية ولم يحدث انسحاب جماعي كما يقتضي حال جماعة معارضة مقاتلة صالحت وشاركت ثم انسحب رئيسها. بل العكس هو الذي حدث. ذلك أن الصراع الذي تولد بين القادمين والقدامى كان جوهره أن القادمين كانوا يستميتون دفاعا عن أفكارهم وقد ذهب في هذا الشوط إلى منتهاه جماعة الأخوان المسلمين الذين لم يكن يهمهم غير إطلاق حريتهم السياسية والتنظيمية. كان المهدي على ما يبدو يطمع في تعديل دستوري يعتبره من مقتضيات المصالحة الوطنية وإن لم

يصرح بذلك. معلوم أن دستور 1973م كانت قد أدخلت عليه تعديلات في عام 1975م كانت تمس الحريات الأساسية في عقابيل حركة شعبان 1973م كأول حركة شعبية يتعرض لها النظام. فكان منطقيا أن الحريات التي حجمت في تعديلات 1975م أن يطرأ عليها تعديل جديد يتماشى مع روح المصالحة الباسط للحريات. غير أن تعديلا كهذا كان يتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب القومي (البرلمان) ولم يكن في مقدور الرئيس في ذلك الظرف أن يخاطر هكذا في مناخ فيه كل مؤسسات النظام ضد المصالحة بدءً بالتنظيم السياسي والجيش والحكومة. ولذلك نفى الرئيس أن يكون قد وعد المهدي أصلا بأي تعديل دستوري.

السياسة الأمنية تجاه الجيش

المشهود عن انقلاب مايو 1969م أنه اعتمد على وحدات عسكرية بعينها ظل يوليها اهتمامه دون سائر الوحدات العسكرية نذكر منها المدرعات والمظلات وقد كان لذلك انعكاساته على الوحدات غير المحظية. وقد ساد جو من التوتر بعد حركة 1971م أثرابعاد عدد من الضباط المشكوك فيهم (أي في ولائهم للنظام) وأثر وضع القيادة في يد الضابط الموالين وتنشيط الاستخبارات العسكرية لتكريس هذا التوجه. وقد كانت نظرة النظام في بادئ الأمر إلى الجيش باعتباره أحد فصائل قوى التحالف مما يعني تسييس الجيش وفي كلمات الرئيس:

(أنه أحد فصائل الثورة السياسية ولكنه لا يعمل كالفصائل الأخرى فهو يعمل بالضبط والربط) (صحيفة الرأي العام 1998/8/14) وأعقب قائلاً:

(أنني لا أرى أن يحبس الضباط آرائهم في صدورهم بل الأفضل أن يذكروها ويتم ذلك عبر التسلسل العسكري).

كانت هذه الكلمات بعد التنوير الذي عقدته هيئة الأركان عقب أحداث شعبان 1973م. أما الفترة ما بعد 1973م فقد اختفت من أدبيات النظام الإشارة إلى الالتزام السياسي للجيش وأخذت سياسة جديدة في الحد من الخصوصيات داخل المؤسسة العسكرية وبداية ترسيخ سياسة الانضباط. وتم تتبع ضباط الأمن داخل الوحدات إلى

قادتهم المباشرين غير أن التوجيه المعنوي كان ينشط في عكس التزام القوات المسلحة (بنهج الثورة). فكان من ذلك إلزام القادة العسكريين التحدث للجنود من موقع الالتزام بالسلطة. وقد تأرجحت سياسة النظام فتارة يتبنى النظام مبدأ الانضباط وتارة أخرى يتبنى مبدأ الالتزام والمشاركة السياسية، بحكم ذلك قيام الإنقلابات والمحاولات الإنقلابية علاوة على الحركات الشعبية، التي كانت تتطلع دوما إلى كسب المؤسسة العسكرية لصفها المعارض،مما دفع النظام إلى إحكام قبضته الأمنية عليها(اى المؤسسة العسكرية) عقب أي حركة باعتبارها القلعة التي يتحصن بها النظام.

تفاعلات التجربة الإسلامية

بدأ الاتجاه التدريجي نحو الأسلمة في فترة باكرة سبقت العام 1983م الذي شهد إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية بواسطة النظام.القوانين التي أثارت جدلا كبيرا داخل البلاد وخارجها بين المؤيدين والمعارضين. وقد كان معظم الخلاف حول هذه القوانين هو خلاف سياسي أكثر منه قانوني أو فقهي. فنحن نعالج هذا الموضوع ليس من هذه الزاوية ولكن من حيث أن هذا الإعلان تعرض لمقاومة من معارضين عقائديين في الداخل استنصروا (بالحركة الشعبية لتحرير السودان) الجنوبية ليكونوا النواة الأولى لنمط جديد في تجربة المعارضة المسلحة السودانية آذنت بفصل جديد له خصائص وآليات تطورت عبر الزمن لتتماشى مع القطبية الأحادية.

غير أن العام 1983م شهد إصدار أكبر عدد من القوانين، نحو 15 قانون طالت قوانين في العقوبات، أصول الأحكام القضائية، الإجراءات الجنائية والمدنية، قوانين النائب العام، مجلس القضاء العالي، الهيئة القضائية، علاوة على المعاملات المدنية للزكاة والضرائب... الخ هي قطعا ثورة في أصول الأدب والثقافة القانونية التي كانت سائدة منذ الاستقلال. مهما يكن من أمر فإن هذه الثورة ذات جذور تنتمي إلى المؤسسة الصوفية في البلاد على الرغم من ظاهر التحالف بين النظام وحركة الأخوان المسلمين

(في الخمس أعوام التي أعقبت المصالحة الوطنية) التي قدمت أكبر قدر من التأييد الشعبي والتعبئة السياسية لصالح هذه القوانين. عارض هذه القوانين بشدة ثلاث فئات من النخب السودانية، الأولى هم الليبراليون والعلمانيون واليساريون من أهل ثورة مايو الأوائل، الفئة الثانية مثقفوا الجنوب، الفئة الثالثة حزب الأمة من القوى الإسلامية التقليدية. على الرغم من تأييد والمساندة التي لقيتها هذه القوانين من المؤسسات الداخلية من الجيش، النقابات، الطلاب، إلا أن أكبر سند كان قد جاء من البيعة الأولى التي تلقاها الرئيس ليلة النصف من شعبان 1404هـ الموافق 17 مايو 1985م في قرية أبي قرون مع الرمزية التي تحملها هذه القرية ومكانتها أوساط الطرق الصوفية في البلاد.

سبق إعلان هذه القوانين أزمة بين الطلاب وبين التجمعات المهنية والأطباء وقامت في العام 1982م سلسلة من الاضرأبات الطلابية في وسط المحاسبين الصيارفة والمهندسين أعلنت على أثرها حالة الطوارئ في البلاد أبريل 1984م وقد تزامنت هذه الحالة مع التطبيق (الناجز) لأحكام الشريعة غير المعهودة في التطبيق العملي في واقع القضاء السوداني. وما أن حل العام 1985م بعد أن تعرض السودان لموجه الجفاف التي ضربت الساحل الأفريقي،حتى تعرض السودان الى ضغوط من القوى الدولية الغربية (زيارة جورج بوش الأب للسودان) أرغمته على التراجع عن اتجاه الأسلمة المتصاعد وفق شروط يبدو ان السودان قد استجاب لها جميعا وبدأ بتنفيذها(مما أفقده حلفاءه الأساسيين في قضية الشريعة (المصدر السابق ص 658)، أعلن النظام في مارس 1985م أن جماعة الأخوان المسلمين تريد الاستيلاء على السلطة بالقوة، وعليه فقد اتخذت الحكومة إجراءات ضد رموزها جميعا تم اعتقالهم وأودعوا السجون وبدأت حملة أعلامية للتشهير بهم. وما درى النظام أنه بفعلته هذه كان قد جرد نفسه فعلا من آخر قوى شعبية كانت تسند بقاءه، ولذلك ما قَوِى النظام بعدها على الوقوف أمام أول هبة شعبية حدثت في أبريل 1985. ولذلك يمكننا القول أن التراجع عن حركة الأسلمة كان هو البداية الحقيقية لحركة الانتفاضة كآخر حركة من حركات المعارضة الشعبية لنظام مايو.

يبدو أن القوى التي ناصرت قوانين الشريعة الإسلامية من الكيانات الصوفية والحركة الإسلامية الحديثة والحركة الطلابية وقوى شعبية أخرى غير مصنفة هذه جميعا التي تمكنت من أن تعلن موقفها في أول مسيرة مليونية تشهدها البلاد، كانت قادرة على سحب هذا التأييد من النظام عندما أعلن التراجع عن الشريعة. غير أن النظام قد سقط ولم تسقط قوانين الشريعة الإسلامية بعد. وذلك لأسباب من بينها أن القوى التي ناصرت هذه القوانين لم تكن مجرد قوى سياسية فحسب ولكنها قوى حركة اجتماعية ضاربة الجذور في التكوين الثقافي السوداني تتجاوز الأطر الحزبية والتنظيمات إلى الرحاب المجتمعي العريض.

إن البعد الاجتماعي للانتفاضة الشعبية أبريل 1985م يعكس الحيوية التي أضافتها كأول حركة معارضة شعبية قامت ضد نظام مايو بعد إعلان قوانين الشريعة. ويعكس ذلك التناقض الذي يبدو من إسقاط النظام من ناحية والإبقاء على قوانين الشريعة الشهيرة (بقوانين سبتمبر) أو (قرارات ذي الحجة) (حسب وجهات النظر المختلفة والمتناقضة لجوهر هذه المسميات) من ناحية أخرى.

الباب السادس

قراءة في أحداث الاثنين 1 أغسطس 2005م

الباب السادس
قراءة في أحداث الاثنين 1 أغسطس 2005م

مقدمة

كثيرة هي الأحداث التي تمر بنا دون أن ندونها لتستفيد منها أجيالنا القادمة، ونحن كشهود لها لا محالة إلى زوال ولكن ما سطر من صحائف التاريخ لا نزال نطلع عليه حتى اليوم.

إن التوثيق فقط هو ما دعاني لأسجل هذه المشاركة المتواضعة في تناول مجريات يوم الاثنين الدامي المحترق 2005/8/1م في سياق دراساتنا لمفهوم العنف السياسي في افريقيا. وما تلى ذلك من أحداث حسوما فأثناء دراستي لمرحلة الماجستير كان لا بد لي من التطرق لأحداث الاحد الدامي في 1965/12/8م عندما تأخرت طائرة وزير الداخلية كلمنت امبورو لساعتين بأمر منه في فنجاك بأعالي النيل فوقع ما وقع من مصادمات بين أبناء البلاد شمالها وجنوبها، لم أجد ذلك مدوناً فيما عدا إشارات وتحليلات صحف تلك الايام وهي بطبعها لا تتوفر للمواطن العادي ويمكن للباحثين الاطلاع عليها فقط في دار الوثائق القومية التي يحمد لها الاحتفاظ بأرشيف خاص لكل صحيفة.

كانت الفكرة في بداية الأمر تدوين ملاحظات تسعها بضع صفحات لنشرها في إحدى صحف بلادي ولكن ما ذكر غير اتجاه الفكرة وكانت أقدار السماء قد هيأت لي زيارة إلى قاهرة المعز ضمن وفد النقابة العامة لعمال التعليم العالي والبحث العلمي إلى النقابة الرصيفة في جمهورية مصر العربية، فوفرت لي الجامعة العمالية بالقاهرة فرصة لم أكن لأتحصل عليها في الخرطوم في زحمة التدافع نحو المشاوير اليومية المرهقة.

هذه مجرد ملاحظات وددت تسجيلها كشاهد عيان على ما دار في حوافل ما مضى من تلك الأيام مثلي مثل أي رجل شارع عادي وجد نفسه مقحماً بلا سابق إنذار في خضم ذلك الحدث، وقد تجد ملاحظاتي هذه حظها من النقاش والتداول العام قدحاً أو

مدحاً، اختلافاً أو تأييداً وهذا دلوي في الأمر وأترك ما تبقى للقراء وذاك في حد ذاته دفع لعجلة التاريخ.

ربما سيجد القارئ أيضاً أن هذا الباب لم يسر وفق منهج محدد في الكتابة فقد اعتمد على الملاحظات الشخصية والسرد القصصي وتجميع المعلومات والتحليل السياسي لمالآت الأمور عقب رحيل قرنق وقد كان الهدف من ذلك إشراك الجميع في قراءته من المزايا التي يفضلونها فكل تلك الأمور لا يمكن الفصل بينها في زمان يعتبر فاصلاً في تاريخ السودان كدولة بحدودها الحالية التي ستطرح على استفتاء عام في شقها الجنوبي للتقرير بشأن مستقبلها وحدةً أو انفصالاً ولن أخوض كثيراً في تفضيل خيار أو ذم آخر طالما ارتضى الجميع الاحتكام لصناديق الاقتراع.

بدايات الاحداث : موسفيني يصدر بياناً صحفياً

بدأت مجريات الأمر في الأول من أغسطس 2005م عندما اتصل الرئيس اليوغندي بالرئيس السوداني عمر البشير ثم إصداره بياناً صحفياً أعلن فيه مقتل جون قرنق مساء السبت حيث جاء في البيان: أنه قد تأكد الآن أن أخانا العزيز الدكتور جون قرنق النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة الجنوب بالإضافة إلى آخرين قد قتلوا في تحطم طائرة هيلوكبتر في الجنوب الشرقي لنيو كوش في الحدود اليوغندية السودانية بجوار محمية كيدبو الوطنية، كان بصحبة قرنق خمسة أفراد سودانيين وعدد من اليوغنديين وهم في طريقهم إلى موقع يدعى نيو سايت وهو أحد رئاسات قرنق في جنوب السودان وكان قرنق في طريق عودته من رحلة تشاورية معي ليومين في رواكيتورا.

كان على متن طائرتنا الهليوكوبتر الرئاسية (M1-172)VIP version والتي كان يقودها العقيد نياكيرو والنقيب كيمبا، ومهندس الطيران الرائد كيقوندو، الطائرة رئاسية متقدمة وظلت تعمل في خدمتنا طوال الثماني سنين الماضية.

وفي الحقيقة أنه مؤخراً تم تحديث بعض تقنياتها، وكانت لديها مقدرة على

مساعدة الطيار لقياس المسافات بالراديو لمعرفة الارتفاع فوق سطح الأرض إضافة إلى جهاز رادار لمعرفة حالة الطقس والسحب العلوية إضافة إلى رؤية قمم الجبال فوق ارتفاع 100 كيلو متر... شكلنا لجنة للتحقيق حول الحادث من ثلاثة أشخاص سيقوم وزير النقل بتعيينهم، واتصلنا ببعض الحكومات الأجنبية للتأكد مما إذا كان هناك أي عمل تخريبي أو إرهابي.

إن موت أخانا ورفيقنا لزمن طويل فقداً تراجيدياً وخسارة وطنية لأفريقيا، كان صدمة عنيفة ومصدر غضب أن نرى دكتور قرنق الذي استطاع أن ينجو من العديد من محاولات الاغتيال يفقد حياته عندما يبدأ السلام في السودان، كان قرنق من أعظم المفكرين الثوريين والوطنيين ذوي الرؤية الثاقبة، كان يقاتل من أجل رفعة وكرامة إفريقيا كلها.

إلى جانب ذلك فإن موت امكيلار كاربل، سامورا ميشيل، اوغستينو نيتو، باتريس لوممبا، مارتن ومسيجا...، وفاليريان رواهيرو والآخرين لم يوقف جهود النضال ضد القوى الإمبريالية في أفريقيا فإن موت قرنق لن يوقف نضال الشعب السوداني من أجل العدالة والكرامة، وستدعم الحكومة اليوغندية ترتيبات الفترة الانتقالية.

أتقدم بتعازي وتعازي الشعب اليوغندي إلى ربيكا قرنق وأبناءه، إلى الحركة الشعبية، إلى الشعب السوداني، إلى الرئيس عمر البشير وإلى الحكومة الانتقالية للبلاد. أعبر أيضاً عن تعازي إلى أسر أولئك السودانيين واليوغنديين الذين قضوا في تحطم الطائرة.

إن الحكومة اليوغندية قد أعلنت الحداد لمدة ثلاثة أيام تبدأ من الثلاثاء 2 أغسطس 2006م وتنكيس العلم في جميع أنحاء البلد.

يلاحظ أن البيان قد أوضح خط سير الرحلة وعدد مزايا الطائرة المجهزة بأحدث الوسائل حتى يستبعد فرضية أي عطب فني في الطائرة وأعلن فيه تشكيل لجنة من خبراء مختصين للتحقيق في الأمر وأهم ما في البيان أنه قد أثبت منذ البداية الا علاقة للسودان بأمر الطائرة من بعيد أو قريب.

الخبر الفاجعة

كنت حينها أحضر في النشرة الرئيسية في الفضائية السودانية في العاشرة من مساء الأحد عندما أعلن مذيع الأخبار عن أن رئيس الجمهورية قد تلقى اتصالاً هاتفياً في الساعة التاسعة مساءً من الرئيس اليوغندي يوري موسفيني يفيد بفقدان الاتصال بطائرة الدكتور جون قرنق النائب الأول لرئيس الجمهورية ثم اتصلت بعده على الأخ إبراهيم موسى بوكالة السودان للأنباء الذي أكد لي هذا الخبر وأن الطائرة مفقودة منذ الخامسة مساء السبت ووعدني بالإفادة عن أي تطورات جديدة ولكن التلفزيون سرعان ما لبث بعد نصف ساعة أن أعلن أن طائرة النائب الأول قد هبطت بسلام في أحد المعسكرات بجنوب البلاد حسب رواية السيد ياسر سعيد عرمان الناطق باسم الحركة.

أخلدت للنوم مرتاحاً بعد أن انتهت هواجس كثيرة دارت برأسي قبل نفي سقوط الطائرة فهذا يعني فيما يعني اضطرابات كثيفة تنسف اتفاقية السلام خاصة إن كانت تلك الطائرة تتبع لحكومة السودان والقتيل هو رجل بمكانة الدكتور قرنق.

غير أن اضطرابي عاد مجدداً عندما أبلغني الأخ المهندس عثمان بخيت في صباح اليوم التالي أن الطائرة لا تزال مفقودة وأن مجلس الوزراء سوف يعقد جلسة طارئة لمناقشة الأمر فخرجت للعمل كالعادة ولكني أبلغت العم عوض الكريم حمد سائق سيارتي أن هذه البلاد ستتعرض لاضطراب كبير اليوم مهما كانت احتمالات أسباب سقوط الطائرة، وقبل أن أبعد كثيراً عن منزلي اتصل بي السيد مدير الجامعة عبر هاتفي المحمول وأبلغني بالدعوة لمجلس عمداء طارئ لمناقشة تفاصيل ما جرى فقمت من على سيارتي بالاتصال بجميع أعضاء مجلس العمداء مبلغاً بالاجتماع الذي عقد بعدها بحضور غالبية الأعضاء عند العاشرة والربع.

وصلت المكتب فوجدت الوجوم مخيماً على وجوه الجميع من هول الفاجعة وفي مكتبنا كان أكثر المتأثرين العاملة اقوت اكوير التي ظلت تنتحب بشدة فقد كان الراحل بالنسبة لها أملاً كبيراً لطالما بنت عليه طموحاتها، وللتخفيف عليها طلبت من

الأختين بدرية علي وندى في سكرتارية مكتبنا أن تواسياها وتشدا من أذرها تخفيفاً عليها، أما الأخت العاملة ميري فلم تكن مصدقة لما حدث فسألتني عن صحة الخبر فأجبتها بتأكيده وعزينا بعضنا البعض في حزن عميق.

ونحن خارج قاعة الاجتماعات رأينا الدخان يتصاعد من منطقة وسط الخرطوم اقترح البعض تأجيل الاجتماع والتفرغ لمتابعة الأحداث كل من موقعه خاصة أن هناك بعض الجماهير التي بدأت في رشق زجاج السيارات بالحجارة غير أن ما لفت نظرنا هو الاختفاء الكامل لقوات الشرطة وكأن البلد قد أصبحت فجأة بلا حكومة ولكن الجلسة عقدت وكانت قراراتها إغلاق الجامعة لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من أول أغسطس على أن يفوض السيد مدير الجامعة لاتخاذ ما سيراه مناسباً حسب مقتضيات الحال وقبل أن نكمل اجتماعنا طبيعيا أبلغتنا إدارة التأمين بالجامعة أن هناك مظاهرة ضخمة قادمة من حي مايو بالخرطوم في طريقها إلينا ومن الأنسب إنهاء الجلسة فكان أن استجبنا لذلك الطلب وأعددنا بياناً ليوزع على وسائل الإعلام وجماهير الطلاب بمواقع الجامعة المختلفة.

وعند خروجنا من ذلك الاجتماع ومن على سطح العمارة رأينا بداية الفوضى حيث بدأ شاب متهيج بقذف سيارات المارة بالحجارة وبلغ به الأمر أن سكب لأحد بائعي اللبن على عربة كارو لبنه في الأرض دون أن يجرؤ أحد على إيقافه وفي ذلك الحين كانت الشرطة لم تخرج بعد إلى الشوارع الطرفية واكتفت بتأمين قلب المدينة ممثلاً في الوزارات والمرافق الإستراتيجية.

ولأننا نستدعي المزاح في أحلك ساعات الضيق كنت اتصل باستمرار على صديقي الأستاذ احمد رفعت عدوي المدير التنفيذي لمركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية الذي أسميته تيسير علوني المراسل الذي كان يقوم بالتغطية الخبرية لقناة الجزيرة القطرية في كابول أيام القصف الهمجي الأمريكي على أفغانستان وكنت أسأله عما لديه من أخبار فيجيب أن هناك إطلاق نار كثيف بالسوق العربي وأن أمام الوزارة جنود مدججون بالسلاح وناقلات جنود مدرعة، وأن الدخان يتصاعد من قلب

السوق العربي، وكنت أسأله هل الوقت مناسب للخروج إلى الشارع فيجيب بأن علينا بالتريث قليلاً حتى تنجلي الأمور، وبالفعل انتظرنا طويلاً قبل أن نخرج في الساعة الثالثة ظهراً فقد كنا نود توزيع البيان الذي أعددناه حول تعليق الدراسة بالجامعة ولكننا أدركنا أخيراً أن وسائل الإعلام نفسها قد توزعت إما إلى أماكن الأحداث أو المنازل للإطمئنان والوقوف مع الأسر.

بعدها تفرغنا للعمل بمكاتبنا ومتابعة الموقف حتى انجلاء الأمر ولكن تلك المجموعات الغوغائية فاجأتنا بالهجوم علينا بأعداد كبيرة وبدأت رشق سيارات إدارة الجامعة بالحجارة فتم تهشيم زجاج سيارة نائب عميد الطلاب صديقي الدكتور النور عبد الرحمن ومرآة عربة رئيس قسم الخدمات المهندس يوقو يوسف ولولا تصدي فرد الحرس محمد نور الدين دهب لتلك المجموعة بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لأحرقت إدارة الجامعة بمن فيها وما فيها وكان حينها مدير الجامعة على رأس الموجودين.

في هذه الأثناء اتصلت مرتين على عائلتي بالمنزل للإطمئنان على أحوالهم فأخبروني أن صغيرتي تنزين قد أحضرت من روضتها بعربة الترحيل بسلام ولكن أخي الأكبر وابن عمتي قد دخلا في مشادة مع بعض العمال الذين يقومون ببعض الأعمال لصالحهم بعد أن حضرت إليهم زوجة أحد العمال وحرضتهم على ترك العمل بحجة أن ما يكسبونه اليوم من عملهم هذا يمكنهم كسب أكثر منه اغتصاباً من صاحب طبلية بأي محطة في الشوارع الرئيسية بعد أن اشتعلت الشوارع من حولهم وانتهت تلك المشكلة بسلام بعد تدخل أحد عقلاء العمال وزعيمهم ويدعى بطرس.

وبعد أن هدأت الأمور وتحركت سيارات الشرطة والأمن لتهدئة الشارع تحركنا إلى منازلنا وكانت المناظر من حولنا مفزعة عشرات السيارات محرقة وملقاة حتى في أعلى جسر الإنقاذ الرابط بين الخرطوم وأم درمان وهناك حمولة عربة قلاب من تراب المباني تمت إهالتها على الكبري لاصطياد العربات وإحراقها والغريب في الأمر أن سائقها كما علمت من شهود ذلك الحادث قد تم إطلاق سراحه فقط لأن لونه أسود

فأدركت أن اللون الأسود أيضاً ينفع لليوم الأسود، سيارات المواطنين التي تقف أمام منازل أصحابها أيضاً محرقة وهناك عشرات المتاجر الصغيرة على طول الطريق حرقت ونهبت ومنازل كثيرة لم تسلم مما ذكر ومن بينها منزل مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية بدرية سليمان أما الخسائر في الأرواح فقد ذكرت المصادر الرسمية أن عدد القتلى 133 شخصاً غير الذين لم تتمكن المصادر الرسمية من إحصاءهم أما معلومات وزارة الصحة بولاية الخرطوم فتقول أن المصابين الذين بلغوا للمتشفيات والمراكز الصحية بلغ 2356 شخصاً، نهبت أكثر من مائة بقالة أو صيدلية أو مركز تجاري وأحرقت معارض السيارات وتم تهشيم زجاج العديد من السيارات بشركة دال ونهب مبلغ مائة وعشرين ألف دولار أمريكي نقداً وقدّر مجموع الخسائر المادية في البلاد بمبلغ ستة وتسعون مليارا من الجنيهات حسب التقرير المبدئي للجنة حصر الخسائر البشرية والمادية بولاية الخرطوم التي شكلت لاحقاً، وقالت رئيس الإدارة القانونية بولاية الخرطوم أسماء الرشيد أنه اتضح للجنة من خلال الطواف الميداني أنه لم تتم مراعاة الأسس العلمية الدقيقة في تقييم الخسائر المادية، حيث اعتمدت اللجان المختصة على أقوال المتضررين على اليمين وبلاغات الشرطة.

أضفت إلى عملي في ذلك اليوم مهمة جديدة فقد توليت وسائق سيارتي توزيع الأخوات بالمكتب ثم من بقى من زملائي بالجامعة بسيارتي التي حملناها فوق طاقتها الطبيعية لانعدام وسائل النقل هرباً أو حرقاً وأنزلنا كل منهم في أقرب نقطة لمنزله وعندما وصلنا إلى أبعد نقطة في مشوارنا أدركنا أننا نسينا إعادة العم عوض الكريم السائق إلى منزله ففعلنا فقد كانت المشاعر ملتهبة وغائبة وما تبقى منها كان مزيجاً من الاضطراب والهلع والخوف المصحوب بالإشفاق على مستقبل أمة تتقدم خطوة فتعقبها بالتراجع خطوات، وتذكرت حينها ما حدث للعراق بعد الغزو الأمريكي وشابه لي صدام ذلك الغطاء الذي أزيح فجأة فتكشف الإناء عن مكونات في الأمة العراقية كنا نعدها من آثار التاريخ كالكلدانيين والأشوريين والفينيقيين ظهرت لتطالب بحقوقها الاجتماعية والسياسية وغيرها وبتمثيلها في الحكومة بأكبر عدد من المقاعد

ولم يختف عن الوجود ويكف عن المطالب سوى هولاكو التتري الذي فعل الأفاعيل ببغداد والذي لو أدرك هذه الأيام لشكل حزباً سياسياً من شاكلة أحزابنا العربية التي تشبه فقاقيع الصابون تنتهي بلمسها أو ينشطر الحزب إلى عشرة أحزاب ونصف الحزب في كل زقاق من أجل تحقيق الوفاق كما يقول الشاعر أحمد مطر.

على صعيد تفاعل الأحزاب السياسية مع الحدث كان حزب المؤتمر الوطني الحاكم وشريك الحركة الشعبية في الحكومة التي كانت حينها في طور التشكيل أول من راسل وفداً لتعزية الحركة في رحيل قائدها وذلك إلى موقع الحركة في نيسو سايت بجنوب السودان وهو معسكر به نزل ومدارس أشرفت على إنشاءه ربيكا قرنق أرملة الدكتور الراحل قرنق، ومن المصادفات الغريبة ما ذكره العميد (م) مارتن ملوال الوزير بمجلس الوزراء أن الموسيقى التي طلبها الراحل قرنق في حفل الافتتاح تشبه موسيقى الوداع والتخريج بالكلية الحربية، وكأن في الأمر تنبؤ برحيله، تكوّن ذلك الوفد من الدكتور نافع علي نافع نائب رئيس الحزب للشئون السياسية والتنظيمية ووزير العلاقات الاتحادية، يحي حسين وزير الدولة برئاسة الجمهورية، أمين حسن عمر الأمين العام للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، إدريس محمد عبد القادر وزير الدولة بمستشارية السلام وآخرين، وكان في استقبالهم الفريق سلفاكير ميارديت نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ونائب رئيس حكومة الجنوب حينها وربيكا نيادينق أرملة الراحل التي أثبتت رباطة جأش بصورة غير مسبوقة وان كان ذلك ليس بغريب عليها فهي نفسها ضابط بالجيش الشعبي لتحرير السودان خبرت أهوال الغابة وقسوتها ومرارتها ومآسيها، سلفاكير القائد الجديد للحركة وضابط الاستخبارات الهادئ الرزين استقبل الوفد بحفاوة بالغة ووعد بالسير في خطى سلفه لتطبيق اتفاقية السلام بكل ما جاء فيها.

حظر تجول في الخرطوم واتهام لحكومة الولاية بالتقصير

ما حدث بالخرطوم كان عبارة عن صدمة لم تشهدها منذ أمد بعيد، كانت هناك مظاهرات وإحراق للعربات غير أن الجديد في الأمر هذه المرة هو إنزال أصحاب

العربات منها وقتلهم ثم حرقها ودخل البعض للمنازل واستهدف الأطفال والأسر في مشهد غير مألوف حتى في الحروب وكان هناك استهداف لمنازل محددة شاركت فيه مجموعات كبيرة تتكون من عشرة فأكثر تم إنزالها من عربات كما أفاد بذلك بعض شهود الأحداث هناك من أشار إلى دور للحركة الشعبية فيما حدث غير أن الناطق باسمها ياسر عرمان قد نفى ذلك في لقاء له مع جريدة الصحافة السياسية اليومية وقال انه منذ أول لحظة دعا سلفاكير في مؤتمر صحفي في نيروبي للإنضباط والعمل المشترك بين الحكومة والحركة لامتصاص تداعيات الحادث ودعت ربيكا قرنق بعد ساعات من الإعلان إلى سيادة السلام الاجتماعي وان نيال دينق وعبد العزيز الحلو الموجودان في الخرطوم يوم الوفاة بذلا جهوداً مقدرة لاتخاذ كافة الإجراءات وأن الحركة هي الأكثر تضرر مما حدث لأن تلك الأحداث تهزم قضية وحدة البلاد وهي قضية معقدة إن حدثت أو لم تحدث فجنوب السودان حينما ينفصل سيكون أيضاً دولة مجاورة لما تبقى من السودان ويجب أن تسود بين الطرفين علاقات التعايش والجوار الحسن ولهذا لم تكن قوات الشرطة كافية للتعامل مع ما حدث.

حسب إفادة والي ولاية الخرطوم أنه قد تم اتخاذ العديد من التدابير السياسية وتحريك القوات من كافة الأجهزة الأمنية لاحتواء الأحداث فلجنة أمن الولاية قد عقدت اجتماعاً في الساعة الثانية عشر من مساء الأحد وقررت وضع قوات الشرطة في حالة تأهب في كل محليات الولاية كما قامت بالاتصال بوزير الدفاع الوطني لإبلاغه أن الأمر قد يحتاج لمزيد من القوات وكذلك فعلت مع جهاز الأمن الوطني وتم تكوين غرفة عمليات مشتركة بين الحركة الشعبية والأجهزة الأمنية بالولاية مقرها فندق القرين فيلدج، كما تم تكوين لجان صلح قبلي من السلاطين الجنوبيين وبعض العمد والمشايخ، تمت مناشدات إعلامية للتهدئة من قيادات نافذة على مستوى الحكومة والحركة الشعبية وتوجيهات من أئمة المساجد.

فرضت حكومة ولاية الخرطوم حظراً للتجول من الساعة السادسة مساء حتى الساعة الخامسة صباحاً ثم رفع تدريجياً ليبدأ من التاسعة ثم إلى الحادية عشر ليلاً

ليرفع نهائياً في يوم 2005/8/14م، وامتلأت الشوارع الرئيسية بسيارات الشرطة وعرباتها المدرعة التي فرضت هيبة الدولة بعد أن افتقدها الناس في بداية ساعات الشغب كإنعدام وجود الدولة نهائياً في الشارع العام مما دعا المواطنين لأخذ المبادرة للدفاع عن أنفسهم بما تيسر لديهم من سلاح ويلقون باللوم على حكومة الولاية، فإذا كانت الحكومة الاتحادية مشغولة بعقد جلسة مجلس الوزراء تلك ورغم مشاركة الوالي فيها إلا أن هذا لا يغيب دورها انتظاراً لقرار مجلس الوزراء.

اتهمت حكومة الولاية بالتقصير في التعامل مع الأحداث وأن التحرك الأمني لاحتواء الأزمة لم يكن بالصورة المطلوبة فعدم القراءة الأمنية الصحيحة لبث إعلان وفاة الدكتور جون قرنق بعد خروج الناس من منازلهم للعمل آثار موجات من الغضب والثورة، إضافة للترتيبات المتوقعة من قبل المناوئين للاتفاق.

كما أن تركيز الأمن والشرطة كان على دواوين الحكومة ومنازل كبار مسؤولي الدولة وتجاهله للأحياء الشعبية في بادئ الأمر أدى إلي نتائج سالبة، كما أن شعور البعض بوجود أسلحة لدى المواطنين أدى للشعور بعدم الأمان أيضاً.

وفي رده على هذا الاتهام أفاد الوالي أن قوات الشرطة لم تكن كافية وباتصاله بوزير الدفاع وجهاز الأمن الوطني ونائب رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية تم إصدار القرار بنزول الجيش إلى الشارع في تمام الساعة الثانية ظهراً وتم إعلان ذلك عبر أجهزة الإعلام في الساعة الثالثة وانفتحت كل منطقة عسكرية على ما حولها كالمهندسين في أم درمان والمنطقة العسكرية المركزية في وسط الخرطوم وجنوبها وقوات جبل أولياء في منطقة جبل أولياء كما طلبت الولاية من وزير الداخلية إنزال قوات الاحتياطي المركزي ففعلت ذلك وسبب ذلك التأخير أن حالة الطوارئ قد رفعت وأزيلت كل نقاط المراقبة التابعة للجيش في المناطق الإستراتيجية وكان لتلك التحركات أثرها في احتواء الموقف عند الساعة الثانية والنصف ظهراً وانتهى الانفلات الأمني الكامل مع وجود بعض جيوب للنهب هنا وهناك وللاستفادة من هذه الأحداث لابد لحكومة الولاية والسودان عامة من

التخطيط دائما لما هو أسوأ حتى لا يتكرر ذلك مستقبلاً ولم تقف التدابير الوقائية على ولاية الخرطوم بل شملت الولايات الأخرى ففي الجنوب تحركت لجان الأمن بصـــورة سريعة جداً لاحتواء الأحداث برئاسة المشرفين واتخذت إجراءات منها:

إعلان حظر التجول.

تحريك القوات لحماية المواطنين وتفريق المتظاهرين.

حملات إعلامية وإجراءات أخرى سنجد تفصيلها في غير هذا المكان.

السهر مكتوب علينا

في منازلنا لم نستسلم للنوم الهادئ تلك الأيام خاصة **اليوم الأول** ومن فوائد تلك الكارثة أن قوة ارتباطنا بالمسجد الذي بسبب مشاغلنا اليومية لا نتمكن إلا من صلاة الصبح فيه، فأصبح مكان القيادة لإدارة الدوريات الليلية بعد أن تعرض سوق حارتنا للحرق والنهب من قبل قاطني معسكر شيكان المجاور في تجسيد حي لظاهرة الحقد الطبقي التي لا تسلم منها جميع المجتمعات حتى في الدول المتقدمـــة وكانـــت نيـــة المخربين اقتحام المنازل ونهبها خاصة في اليوم الأول للأحداث الذي شهد هجومـــاً ليلياً من قبلهم علينا تصدى له المواطنون ببسالة ثم ساعدتهم قوات الشرطة من بعد فكان لابد من الطواف الليلي بعد أن قسمنا أنفســـنا لمجموعـــات وكنـــت حكمـــدار مجموعة من جيراني من المصلين بزاويتنا المسلحين بالعصي والســـيخ والمـــديات وغيرها ولم تكن نيتنا أبداً الاعتداء على أحد ولكننا على استعداد للـــرد والـــدفاع اذا جهل احد علينا فالله لا يحب المعتدين ولكنه يأذن بالقتال لمن ظلم ويجعل ثواب ذلـــك الجنة، وكانت من فوائد تلك المصيبة أن تعرفنا عن قرب على بعضنا البعض الـــذي يعمل بدواوين الحكومة والذي لا يعمل بها ومن كان يخفي مهنته لأســـباب وجيهـــة أعلنها لنا للاستفادة من موقعه وبالفعل فإن مكالمة هاتفية واحدة من قبل أحد أفـــراد مجموعتنا أتت لنا بعدد أربعة عربات من الشرطة وثلاثة مثلها من القوات المسلحة كانت كفيلة بزوال هول اليوم الأول، كنا نتلقى أخر التعليمات مـــن الجـــامع الكبيـــر

بالحارة وكثيراً ما كنا لا ننم وان نمنا فهو نوم بعين واحدة أو هو نوم الديك في الحبل كما في المقولة السائدة.

لم يكن هدف الجميع التهجد أو قيام الليل وإن كان البعض قد وضع النية لذلك لينال إحدى الحسنين وزيادة ولكن المصائب يجمعن المصابين فتحت تلك السماء الصافية إحساسنا جميعاً أننا إخوة الذي يسبح والذي يصلي والذي يدخن السيجار على بعد خطوات من الزاوية.

انبرى أحد ضباط الصف بجهاز الأمن والمخابرات الوطني ليقدم لنا محاضرة طويلة ولكنها شيقة حول كيفية استقصاء المعلومة والتعامل مع كل ما هو غريب، وكيفية الارتكاز واستخدام الساتر والتشكيلات القتالية وقواعد الخدمة الليلية، وعدم التدخين أثناء سد الخدمة حتى لا يكتشف (العدو) مكامننا فبعضنا أخذ الأمر مأخذ جد واستعد لمعركة حربية قادمة لا سلاح لنا فيها سوى السيخ والعصي رغم المحاضرات المتقدمة في التكتيك الحربي التي تبرع لنا بها هذا الجار ثم اعتذر انه لن يرابط معنا لأن له طفل مريض يحتاج للوقوف إلى جانبه.

كانت شبكة الاتصالات في اليوم الأول سيئة نتيجة لاستخدام الجميع لها في وقت واحد وازداد الأمر سوءا عندما خرجت تماماً عن الخدمة من العاشرة حتى الحادية عشر صباحاً ولكن في اليوم الثاني تحسن أدءاها فتلقينا مكالمات وأجرينا محادثات مع أهلنا وأحباءنا وأصدقاءنا داخل وخارج السودان للإطمئنان على بعضنا البعض خاصة والدينا وأفراد أسرتنا.

اليوم الثاني الثلاثاء 2005/8/2م

بصورة عامة تحسن الوضع في اليوم التالي بعد أن انتشرت مدرعات الشرطة والأمن في الشوارع الرئيسية لمدن العاصمة ورغم ذلك تحول الأمر إلى مواجهات بين المواطنين ومحاولات لإحراق بعض المساجد والزوايا إلا أن استعانة الأجهزة الإعلامية ببعض قيادات مثقفي الجنوب والسلاطين وكبار القساوسة لمخاطبة

الجمهور وحضهم على نبذ العنف، واحتوت قوات الأمن محاولات من بعض سكان أطراف العاصمة للثأر لمقتل ذويهم ومنعت أولئك من الدخول إلى أحياء المواطنين الذين أصولهم من الولايات الجنوبية.

من جانبه فإن اتحاد المنظمات الطوعية السودانية قد أرسل قوافل إغاثة إلى معسكرات النازحين بود البشير بأم درمان ودار السلام بجبل أولياء متضمنة المواد الغذائية وعدد ألف رأس من الماشية لتوفير الغذاء للذين لا يتمكنون من الدخول إلى الأسواق بسبب المشاحنات الزائدة واستمر التوتر لفترة ثم بدأ يقل تدريجياً.

كان اتصالنا قائماً بكلية الفنون والموسيقى والدراما بجوبا وعندما احتدمت الأحداث سمح مدير الجامعة في اتصال هاتفي مع عميد الكلية البروفيسور محمد الأمين علي ونائب الوكيل بجوبا الفريد ديفيد لادو للقوات المسلحة بحماية الطلاب داخل الحرم الجامعي إلى أن يتم ترحيلهم إلى الخرطوم فيما عدا الذين طلبوا السماح لهم بحضور مراسم التشييع ثم العودة إلى الخرطوم أو الذين يقيمون هناك أصلاً، ولاحقاً تم نقل كل من رغب من الطلاب.

شهدت المدينة إحراقاً كاملاً لمتاجر المواطنين من أصول شمالية ورحل من تبقت له بضاعة إلى قيادة المنطقة العسكرية الاستوائية التي لاذت بها أيضاً أسر أولئك التجار، وبعضهم عسكر في مطار المدينة لحين نقله إلى الخرطوم، وسبب ذلك نقصاً حاداً في المواد الغذائية ولتلافي الأمر أرسلت ثلاث طائرات محملة بالمواد الغذائية من الخرطوم وشكلت لجنة لحصر الخسائر وناشد والي ولاية بحر الجبل اللواء كلمنت واني التجار الشماليين للعودة إلى المدينة، بعد ذلك تقرر أن تواصل الكلية نشاطها الدراسي من الخرطوم حتى تستقر الأمور بمدينة جوبا.

تشييع قرنق

كونت لجنة مشتركة برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية نافع علي نافع، بول ميوم، نيال دينق ويحيي حسين لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أحداث العنف في

العاصمة والأقاليم ومن ثم بحث مراسم تشييع النائب الأول ليتم التشييع بصورة هادئة حتى تستمر عملية السلام بطريقة سلسة.

تدافع الجميع إلى جوبا منذ التاسعة صباحاً يتملكهم الحزن العميق في جو من الترقب والحذر ألفته المدينة التي عاشت الحرب حيناً من الدهر لم يكن قصيراً وكانت إجراءات الأمن مشددة جداً في المطار، وكان مشهد التشييع نفسه استفتاء حول الوحدة غير الصورة السالبة لاستفتاء أحداث الاثنين وكان من الممكن حدوث احتكاكات تتولد من ذلك الموقف ولكن هذا لم يحدث، اختلط الشماليين بالجنوبيين وأفراد القوات المسلحة بجنود الحركة الشعبية وقدر عددهم بالآلاف واشتركوا جميعاً في وداع الراحل قرنق الذي قاتله والذي قاتل معه ومن بقى بين ذلك وكانت تلك أجمل تحية وداع لقائد قاتل بشجاعة وسالم بصدق، ومن مشاهد ذلك وقوف الرئيس البشير وسط هذه الأجواء المشحونة وفي زيارة معلنة إلى المدينة ليخاطب تلك الجموع الممزقة المشاعر والغاضبة بحرقة دون أن يحس بالخطر على حياته فكان ذلك برهاناً قوياً على استعادة الثقة وصدق النوايا من قبل الجميع وكانت تعبيرات البشير صادقة وهي تخرج من الأعماق في مشهد إنساني رائع ذابت فيه كل قواعد البروتوكول والمراسم اختلط بمشاعر البسطاء الطيبين.

ووري جثمان الدكتور جون قرنق الثرى في موكب مهيب في أعلي نقطة بمدينة جوبا جوار المجلس التشريعي بعد أن تم الطواف بالجثمان على مدن بور والكرمك وياي وشهد مراسم التشييع بالكنسية الأسقفية بجوبا ثم القبر بمركز التدريب القتالي جمع غفير من زعماء الدول الشقيقة يتقدمهم الرئيس عمر البشير والرئيس الجنوب أفريقي تابو مبيكي والكيني مواي كيباكي والكيني السابق أراب موي، هيلدا جونسون وزيرة التعاون الدولي النرويجي، موبينا جعفر المبعوثة الكندية للسلام في السودان، روجر ونتر المبعوث الأمريكي لنائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى جانب قيادات الحركة الشعبية الذين تقدمهم سلفاكير ميارديت ولكن الرئيس اليوغندي موري موسفيني غاب عن مراسم التشييع بجوبا واكتفي بإلقاء نظرة الوداع على صديقه

الراحل في مدينة ياي التي وصلها من بلاده براً وبصحبة خمسمائة جندي في تصرف غريب ومريب وصرح هناك أن الحادث قد يكون طبيعياً وقد يكون غير ذلك مما أثار جواً من الغموض حول حادث الطائرة نفسه وصرح وزير الخارجية السوداني مصطفي عثمان معلقاً على حديث موسفيني أن هذا تنصلاً من يوغندا عن المسؤولية وطالب بلجنة تحقيق حول الحادث.

ولدى مخاطبته المشاركين في التشييع قال رئيس الجمهورية إننا نلتقي في جوبا لنودع الراحل الدكتور قرنق الذي عرفته لأول مرة كضابط في القوات المسلحة عقب اتفاقية أديس أبابا 1972م وإن الأقدار شاءت أن نكون ضمن دفعة واحدة هي الدفعة 18، عرفته فيما بعد في ميادين القتال وتعرفت عليه مقاتلاً، والتقيته لاحقاً في التفاوض وتفاوضنا سنين عددا كللت بالنجاح بتوقيع اتفاقية السلام والتي هي ملك لكل أهل السودان لا تتأثر بغياب قرنق أو غياب البشير إن غاب اليوم أو غداً.

وأضاف بعد أن أدى قرنق القسم نائباً أول وزاول مهامه عرفت عن قرب قرنق الإنسان ووجدته يحمل كل مشاعر الود لكل أهل السودان، وممتلئ بالأمل والتطلع، السودان يسع الجميع ويجد فيه كل سوداني نفسه وينعم بخيراته.

وأكد البشير أنه لم يقع خلاف بينه وقرنق على حرف واحد بل كان الانسجام طابعاً لمؤسسة الرئاسة والتطلع لمستقبل زاهر هو مدار الحديث ولعل الذين تابعوا حديثنا في فلج أدركوا ذلك.

وقال إننا نودع اليوم واحداً من أبطال السلام الذين هم قلة وقرنق واحد منهم عرفته الدنيا وان المشاركة الواسعة في تشييعه دليل على مكانته في نفوس هؤلاء، وأوضح البشير أن البلاد فقدت قائداً عظيماً وأخاً عظيماً كانت تعده لمقبل الأيام ولكن العزاء أن الحركة الشعبية أصبحت تنظيم متماسك لا تهزها النوائب، وأنه برغم الصدمة التأمت الحركة وقدمت سلفاكير.

وعاهد البشير سلفا ممسكاً بيده بأن يتكاتفا سوياً لإنفاذ الاتفاقية حرفاً حرفاً وأن

البندقية لن ترتفع مرة أخرى وأن ذلك عهد ودعه أهل السودان إلى غير رجعة ليقبلوا على مرحلة مفعمة بالأمل. وقال إننا نشهد على ذلك كل أهل السودان وكل محبي السلام وكل إفريقيا قاطبة وقدم العزاء لأفريقيا ولربيكا ولأبناء الراحل، مشيراً إلى أنه مع التسليم بقضاء الله وقدره إلا أن تحقيقاً سيجري للكشف الدقيق عن الملابسات التي أحاطت بحادث الطائرة، وكشف أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية، وأن الاتصالات ستتم مع اليوغنديين للوصول لنتائج تتسم بالعلمية والشفافية وأنه حال الفراغ ستملك النتائج للشعب السوداني.

وأكد البشير أن مسيرة السلام ماضية لغاياتها وعبر عن تقديره للقادة الأفارقة لمشاركتهم أهل السودان أفراحهم وأتراحهم وعبرّ عن أمنياته أن يتم التواصل عبر الانجاز والتطلع لإفريقيا خالية من النزاعات.

وقال سلفاكير ميارديت أن النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية إن هذا اليوم يمثل يوماً حزيناً للسودان ولإفريقيا وللعالم كله، وأضاف أننا افتقدنا قائداً سياسياً ركب الأخطار من أجل الوحدة وأنه لآخر لحظة سقط وهو يصارع من أجل الوحدة.

وأكد أن كل الذين عرفوا الراحل عرفوه وحدوياً وان ذلك تجلى في الاستقبال الحافل الذي استقبل به عند حضوره للخرطوم. وعبرّ سلفاكير عن عزاءه لزوجة الراحل وعن بالغ مواساته لأسر رفاق الراحل الذين قضوا في الطائرة.

وقال سلفاكير أن رؤية قرنق وتصوره للسودان لن تقبر معه وأنه سيعمل لترجمة كل أهداف الحركة الشعبية وما نذر الرجل حياته لأجل تحقيقه، وتعهد بأن يسعى جاداً لتطبيق اتفاقية السلام وتنمية العلاقات وتطويرها مع الرئيس البشير حفاظاً على العلاقة الحميمة التي ابتدرها وسعى لبنائها الراحل مع رأس الدولة والحكومة والمؤتمر الوطني، وأكد أنه سيبذل قصارى جهده لأجل وقف نزيف الدم في دارفور وإطفاء بؤر الخلافات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وقالت ربيكا قرنق التي رافقت الجسمان في الطائرة بصحبة بعض قيادات الحركة وتدخلت لإنهاء الجدل الدائر حول لف الجثمان بعلم السودان أم علم الحركة الشعبية لصالح علم السودان أنها فخورة وستظل كذلك بزوجها الراحل قرنق، ودعت أهل السودان جميعاً للمحافظة على السلام وفاءً لمبادئ الراحل، وأن يتجاوزوا ما حدث تحقيقاً للسلام وتوطيداً لأركانه وتوجهت برسالة إلى عضوية الحركة الشعبية وقالت إنكم تعرفون الراحل جيداً فلقد قاسمكم العيش في الغابة وكان مثلاً للاستقامة وكان يشن حرباً لا هوادة فيها على الفساد لأنه في نظره داء عضال. ووجهت رسالة للقائد سلفاكير النائب الأول لرئيس الجمهورية ليعمل على تحقيق ذات الأهداف التي عمل لأجلها الراحل والانتصار بوجه أخص لقضايا المرأة، مؤكدة أن المرأة لن تتوانى في سبيل أخذ حقوقها وقدمت لهما نصائح قوية قائلة قدماً السعادة للناس، حسنوا حياة الناس، واقضوا على الجوع، واهتموا بالمهمشين وحاربوا الفساد.

ودعت لإنفاذ اتفاقية السلام كاملة وعدم التراجع والمضي بها نحو غاياتها بالتعاون مع الأمم المتحدة تخليداً لذكرى الراحل وإنفاذاً لعهده ومبادئه وقالت أنها عادت إلى جوبا التي شهدت فيها حياتها الأولى وكانت قوية ومتماسكة وأظهرت أفقاً واسعاً وحماسة جذبت إليها الناس. كما خاطب المشيعين في كلمات حملت ذات المعاني التي أكدت عليها ريبكا كل من ابن وابنة الراحل قرنق.

زعماء الأحزاب الكبرى كانوا غياباً

في موكب التشييع لم يشارك زعماء الأحزاب الكبرى، محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي، حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي، محمد إبراهيم نقد زعيم الحزب الشيوعي السوداني رغم إنهم عندما كان قرنق حياً يسعون للقائه أينما كان للاستقواء به في تنفيذ أجندتهم السياسية ولم يتكرموا عليه حتى بإلقاء النظرة الأخيرة والوداع الأبدي، وفي استقصاء للحقائق أجرته جريدة الصحافة الصادرة في 2005/8/11م أوضح

زعيم حزب الأمة الصادق المهدي أنه لم يتمكن من الذهاب إلى جوبا لأن الحزب قرر أن يذهب أمينه العام عبد النبي علي أحمد وأن القرارات في حزبه لا تتخذ بصورة فردية وعندما سئل عن هل هناك ثمة رابط بين غيابه عن مراسم التشييع والعلاقة المتوترة بينه والحركة الشعبية فقال ببساطة (لم أذهب لأنني مريض وظللت لمدة أسبوع على فراش المرض) وقال موسي المك كور نائب الأمين العام للحزب إن حزبه لم يشجع أمينه العام على السفر لأسباب صحية وكان الترابي فور سماعه لمصرع قرنق قد أجرى مكالمة مع سلفاكير ورياك مشار أبلغهما فيها تعازيه الحارة وطلبا منه عدم الحضور إلى جوبا، نقد قال أنه حضر إلى المطار على أساس أن الطائرة ستتحرك عند السابعة فوجدها قد أقلعت عند السادسة صباحاً، أما ممثل الحزب الاتحادي حسن هلال فأفاد أن حزبه لم يغب عن مراسم التشييع وعن أسباب غياب رئيس حزبه وهو الصديق الشخصي لقرنق قال إن الميرغني منعته ارتباطات من الذهاب إلى جوبا والمعروف أن قرنق على علاقة حميمة بالميرغني حيث حرص على تسميته بمولانا واستفاد مولانا من الإمكانيات العسكرية للجيش الشعبي في تدريب قواته التي أسماها جيش الفتح وأدمجت لاحقاً في ما سمي بلواء السودان الجديد الذي قاد معارك شرق السودان ضد الحكومة السودانية، أما قرنق فقد استفاد من تقديم الميرغني له لدى زعماء الدول العربية والإسلامية كزعيم مقبول، ولعل هذا يفسر أن المصالح السياسية ليست مؤقتة فقط ولكنها أيضاً قصيرة الأجل.

ماذا قالوا عن قرنق

في استطلاع أجري لصالح موقع (سودانيس أونلاين) على شبكة الانترنت حول قرنق أظهر كل من استطلعوا حزنهم على رحيله والفراغ الذي تركه حيث قالت ربيكا قرنق: (لابد من تماسك الشعب السوداني لتنفيذ اتفاقية السلام لأنها الحل الوحيد في السودان، قرنق كان رجلاً وحدوياً، فهو ما يزال حياً بأفكاره، إن قادة الحركة الشعبية جادون وجاهزون لمتابعة مشواره وأنا معهم، سأتشاور مع الأولاد، ونحن صابرون ومتماسكون رغم حبنا لأبينا، وأضافت قرنق مات لكنه ترك لنا نظريته في السلام

بين السودانيين، وقد ظل حريصاً على العمل مع الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمان من أجل السلام في السودان.

علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية قال: (هذا يوم حزين من أيام السودان، قرنق ترك بصمات واضحة على دفتر الحياة السودانية، كان رحيله مفاجئاً بطريقة تستدعي الفقه والتأمل، لمست في الفقيد حباً حقيقياً للسودان ورغبة أكيدة في أن يبقى السودان موحداً، رحيل قرنق لن يضعف اتفاقية السلام ولن يوهن غزلها بل سيزيده قوة.

نيال دينق القيادي في الحركة الشعبية قال: (فقدنا قرنق في وقت كنا أحوج ما نكون إليه، ولكن نعتقد إننا قطعنا مشواراً لا بأس به في مسيرة السلام وقد ساهم قرنق بفكره وجهده.. ووهب عمره كله للنضال من أجل السودان الجديد لرفعة وكرامة الإنسان السوداني ونحن واثقون إننا سنسير على ذات النهج.

منصور خالد مستشار قرنق السياسي قال: (غياب قرنق ترك أثراً حزيناً ليس لدي أو لأسرته أو للجنوبيين فحسب وإنما لكل السودانيين ولإفريقيا بأسرها، فهو فقد عظيم كان قد عقد العزم على توحيد القارة الإفريقية، بعد توحيد السودان على أسس جديدة، فهو رجل صاحب نظرة ثاقبة قادت إلى سلام على أساس جديد أنهى الفوارق وأزال الظلمات ووضع أساساً متيناً لاستقرار السودان من خلال اتفاقية السلام الشامل والتي لعب جون قرنق دوراً أساسياً في تحقيقها).

محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي قال: (السودان فقد قائداً مكافحاً ومناضلاً جسوراً بذل حياته لتحقيق تطلعات الشعب السوداني في السلام والوحدة والاستقرار والحكم الرشيد، عرفناه بالعقل الراجح والحكمة في تناول الشأن الوطني، ونحن نعمل سوياً في حلف استراتيجي لمدة 17عاماً قام على الصدق في التعامل والحفظ للمواثيق والعهود، تركنا ونحن في أحوج ظرف إليه، إننا نثق في مقدرة الإخوة في الحركة الشعبية على تجاوز الأزمة الماثلة، وفي مقدرتهم على استكمال مسيرة السلام والتحول الديمقراطي والوحدة التي قادها الفقيد وبذل حياته في سبيلها).

مصطفي عثمان إسماعيل وزير الخارجية حينها قال: (إن فقد قرنق يعتبر خسارة كبيرة بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني خسارة للسودان ولأهلنا في الجنوب ولإفريقيا والعالم أيضاً، كان قرنق قد أكد لي قبل فترة أن علاقات الحركة الواسعة التي بنتها أيام الحرب يمكن أن تتم الاستفادة منها في مرحلة السلام لمصلحة السودان ولمصلحة إفريقيا).

غازي صلاح الدين عتباني القيادي بالمؤتمر الوطني قال: (قرنق كان شخصية مؤثرة واستثنائية جداً داخل المجتمع الجنوبي والسوداني بصفة عامة، كان يمسك بمقاليد الأمور باعتبار رصيده التاريخي في قيادة الحركة والعلاقات الخارجية الواسعة التي استطاع أن ينشئها، كان في مقدوره إيجاد تمويل للحركة وتنظيمها والخروج بها من المضايق الكثيرة فهو شخصية بكل المقاييس استثنائية في قيادة الحركة).

مبارك الفاضل المهدي زعيم حزب الأمة الإصلاح والتجديد قال: (قرنق يتميز بشخصية فذة، فهو سياسي بارع، وخلفه سلفاكير رجل عاقل وهادئ الطباع يتمتع بتأييد كبير وسط الجيش الشعبي خاصة، وهو من دينكا بحر الغزال الذين يمثلون الأغلبية في قبيلة الدينكا لذلك أتوقع أن يجد تأييداً كبيراً، ورحيل قرنق سيكون له الأثر الكبير ليس في جنوب السودان وحسب بل على الأوضاع في البلد ككل).

الدرديري محمد أحمد الناطق الرسمي المشترك باسم مفوضية المراجعة الدستورية قال أيضاً: (قرنق ملك لكل الشعب السوداني ولم تفقده الحركة الشعبية وحدها بل فقدناه نحن كذلك، وسيظل مكان جون قرنق شاغراً في نفوسنا).

من جانبه فإن باقان أموم القيادي البارز في الحركة الشعبية، قال: (إن مقتل جون قرنق كان صدمة أشبه بزلزال على كل السودانيين، بل كان تسونامي سودانية، إن الفقد كان عظيماً خاصة لأولئك المهمشين من أبناء السودان الذين كان قرنق يشكل لهم أملاً زاهراً، كان رمزاً للانعتاق والحرية، لذا جاءت ردة فعلهم قوية وعنيفة بحجم الكارثة، وأكد أن حكومة الجنوب تدين ما حدث من تخريب وتطالب السودانيين

بتفويت الفرصة على المندسين في صفوفها حتى لا تتحول الأزمة إلى فتنة دينية أو عرقية بين الشماليين والجنوبيين).

وقال روجر ونتر المبعوث الخاص لنائب وزير الخارجية الأمريكية للسودان أنه متفائل بأن مصرع قرنق لن يقوض تنفيذ اتفاق السلام، وقلل ونتر من تأثير غياب قرنق على اتفاقية السلام فقال (ابرم الاتفاق ولو كان ذلك حدث قبل شهور قليلة مضت قبل إبرام الاتفاق فربما كانت الظروف ستصبح أخطر كثيراً) وأضاف أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قوية وأن القائد الجديد لها سلفاكير الذي كان قائداً عسكرياً ونائباً لقرنق يحظى بتأييد واسع داخل الحركة ومعروف عنه ميله للأسلوب الجماعي في انجاز الأعمال.

من دفاتر أحوال الشرطة

اتهمت قوات الشرطة جهات لم تسمها حتى ذلك الحين بتأجيج الفتنة في البلاد والوقوف وراء أحداث اليوم الأول، وكشفت عن تلقيها لما يقارب الخمسة آلاف بلاغاً جنائياً بشأن تلك الأحداث. وقال مدير دائرة الجنايات بولاية الخرطوم اللواء كمال جعفر في تنوير صحفي بوزارة الداخلية بتاريخ 2005/8/22م إن ما وقع من أحداث، انفلات أمني كامل لكنه أشار إلى أن قواته رفعت حالة الاستعداد إلى مائة بالمائة منذ مساء اليوم الذي سبق الأحداث، معتبراً أن ما وقع لأول مرة يحدث ولم تتعامل معه الشرطة من قبل، مشيراً إلى أنها ركزت على المناطق الحيوية ووسط العاصمة إلى جانب انطلاق التظاهرات من مناطق الحركة ووسط العاصمة مما جعل الشرطة تستهدف تلك المنطقة بشكل خاص، وقال أن ما حدث كان مدبراً وأضاف (لكن من يحمي تلك الجهات لم نعلم).

وتابع بالقول أن هذه الجهات نفسها حاولت تأجيج الفتنة بإطلاق شائعات حول وفاة اللواء فاولينو ماتيب قائد قوات دفاع جنوب السودان بهدف إشراك قبائل النوير في الأحداث، وكشف عن تلقي أقسام الشرطة بمحليات العاصمة 4825 بلاغاً جنائياً، مثلت

حالات القتل فيها 90 حالة والإخلال بالسلامة العامة ألف بلاغ، والاغتصاب حالة واحدة، الأذى 976، النهب 806، التلف 251 بلاغاً، اتهم فيها 3749 متهماً وأكد أيضاً على تكثيف الحملات الشرطية واستمرارها مبيناً أنها لم تستهدف طائفة معينة أو قبيلة محددة إنما نتيجة لمعلومات مؤكدة عن وجود مسروقات بالمناطق المستهدفة.

من جانبه حصر العميد فيصل بابكر مدير شرطة محلية الخرطوم جملة الخسائر في المحلية في 26 قتيلاً وحالة اغتصاب واحدة، إلى جانب مليار وخمسة وثلاثين مليون دينار أموال ومقتنيات مسروقة، واستردت الشرطة 375 مليون دينار بينما أتلفت ممتلكات بقيمة 484 مليون دينار، وأضاف أن أقسام شرطة محليته تلقت 102 بلاغ نهب و56 سرقة 436 تلف، موضحاً أن عدد المتهمين فيها بلغ 997 متهماً تمت إدانة 670 منهم.

من جهته نفى العميد أحمد محمد الباهي مدير شرطة محلية بحري وقوع خسائر تذكر في المحلية نظراً لانتشار قوات الشرطة في المناطق المتوقع استهدافها من قبل المخربين، غير أنه أشار لوقوع بعض التفلتات بمحلية شرق النيل نتيجة لوجود السكن العشوائي والتجمعات مشير إلى أن إجراءات تفتيشية وتنشيطية للعمل الاستخباري قادت إلى نتائج طيبة حيث بلغت نسبة المسترد من المال 80%.

وحدد العقيد إبراهيم عثمان مدير شرطة محلية أم درمان المناطق التي تعرضت لعلميات النهب والسرقة كالسوق الشعبي نسبة لتجمع بعض المخربين بمكتب الحركة الشعبية فيه، موضحاً أن عدد المتهمين في الأحداث بلغ 675 متهماً، مؤكداً أن جميع المرافق الإستراتيجية في أم درمان كانت مؤمنة، وقال أن حملات التفتيش التي قامت بها الشرطة كانت بناءً على معلومات من المباحث، نافياً أن تكون موجهة ضد جماعات عرقية بعينها، وكشف عن أن حجم الخسائر بمحليته بلغ 10 قتلى وحرقت 41 عربة وأتلفت 81 منها، فيما سرق وحرق 215 محلاً تجارياً، وبلغ حجم المال المنهوب خمسة مليارات وستمائة وتسعين مليوناً، واتهم فيها 413 تمت محاكمتهم من جملة المتهمين البالغ عددهم 675.

أسباب وتداعيات الأحداث

إن توقيع اتفاقية السلام في يوم الأحد التاسع من يناير عام 2005م وحضور الراحل قرنق إلى الخرطوم في يوم الجمعة الثامن من يوليو 2005م وتعيينه نائباً أول لرئيس الجمهورية وأداءه القسم بالقصر الجمهوري في احتفال بهيج بعث الأمل في نفوس الشعب السوداني بدخوله مرحلة السلام والاستقرار واستبشروا بقرنق الذي علق عليه المهمشون آمالاً عراضاً باعتباره المنقذ لهم والمخلص من الأوضاع السيئة التي يعيشونها، كما أن الخطاب السياسي المعتدل للراحل قرنق ضاعف من آمال الشعب السوداني في الأمن والاستقرار، ولكن في الغالب فإن قراراته الشهيرة بحل مجالس الحركة والقيادة العليا لها وتشكيل هيئة أركان جديدة بعد إحالة كل كبار الضبط لكشف ضباط الاحتياط وتعيين اللواء وياي دينق على رأسها أثارت سخطاً على مستوى الجنوب وخارج الحركة الشعبية وضاعفت من عداء بعض الفئات داخل الحركة له.

الشارع السوداني أيضاً كان يتوقع حدوث نزاع وصراعات في الجنوب عند زيارة قرنق إلى رمبيك التي لم يعد منها ولدرجة أن توقع البعض اغتياله أثناء هذه الزيارة بواسطة المعارضين له أو التمرد على قراراته التي حل بموجبها بعض أجهزة الحركة.

أما أسباب الشغب الذي حدث على مستوى ولاية الخرطوم والولايات الجنوبية فإن ملابسات الحادث تشير إلى ألا علاقة لها بالحكومة ولكن التعتيم الإعلامي الذي حدث من قبل الحكومة اليوغندية والتقاعه بالاحتقان الناتج عن الفوارق الاجتماعية بين الشماليين والجنوبيين فاقم الأمر، وبناء على ذلك رغم ذلك حدث ما حدث ولكن يمكن الإشارة إلى بعض الدوافع منها:

تأخر الحكومة اليوغندية واعتقاد البعض أن الحكومة السودانية قد فعلت كذلك في تأخير إعلان حادثة الوفاة ليومين كما أن الأيام التي أعلنتها للحداد عليه كانت قليلة- ثلاثة أيام وان مكاتب الدولة والمؤسسات الأخرى باشرت عملها بصورة طبيعية كأن شي

لم يحدث والشاهد على صحة ذلك هو ما أدلى به بعض كوادر الحركة لقناة الجزيرة الفضائية في يوم الاثنين الذي اندلعت فيه الأحداث، ومنهم جون دوت أحد كوادر الحركة.

اعتقد البعض أن الحكومة هي من قام بالاغتيال وهو اعتقاد البسطاء من المواطنين الجنوبيين فور سماع الحدث ودون تفاصيل كافية عن كيفية الحادث وتم تلقين الكثيرين لتلك المعلومة الخاطئة التي تحركت وفقاً للدافع الأول.

هناك آخرين دفعتهم للمشاركة أغراض السلب والنهب وآخرين كان دافعهم الانتقام نتيجة لأحداث سابقة مثل حوادث منطقة سوبا الأراضي والتي راح ضحيتها العديد من أفراد الشرطة والمواطنين، وكذلك أحداث التخطيط في أم درمان التي رحل بعض الجنوبيين منها إلى موقع نيفاشا بدار السلام، كما أن دوافع الحقد والانتقام متأصلة بين الشماليين والجنوبيين بسبب تداعيات الحرب التي استمرت لخمسين عاماً.

الجهات المساهمة في الأحداث

انطلقت الشرارة الأولى للأحداث من شارع البلدية حيث كانت توجد مجموعات تتابع أحداث الاجتماع الطارئ لمجلس الوزراء الذي أعلن فيه خبر الوفاة والحداد على الراحل، واندفعت بعد ذلك إلى الشارع وإلى قلب الخرطوم حيث بلغت جملة العربات التي تم حرقها هناك ثلاثة عشر عربة، ثم توالت الأحداث في بقية العاصمة وبعض المدن الرئيسية بالجنوب متزامنة مع ما تم في الخرطوم، فالشرارة الأولى للأحداث بالسوق العربي تزامنت مع الأحداث في مدن الجنوب حيث انحصرت العمليات هناك في كل من الرنك والقيقر، ملكال، جوبا وواو والتي كانت الأحداث فيها محدودة، كما أن مكاتب الحركة الشعبية الفرعية بمعسكرات النازحين ومكاتب القطاعات بولاية الخرطوم كلها شاركت في الأحداث حيث قام المواطنون النازحون بمعسكر مايو بمهاجمة مواطني الكلاكلات والنازحون بمعسكر كرتون كسلا بمهاجمة منطقة الحاج يوسف، والنازحون بمعسكرات أم درمان بمهاجمة المواطنين في الفيتحاب وما جاورها.

شاركت في الأحداث أيضاً مجموعات أخرى من معسكرات النازحين من أطراف البلاد المختلفة.

شارك عدد كبير من أطفال الشوارع (الشماسة) وبعض معتادي الإجرام والسرقات بدافع السلب والنهب.

الآثار التي ترتبت على الأحداث

ترتب على الأحداث إزهاق لأرواح المواطنين ودمار كبير للممتلكات من عربات ومحال تجارية وجرح عدد كبير جداً من المواطنين وحالات اغتصاب وحرق ورمي في البحر من كبري الإنقاذ لبعض المواطنين، وفي ولاية الخرطوم تأثر وسط الخرطوم ومنطقة الكلاكلات والفتيحاب بصورة كبيرة جداً بالأحداث (تفاصيل أوفى في غير هذا المكان).

كانت ردة فعل المواطنين بولاية الخرطوم بعد غياب القوات الأمنية في اليوم الأول أن رتبوا صفوفهم للدفاع عن أنفسهم بواسطة أئمة المساجد الذين أعلن بعضهم عن الجهاد، لذلك فإن أحداث اليوم الثاني- الثلاثاء – كانت طفيفة جداً من قبل من أثاروا هذه الأحداث، وفي المقابل حدثت حالات انتقام من المواطنين الشماليين على المواطنين الجنوبيين في بعض مناطق ولاية الخرطوم التي تأثرت بالأحداث بصورة كبيرة وهي الكلاكلات ومناطق ود البشير والحاج يوسف.

ظهر عداء صارخ من المواطنين بولاية الخرطوم للحركة الشعبية قاموا على إثره بحرق مكاتب الحركة بالحاج يوسف ومحاصرة مكتب الحركة بالديم وسط ولم تهدأ موجة العداء إلا بعد خطاب رئيس الجمهورية القاضي بتشكيل لجان التحقيق وما أعقبه من إجراءات.

لم تكن الأعداد التي قامت بالاعتداءات كبيرة وهي في معظمها تتراوح بين 100-200 فرداً على مستوى كل موقع لذلك فإن بعض المواقع التي استطاع فيها المواطنون من تجميع صفوفهم لم يتمكن هؤلاء من إلحاق الضرر بهم حتى في اليوم

الأول للأحداث، وأمثلة ذلك سوق ليبيا والبنك العقاري، وفي اليوم الثاني استطاع المواطنون الدفاع عن أنفسهم بدون أي دعم من قوات الشرطة.

أصيب المواطنون بالإحباط نتيجة لما حدث حيث كانت التدابير الأمنية في ولاية الخرطوم قد تأخرت يوماً كاملاً ولم يكن هناك أي وجود للسلطات المختصة، كذلك تأخرت التدابير الإعلامية والسياسية في اليوم الأول ولكن تم تلافي ذلك في اليوم الثاني.

كانت الأحداث نتاج طبيعي لخطاب الحركة الإعلامي قادت إلى تراجع شعبية الحركة وسط الشماليين بعد أن شهدت إقبالاً منقطع النظير وتسجيلاً مكثفاً للعضوية في جميع ولايات السودان حيث ألقت هذه التطورات بظلال سالبة على قبول الحركة على المستوى القومي وأصبحت النظرة عدائية اتجاها أو إنها تمثل إقليماً جغرافياً معيناً.

تأخرت التدابير الأمنية في ولاية الخرطوم ليوم كامل حيث لم يكن هناك أي وجود مؤثر للقوات في اليوم الأول، كذلك التدابير الإعلامية والسياسية تأخرت يوم كامل، وما تم من معالجة وإجراءات في اليوم الأول وما يليه كان يجب أن يتم قبل وقوع الأحداث خاصة أن هناك إرهاصات بوقوع مثل هذه الأعمال بعد أحداث منطقة سوبا الأراضي ضد قوات الشرطة والتحرش الذي تم ضد بعض المواطنين يوم وصول قرنق إلى الخرطوم.

كانت الأحداث مؤشراً لضرورة مراجعة أداء الأجهزة الأمنية في مجال التعامل مع الأحداث ومعينات العمل من أجهزة اتصال وغيرها، وكذلك فيما يلي إدارة الأزمة داخل كل جهاز، وعلى المستوى التنسيقي بين الأجهزة، كما أن الرأي العام قد اتهم تلك الأجهزة بالقصور في التعامل مع تلك الأحداث وقد لاحظ الكاتب بنفسه كيف كانت شوارع الخرطوم خالية تماماً من أي وجود شرطي أو أمني ولم يتحسن الأمر إلا بعد تدخل قوات الجيش التي تأخر الحصول على الإذن بدخولها لمدة أربع ساعات حسب إفادة والي ولاية الخرطوم.

إجراءات احتواء الأحداث

اتخذت الحكومة القومية بالتنسيق والتعاون مع ولاية الخرطوم العديد من التدابير لمعالجة الموقف تمثلت في الآتي:

تحريك القوات من كافة الأجهزة الأمنية والعمل للسيطرة على الأحداث.

مناشدات إعلامية للتهدئة من قيادات نافذة على مستوى الحكومة والحركة الشعبية، وتوجيهات من أئمة المساجد وقساوسة الكنائس للمواطنين.

تكوين لجان أمنية مشتركة بين الحكومة والحركة الشعبية.

تكوين لجان صلح قبلي وأهلي بين السلاطين الجنوبيين وبعض العمد والمشايخ من القبائل الأخرى التي تحركت للدفاع عن نفسها.

خطاب رئيس الجمهورية والقرارات التي قضت بتشكيل لجنتان للتحقيق في الأحداث وأسباب سقوط الطائرة.

لم تشارك قوات دفاع جنوب السودان بقيادة فاولينو ماتيب في الأحداث رغم الاستفزازات التي وجهت لها مثل إشاعة مقتل اللواء فاولينو التي نجد تفاصيلها في غير هذا المكان، وعلى العكس فقد شاركت قوات دفاع الجنوب في تهدئة الأوضاع وفض المتظاهرين.

بعض قيادات الحركة الشعبية في الخرطوم لعبت دوراً في السيطرة على الأحداث عبر ضبط وتوجيه منسوبيهم، وكذلك مشاركتهم في غرفة العمليات المشتركة التي أقيمت في القرين فيلدج، ولكن كل هذه الجهود كانت في اليوم الثاني للأحداث وما بعده.

مجريات الأمر في الولايات الجنوبية

في الولايات الجنوبية كانت الأساليب مشابهة لما حدث في العاصمة من تقتيل وحرق ونهب للمحال التجارية بأدوات مشابهة وكانت الأحداث على النحو:

في ملكال قتل عدد اثنين من المواطنين وحرق سوق ملكال ونادى المتظاهرون بطرد المواطنين الشماليين.

في الرنك قتل وجرح عدد من المواطنين وتم حرق سوق الرنك وعدد من المساجد ومكتب منظمة الدعوة الإسلامية.

جوبا: شوهد بعض الأفراد يقومون بتوزيع أدوات السطو والكسر على المتظاهرين وهم يستغلون الدراجات البخارية في سرعة تحركهم، كما شارك أيضاً بعض اليوغنديين الموجودين بالمدينة بدافع السلب والنهب وتم حرق كل الأسواق ومتاجر المواطنين وقتل عدد 3 مواطنين وتم ترحيل المواطنين الشماليين بواسطة القوات المسلحة.

واو: تحركت مسيرة قادها طلاب الجامعة إلى مقر الحكومة خاطبها د. لام أكول المشرف الإداري لغرب بحر الغزال وتفرقت المسيرة بسلام بعد تأكيده أن ما حدث هو قضاء وقدر ونصحهم بالرجوع إلى أماكنهم ولكن في أثناء مرورهم على السوق الذي كان في طريقهم قاموا ببعض الاعتداءات الطفيفة على بعض متاجر المواطنين وجرح بعض التجار الشماليين.

هناك مواقع في الجنوب لم تشهد أي أحداث وهي ولاية الوحدة وولاية جونقلي، وولاية شمال بحر الغزال، كما أن الأحداث في واو كانت قليلة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض ولايات الجنوب لم تشهد أحداث تخريب، ومن هذه الولايات شمال بحر الغزال، وولاية الوحدة، ولاية جونقلي، شرق وغرب الاستوائية وذلك لقلة العنصر الشمالي في هذه الولايات وعدم ميول سكان هذه الولايات للعنف كما أن الأحداث في واو لا تكاد تذكر ولم يشارك أبناء بحر الغزال بصورة سافرة.

وفي ولاية جونقلي مسقط رأس الراحل قرنق لم تتصاعد الأمور ربما بسبب صغر حجم المنطقة وسيطرة الأجهزة الأمنية عليها وقلة العنصر الشمالي الذي ارتبطت به الأحداث مع وجود المحال التجارية بالقرب من الحامية العسكرية.

لم تشهد كذلك ولاية الوحدة أحداثاً تخريبية في ذلك اليوم الأول والأيام التي تليه بل على العكس كان هناك هدوء تاماً نسبة لسيطرة الفصائل المسلحة المناوئة للحركة حينها على الولاية.

معالجات الأمر في الجنوب

في هذه الولايات فإن لجان الأمن قد تحركت بصورة سريعة جداً لإحتواء الأحداث برئاسة المشرفين على الولايات حينها والذين قام بتعيينهم الراحل قرنق بدلاً عن الولاة السابقين وقبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتمثل ذلك في الآتي:

المعالجات الأمنية

شهدت لجان الأمن بالولايات الجنوبية انعقاداً دائماً وتقييماً للأحداث، كما شهدت بعض المناطق فرض حظر التجول الليلي والنهاري وتسيير الاطواف الأمنية المشتركة وحماية المرافق الإستراتيجية وإجراءات الاعتقال والتحفظ، ومحاكمة المتهمين الأمر الذي أدى إلى حصر الأحداث في اليوم الأول لاندلاعها.

المعالجات السياسية:

كان لموقف الحركة الشعبية على المستوى الرسمي ومستوى قياداتها دوراً واضحاً وايجابياً في توضيح حقيقة حادث طائرة النائب الأول، ومن ثم حث المواطنين الجنوبيين على ضبط النفس وعدم التعرض للعنصر الشمالي وممتلكاته، في مقابل ذلك قامت قيادات الحركة بتهدئة خواطر الشماليين والالتزام بتوفير الحماية لهم كما كان لهم دور ايجابي في التنسيق مع فعاليات الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) لاحتواء الأزمة من خلال اللقاءات بطلاب الجامعات ومدراء المدارس كما في واو عاصمة ولاية بحر الغزال.

المعالجات الاجتماعية:

تمثلت في الدور الكبير الذي قام به أئمة المساجد والكنائس في مخاطبة المواطنين

وحثهم على ضبط النفس وعدم التعرض للممتلكات والأنفس بالأذى، كما شارك الشماليين في تشييع جثمان الراحل قرنق.

المعالجات الإعلامية

انحصر الدور الإعلامي في معالجة الأزمة في مخاطبة المواطنين بمكبرات الصوت ومن خلال الإذاعات والتلفزيونات المحلية بضرورة التحلي بالصبر وضبط النفس وشرح أسباب الحادث وتمليك الحقائق ونفي الإشاعات التي كانت تؤجج الصراع، ولكن الإعلام المركزي كان ضعيفاً في الجنوب بسبب عدم اشتراك السودان في عرب سات ونايل سات مما أدى إلى تغييب الحقائق الايجابية التي بثت من خلاله بأطراف البلاد الأخرى، وظل اهتمام المواطنين الجنوبيين منصباً حول الإعلام الأجنبي من خلال القنوات الفضائية لمعرفة الحقائق، والتي كانت معالجتها للأزمة وفقاً لموقفها من النظام الحاكم في الخرطوم سلباً أو إيجاباً.

إلى جانب ما تم من تدابير اتخذت بعض الإجراءات منها:

إعلان حظر التجول.

تحريك القوات لحماية المواطنين وتفريق المتظاهرين.

مناشدات بالمايكروفون بواسطة المشرفين مباشرة كما تم في ملكال بأعالي النيل.

مخاطبة سياسية للمتظاهرين كما حدث في واو بواسطة د. لام أكول.

خطابات إعلامية وسياسية وجهت عبر التلفزيون والإذاعة بهذه الولايات.

ترحيل بعض المواطنين الشماليين من جوبا إلى الخرطوم.

آثار وتداعيات الأحداث في الجنوب

أدت تلك الأحداث إلى مغادرة معظم العنصر الشمالي بمدن الجنوب، مما أدى بدوره إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بسبب ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها وذلك لارتباط الحركة التجارية في معظم ولايات الجنوب بالعنصر الشمالي.

الشرخ الكبير الذي أحدثته الأزمة في المجتمع السوداني، وتأكيد عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد الذي تمثل في فظاعة العنف الذي مورس من قبل محدثي الشغب، مما يعني مؤشراً حقيقياً للوحدة أو الانفصال.

أوضحت الحاجة للقيام بعمل سياسي كبير لشرح حقيقة السلام وما تم التوصل إليه من تدابير تتيح لأهل الجنوب كافة الخيارات بما فيها الانفصال.

أوضحت الحاجة إلى ضرورة رتق النسيج الاجتماعي في الجنوب بين مواطني الشمال والجنوب لحاجة الطرفين كلا للآخر مهما كانت نتيجة الاستفتاء المزمع إجراؤه في نهاية الفترة الانتقالية.

ضرورة مراجعة الخطط الأمنية في المدن خاصة أن الوضع الأمني سوف يتأثر ببعض المستجدات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية ومن بينها مسألة سحب القوات المسلحة لجنودها من الجنوب واقتصارها على القوات المشتركة المدمجة التي تشارك فيه فقط باثني عشرة ألف جندي بدلاً عن وجودها قبل الاتفاقية والذي يقدر بخمسة وأربعين ألف جندي.

مراعاة التنسيق بين طرفي الاتفاقية– المؤتمر الوطني والحركة الشعبية- لتجاوز الأزمة وآثارها والاستفادة من دروسها في مسألة تطبيق الاتفاقية على الأرض.

ضرورة مراجعة الوضع الاقتصادي بالجنوب بإنشاء مشاريع التنمية للنهوض بالوضع المعيشي المتردي الذي يقود دائماً إلى الاحتقانات والأحقاد.

الحاجة الماسة لمعالجة القصور الإعلامي المركزي لضمان وصول الرسالة الإعلامية القومية للمواطن الجنوبي لما للإعلام من دور فعال في إيصال الحقائق وتعميق التفاهم والتكامل الوطني في فترة ما قبل الاستفتاء.

في ظلال الأحداث

رغم أن أهل السودان مشهورون بأنهم قوم مسالمون مقارنة بغيرهم من

الشعوب وأن التعايش السلمي بين القوميات والاعراق والقبائل هو النمط السائد إلا أن ما حدث في تلك الأيام قد غير الصورة تماماً ولكن ذلك له ما يبرره، فقد برهن الاستقبال الذي لقيه الراحل قرنق في الساحة الخضراء أن نسبة عالية من السودانيين تنظر إلى قرنق كزعيم قوي استطاع أن يفرض لأول مرة على حكومة الشمال معادلة سياسية عادلة من وجهة نظر أهل الجنوب بعد أن حارب لمدة تزيد عن العشرين عاماً وأصبح في أرفع منصب يناله أحد أبناء جنوب السودان منذ استقلال البلاد، كما أن شخصيته الكارزمية جعلته محور استقطاب لجميع القوى السياسية السودانية في الحكومة والمعارضة حتى أن المرء ليحار كيف يكون قرنق في الحكومة ويمد يديه لمعارضيه وربما كان هدفه من ذلك جمع الشمل ورد اعتبار لرفقاء الأمس من خلال إقناعهم بالمشاركة كما حدث في اتفاق القاهرة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي وأصبحت شعبيته تزداد كل يوم مما جعل البعض يوقن أنه لا محالة فائز في أي انتخابات رئاسية قادمة تسانده في ذلك قوى سياسية معتبرة تمثل تحالفات أبناء المناطق المسماة مهمشة والتي تقول الحركة أنها تناضل من أجل سودان جديد يعيد تشكيل الخارطة السياسية لتصبح تلك القوى مكوناً أساسيا فيها.

دفنت الكثير من الأسر موتاها في تلك الأيام ولكن أحزانها لم تتمكن من دفنها وجراحها لم تندمل، وشهد ذلك الحدث تطوراً عكسياً فأصبح المواطنون يفكرون في حماية أنفسهم بالتدافع الفردي واستدعاء القبيلة مرة أخرى في قلب الخرطوم مركز الحضارة والمدنية بالنسبة للسودان، رغم أن هذا الأمر بدأ في الظهور قبل الأحداث هذه حيث أن الكثيرين عندما يعرفون بعضهم ببعض يعودون إلى ذات الجذور ويخرجون تماماً من معنى الآية التي جعلت الشعوب والقبائل للتعارف فإن قلت أنت من أم درمان مثلاً يعاجلونك بالسؤال ولكن من أين أصلك في إشارة خفية للقبيلة أو الجهة التي قدمت منها، ورغم إيماني أن التفاخر بالقبائل نوع من التخلف إلا أنني أعتقد أنه ليس للجميع أغراض غير نبيلة من ذلك الاستدعاء ولربما تكون دوافعه التعرف أكثر على الشخص فقد يلتقون معه في نسب أو يذكرون شخصاً ذو صلة بك

كان زميل دراسة أو عمل أو جمعتهم وشائج وذكريات طيبة في إحدى المرات أو ربما معرفة جيدة أو سكن وإن كان ذلك يسبب أحيانا إرباكاً للبعض وإزعاجاً، كأن يقول رئيس اتحاد جهة ما في ولاية ما انه رئيس اتحاد نشاط ما في هذه الولاية ثم يعرف نفسه بولاية أو جهة أخرى وهذا في تقييمي سلب هذه الولاية بذات الفهم حق أن يكون أحد أبناءها قيما على ذلك الأمر.

شهدت المناطق الطرفية للعاصمة في الحاج يوسف، عد بابكر وغرب أم درمان صباح الثلاثاء ردود فعل على ما جرى في يوم الاثنين كاد أن ينفرط من نتيجتها النسيج الاجتماعي بولاية الخرطوم ولولا تدخل السلطات الأمنية في الوقت المناسب لحدث ما لا تحمد عقباه وعندما اتصلت على الأخ الدكتور محمد عيسى نائب وكيل الجامعة مستفسراً عن أحواله ذكر لي أنهم في حالة ترقب حذر لسماعهم أنباء الحملات المضادة وربما تحول الأمر إلى قتال أهلي بين الشماليين والجنوبيين رغم أن الأخ محمد نفسه قد تضرر من الأحداث حيث حطمت صيدليته وبلغت خسائره ستون مليوناً من الجنيهات السودانية وحينما سأل المعتدين لماذا تهاجموننا ونحن جنوبيون مثلكم ردوا عليه و(لكنكم جنوبيين مرتاحين).

استعصم الجميع بأسرهم الكبيرة والممتدة وأصدرت عائلات الفقراء بيانات استفسرت فيها عما حدث وطالبت بضرورة التحقيق في الأمر حيث أوضحت أسرة الشهيد احمد سعد الأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية أن ابنها قد خرج لعمله في الصباح لتفاجأ بجسده مسجي في مشرحة مستشفي الخرطوم.

الحركة الشعبية من جانبها أعلنت موقفها المبدئي في إدانة وشجب كافة مظاهر الانفلات الأمني غير المسئول الذي يشكل تهديداً جدياً ومباشراً لما تحقق من مكتسبات، فبالإضافة إلى ما ذكر في هذا الخصوص أعلن الناطق باسمها نيال دينق (يهمنا أن نعبر بأشد العبارات وضوحاً وصرامة رفضنا التام لكل أعمال التخريب والتعدي على أرواح المواطنين من أي مصدر أتت). ودعا نيال إلى الحزم والحكمة في ملاحقة العناصر الشريرة والساعية بالفتنة والإجرام، وفي نفس الوقت الحكمة في تفهم بعض سلوكيات

أبناء الشعب من الذين دفعتهم صدمة رحيل قرنق للإتيان ببعض التصرفات غير المنضبطة عبر التهدئة والتوعية التامة.

وطالب نيال أبناء الشعب بتفويت الفرصة على من وصفهم بأصحاب النفوس الشريرة الساعية إلى إشعال الفتنة العرقية والدينية بين أبناء الوطن، مثمنا في هذا الصدد دعوة رئيس الجمهورية لتحري فقه التسامح لاحتواء الفتنة. في هذا السياق أيضاً ناشد القوى السياسية للتفاكر حول السبل الكفيلة بتجاوز الأزمة واتخاذ إجراءات أمنية مشددة من قبل الحكومة والحركة لتدارك الأحداث واحتواء الانفلات، لافتاً الانتباه إلى الوعد الذي قطعه المؤتمر الوطني بالحديث إلى أئمة المساجد حتى لا ينزلقوا في أحاديث ملهبة للمشاعر الدينية.

من جانب الحكومة استبعد نافع علي نافع وزير العلاقات الاتحادية أن تكون أحداث العنف تلقائية واتهم جهات قال إنهم من يتربصون بالسلام بالوقوف خلفها مشيراً إلى أن أجهزة الأمن رصدت سيارات قامت بحمل مجموعات ضالعة في التخريب مما يقطع أن الأحداث مدبرة، غير أنه رأى أن هناك هياجاً تلقائياً في النفوس ولا بد من تجاوز حدود الفاجعة التي قادت إلى التعدي على أرواح وممتلكات المواطنين، وأكد مسئولية الدولة في حماية كل مواطن مشيداً بموقف الحركة الشعبية حيال الأحداث، وبخصوص التساؤلات المثيرة حول استخدام مكبرات الصوت وأئمة المساجد في إزكاء الكراهية بين المواطنين قال إن ذلك عملاً ليس في مصلحة الوطن في شأن ويجب احتوائه مشيراً إلى اجتماعات قد عقدت من قبل الحكومة مع أئمة المساجد لتبصيرهم بخطورة هذه الأفعال على النسيج الاجتماعي، وحول اتهام السلطات بالتقصير في التعامل مع الأحداث وأنها ركزت على حماية المرافق الإستراتيجية في قلب الخرطوم وتركت الأحياء حيث يقيم المواطنون ويحدث الاحتكاك بينهم، قال إن السلطات نزلت بعد الأحداث ولكنها تدخلت بقوة فاحتوتها لدرجة تكبدها خسائر في الأرواح أثناء القيام بواجبها.

في خضم تلك المأساة كانت هناك اشراقات من بعض القيادات الوطنية حيث حث

كبير سلاطين الدينكا بولاية الخرطوم في لقاء تلفزيوني الجميع على نبذ العنف ودعا للتسامح والعيش في سلام متحدثاً بلغة الدينكا واللغة العربية ومثله فعل الأستاذ عبد الله دينق نيال رئيس مجلس الشورى بحزب المؤتمر الشعبي والأستاذ بجامعة جوبا والدكتور رياك قاي كوك نائب رئيس المؤتمر الوطني لشؤون الجنوب وكان لذلك أثرا فعالاً في تهدئة المواقف وكذلك قاد العميد قلواك دينق وزير الثروة الحيوانية ورئيس الجبهة الداخلية الجنوبية في ذلك الحين وفوداً من قبيلته النوير مقدماً التعازي لأسر الضحايا والاعتذار عن بعض ما أحدثه المتفلتون.

يمكن اعتبار ما حدث في تلك الأيام مشكلة حقد طبقي يتوقع حدوثها في أي مدينة في العالم المتقدم كما حدث في أمريكا بعد اغتيال مارتن لوثر كنج داعية الحقوق المدنية الشهير، ولم يشترك في تلك الواقعة الجنوبيون لوحدهم رغم أن الشرطة نفسها أكدت كما سبق ذكره أن هناك بعض الجهات كانت تخطط للمخربين ومن مواقع معلومة، وفي هذا الجو المنفلت كانت مجموعات اللصوص الأكثر استفادة فنهبت الأسواق والمتاجر ولم تسلم حتى المغالق من الإحراق، فترى هذا يحمل كرسيا وذاك يحمل جوالاً من الدقيق، وإمراتان تحملان على أكتافها كمر حديد يستخدم في المباني البلدية، وسيارات أحرقت بعد تهشيمها وأخذ مافيها ثم ألغيت في المصارف والمجاري تحمل لأصحابها ذكريات أليمة كلما مروا بها.

كانت تلك المجموعات صغيرة متفرقة تشترك في صفة أنها تنتمي إلى أسفل الهرم الاجتماعي وتعاني الحرمان الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والسياسي ولم تجد حظاً من المعالجات لمشاكلها طيلة السنين التي أعقبت الاستقلال فلم تكن هناك سياسات واضحة للحد من ظاهرة الفقر والتشرد والنزوح رغم عشرات المؤتمرات والندوات التي عقدت متناولة تلك الظاهر ليكون حظ توصياتها في نهاية الأمر هو الحفظ في ملفات حكومية أو خاصة ليتم التخلص منها لاحقاً بسبب تلفها أو انعدام وعاء التخزين.

أو أنهم من سكان أطراف المدن أو الذين يقطنون الهامش حتى في داخل الأحياء

الراقية ممن يقطن المباني غير مكتملة البناء إلى الذي اختط له خيمة في قلب ميدان عام وضمت بداخلها ما يضمه أكثر من منزل عادي من حيث عدد قاطنيه وكنت قد حذرت سابقا في برنامج سلام للبلد من الفضائية السودانية إن هذه المجموعات المسماة مهمشة موجودة وبالغالبية داخل الخرطوم ومدن الشمال الأخرى وليست الريف وحده وان ما يجمع بينها هو الشعور بالغبن ضد الحضريين الذين يجاورونهم. كان علي أحزابنا السياسية الاهتمام بأولئك إلي ما يتعدي أيام الانتخابات التي غالبا ما لا يري النائب فيها جماهير دائرته إلا في الانتخابات القادمة خاصة تلك الدوائر التي يرسل إليها بالنواب من المركز ليفوزوا ثم يعودوا إلى ديارهم غانمين بعد أن يكونوا قد نسوا الوعود الحالمة التي منوا بها جماهير المحرومين الحالمين بغد أفضل يتبناه أولئك النواب طالما أعطوهم أول وأخر ما يملكون في اللعبة الانتخابية وهو أصواتهم، مساكين جدا هؤلاء فحياتهم كلها بسيطة ويملكون فيها عنصرا واحدا دائما في العمل هو جهد اليد العاملة وفي الانتخابات الصوت الواحد للشخص الواحد كل أربع سنوات أو أكثر ويبدءون بالانتشاء بالوعود الجاهزة والأماني المترفة التي يسمح بالتغني بها طوال أيام الحملة الانتخابية. وكمثال حي لذلك فإننا في دائرتنا الانتخابية لدينا نائب يؤتي لنا به من الخرطوم علي طريقة الطيب صالح حينما يقول (تأتينا الشوارع بالغرباء تلقيهم علي أبوابنا كما يلقي موج البحر بالحشائش الغريبة (يحدث هذا في كل فترة انتخابية منذ أن عرف السودان هذه الظاهرة قبيل الاستقلال علي أيام الحكم الذاتي، ونحن نراقب ذلك منذ أن كنا أطفالا حتى بلوغنا مرحلة الإدراك بما يدور حولنا كان ذلك النائب الذي أفضل هنا عدم ذكر اسمه يفوز بدائرته المضمونة تلك ثم يعود أدراجه، لست أدري هل يودع من ساهموا في حملته وفوزه الانتخابية في (الصيوان) المقام لحملته أو حتى في (صوالين) احد أعيان القرية أم لا، وعندما قضي هذا النائب نحبه أتى بابنه على نفس السياق ولم يبخل أهل الدائرة له بأصواتهم طالما هي ارث أبيه وهذا مثال قابل للتعميم في كل الدوائر الانتخابية الأخرى في البلاد في الماضي إلا إن ازدياد الوعي في السنين القليلة الماضية لن يسمح بتكرار تلك التجارب مستقبلاً وسيكون الولاء لمن يقدم

خدماته للدائرة قبل الانتخابات وليس مجرد الوعد بها أو لأنه ابن احد السادة أو الأعيان.

إن رمزية الراحل قرنق كمخلص للمهمشين وخاصة أبناء الجنوب والمناطق المهمشة بالعاصمة أشارت بالاتهام إليهم بالضلوع في الأحداث ومما عزز ذلك تقارير الشرطة التي أشارت إلى بعض التحركات تمت من مكاتب الحركة الشعبية كمكتب السوق الشعبي بأم درمان كما أن مصادر جهاز الأمن الوطني تقول أنها رصدت مجموعة تحمل أعلام الحركة الشعبية تتولي قيادة مظاهرات التخريب، غير أن الأحداث قد ضلعت فيها جهات كثيرة بعضها لدية أجندة سياسية تتمثل في أحداث انفلات أمني لزعزعة الاستقرار حتى تسقط الحكومة أو تتداعي للسقوط علي الأقل، وهناك مجموعات لها أجندة اقتصادية تتمثل في السلب والنهب ويضاف إلي هؤلاء غاضبون لحادث الوفاة عبروا عن مشاعرهم بتلك الطريقة وهم تحت تأثير نظرية المؤامرة غير أن المحصلة النهائية لكل ذلك هي ازدياد نبرات الانفصال بين الطرفين نتيجة لتأثر النسيج الاجتماعي بما تم.

إن التساؤل حول لماذا اندلعت الأحداث في وقت واحد فله إجابة تتمثل في انتشار الخبر في وقت واحد ولولا نفي خبر سقوط الطائرة في مساء اليوم الأول لكانت الخسائر اكبر مما كان ولكن ذلك النفي أتاح للجهات المختصة علي الأقل القيام بترتيباتها في حماية المرافق الإستراتيجية ولكن هناك تساؤل يتمثل في من الذي اعد السيخ الذي استخدم في الضرب والملتوف الذي أعد للحرق ولابد أن هناك من دبر تلك الأحداث ورغم أن أصابع الاتهام تشير للحركة الشعبية إلا أن الناطق باسمها ياسر عرمان صرح إنهم أخطروا الحكومة لاتخاذ التدابير لأنها تتوقع أن يصحب إعلان موت قرنق ردة فعل ربما تجنح نحو العنف وأن الحركة تعتبر الخاسر الأكبر من الأحداث لان أطروحتها وشعبيتها تزدهر في مناخ التراضي الوطني الذي أثرت عليه الأحداث الأخيرة.

الجديد أيضاً في أمر تلك الأحداث إنها نقلت الحرب لأول مرة إلـي قلب البلاد

(الخرطوم) بعد أن كانت بمعزل عنها طيلة فترة الحرب وذلك للبعد الجغرافي للعاصمة عن مناطق النزاع التقليدية في الجنوب والغرب والشرق ولاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد فاستطاعت امتصاص القتال الضاري الذي دار في تلك الأطراف الأمر الذي قلل حساسية سكان المدن ومنها الخرطوم، والذين لم يتوقعوا أن تصلهم الحرب في منازلهم أو إن يروا مناظر القتل والدمار التي شاهدها فقط من شارك في الحرب علي الطبيعة وآخرين لم يشاهدوها مطلقا وان راؤا صورا منهما في برنامج ساحات الفداء مثلاً وكانت تلك تجربة غير مسبوقة أربكت القائمين على أمر الولاية.

في بداية الأمر جاءت الجموع راجلة من كل حدب وصوب وكان هدفها الواضح والمحدد هو ممتلكات المواطنين أيا كانت أصولهم ولكن الجامع بين هؤلاء أن أغلبهم من أصول عرقية من أطراف السودان التي سميت بالمناطق المهمشة وكان قرنق بالنسبة لهم أملاً في الخلاص وتحقيق الطفرة الحياتية بعد أن يئست تلك الجماهير من ممارسات الأحزاب السياسية التي سبقت الإشارة إليها خاصة بعد أن أدي قرنق القسم نائبا أول لرئيس الجمهورية بما يمثله هذا المقام من أمل في تنفيذ برامجه التي وعد بها تلك الجماهير.

قادمون من الولايات الأخرى لم يسمعوا بما حدث تفاجأوا بأن وجدوا أنفسهم في المستشفي بعد أن فاقوا من هول الصدمة الجسدية والمعنوية، وآخرون قاصدون ذويا لهم لن يتلقوهم إلا في الدار الآخرة والأمثلة في ذلك لا يمكن حصرها.

خطاب لرئيس الجمهورية ولجنتان للتحقيق

في اليوم الثالث للأحداث أصدر السيد رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير بياناً للأمة السودانية أوضح فيه أن قدر الشعوب العظيمة أن تصمد أمام الابتلاء بالقبول والتسليم بقضاء الله مستعرضا تفرد الشعب السوداني بالقدرة علي امتصاص الألم والثبات والصبر واليقين، مبيناً أن فقد قرنق عظيم جدا في الوقت الذي بدأت فيه البلاد تقطف ثمار السلام وجدد عزاءه للشعب السوداني وأكد مواصلة

المسير حتى تحقيق السلام الشامل، داعيا الشعب إلى قفل كل الثغرات التي ينفذ من خلالها التفرق والشر والساعون بالفتنة بين الناس والمتاجرون بتراب الوطن من اجل الذات.

أوضح البشير أيضا أن الظروف التي تمر بها البلاد تتطلب اليقظة والحذر والتدقيق في اختيار العبارات والتصريحات المسئولة التي تقفل الباب أمام التأويلات الغامضة والإشارة المضللة والعبارات الطائشة. كما ناشد قادة الأحزاب السياسية وفصائل المجتمع المدني من مؤسسات وهيئات ورجال الدين على اختلاف أديانهم المحافظة علي حقوق الشعب وتأمين ممتلكاته، وناشد أهل الإعلام بكافة ضروبه أن يتخيروا العبارات الحكيمة والأخبار الصحيحة درءً للفتن.

أعلن الرئيس في خطابه أيضاً تشكيل لجنة وطنية بالتعاون مع الحركة الشعبية للتحري والاستقصاء حول الظروف والملابسات التي أدت إلي سقوط الطائرة ووفاة النائب الأول، وقال أن تكوين اللجنة يهدف إلى توضيح الحقائق الكاملة وإحاطة الرأي العام بتفاصيل الأحداث التي أدت إلى هذه الخسارة الوطنية الكبيرة، وقرر رئيس الجمهورية تشكيل لجنة وطنية لحصر الخسائر الناجمة عن الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأيام الماضية ووجه ولاة الولايات باتخاذ الإجراءات والترتيبات الأمنية والإدارية التي تقل وتصون أرواح المواطنين وتؤمن معاشهم وممتلكاتهم.

وأكد رئيس الجمهورية قدرة الدولة على حفظ وبسط القانون في حزم وصرامة كاملين داعياً المواطنين إلى صيانة الأمن وحفظ الوطن والمحافظة على مبادئ قضية السلام وإكمال المسيرة بتوحد الصف والأفئدة والعقول.

ضمت اللجنة الأولى، قيادات من الطيران المدني والشرطة والأجهزة الأمنية برئاسة القاضي أبيل ألير نائب رئيس الجمهورية الأسبق في عهد مايو واللواء الركن مهندس حاج احمد الخضر والدكتور شمبول عدلان مدير ووزير الطيران المدني السابق والسفير سراج الدين حامد، وثلاثة من أعضاء الحركة الشعبية هم اللواء جير شوانق جير الونق، والسيد دينقتيل ايوين كور، والعميد أليو أيانج اليو

وتختص اللجنة بإجراء تحقيق كامل حول ظروف وملابسات سقوط الطائرة ووفاة كل من فيها، ويتضمن التحري التحقيق في حالة الطائرة الفنية عند الإقلاع، وإجراءات السلامة الجوية، واتخاذ الاحتياطات الواجبة عند الإقلاع والهبوط، مواقيت انقطاع الاتصال عن الطائرة، وكيفية البحث عنها، والوصول إلي مكان سقوطها، وحالة من كانوا عليها عند العثور عليها.

وأعطي القرار اللجنة صلاحية إصدار أوامر التكليف لأي شخص للإدلاء بأي بينة والحصول علي الوثائق والمستندات والبيانات، وأي معروضات مادية، وطلب المساعدة الفنية من المختصين من السودان أو خارجه، والاستعانة بالخبراء في الطيران والأحوال الجوية وإجراءات السلامة، وأن تتخذ اللجنة كل الإجراءات، وتباشر الصلاحيات ما يعينها علي أداء مهامها، علي أن تؤدي اللجنة مهامها بعد أداء اليمين وترفع تقريرها خلال شهر من تاريخ تكوينها.

وأعلن وزير الخارجية مصطفي عثمان إسماعيل أن اللجنة الوطنية للتحقيق في تحطم المروحية ستستعين بالأمم المتحدة ودول أجنبية من أجل الوصول إلى الحقيقة، وقال إسماعيل أن الخارجية قد استدعت السفير اليوغندي وطلبت منه إجراء اتصالات مع حكومة بلاده لتوفير معلومات عن ظروف وملابسات تحطم المروحية، وأشار إلى أن السفير السوداني في كمبالا قد أجرى مشاورات مع المسؤلين اليوغنديين في الشأن ذاته.

كما أكد عبد الكريم عبد الله وزير الدولة للطيران أن لجنة فنية من الخبراء زارت موقع تحطم الطائرة وأفادت في تقرير أولي أن الطائرة الرئاسية اليوغندية قد تحطمت بسبب سوء الأحوال الجوية واصطدامها بجبال الاماتونج كما أنها قد وجدت أجساما سوداء تفككت من الطائرة وأشار إلى أن الولايات المتحدة وأوغندا وروسيا (البلد المصنع للطائرة) والأمم المتحدة ستشارك في التحقيق.

باشرت اللجنة مهامها فور تشكيلها باجتماع أولي في اليوم الثاني للأحداث وشكلت لجنة أخرى لجبر الضرر وحصر الخسائر برئاسة اللواء بكري حسن صالح وزير الدفاع وأدت تلك اللجنة القسم وأعطيت صلاحيات واسعة تتمثل في استدعاء

كل من ترى اللجنة أنها قد تستفيد من شهادته وأصدر رئيس الجمهورية توجيهاً للولايات بتشكيل لجان مشابهة.

وبعد فحص الصندوق الأسود من قبل الخبراء في موسكو قال كبير الخبراء في التحقيق بدوف تبرمورازوف مدير الأمن التقني للجنة انترسيت للطيران انه لم يكن هناك خلل فني في الطائرة وأنها كانت في حالة جيدة ولم تكن تعاني من مشكلة فنية وأضاف أن الصندوقين الأسودين للطائرة العمودية كان احدهما يحمل تسجيلاً لأصوات محادثات في كابينة الطائرة والآخر يسجل المعلومات الفنية للطائرة وقد تحطم مع الطائرة وأضاف أن هناك تعليقات بأربع لغات تم استماعها في مسجل أصوات الرحلة واستند المحققون أن الطائرة لم تتحطم نتيجة لمشاكل فنية إلى حقيقة أن المحادثات في كابينة القيادة بين قائد الطائرة وبرج المراقبة لم تحتو على أي إشارة لمشكلة تقنية حتى لحظة تحطم الطائرة، وأضاف أن كل المعلومات والنتائج التي جمعت في التحقيقات في روسيا بما في ذلك شريط التسجيل الذي يحتوي على الأصوات قد نقلت إلى السلطات في يوغندا والسودان وكينيا الذين كان لهم الدور الريادي في التحقيقات.

بعد ذلك قامت اللجنة الوطنية للتحقيق في الحادث بزيارة إلي العاصمة الكينية نيروبي واجتمع رئيس وأعضاء اللجنة بالأطباء الذين سافروا إلى موقع الحادث وقاموا بالتعرف على الجثث وحفظها وإعداد تقارير الوفاة. وبعد أداء الأطباء الثلاثة للقسم الذي أعده رئيس اللجنة، قاموا بتأكيد صحة التقارير الطبية التي سبق أن أعدوها بشأن حالة جثامين ضحايا الطائرة.

الأمم المتحدة وحادث الطائرة

في المؤتمر الصحفي الدوري الذي عقده يان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 2005/8/3م استبعد أن تكون حادثة تحطم الطائرة مدبرة من جهة ما وأكد أن الحادث وفق المعلومات المتوفرة لديه من قبل بعض الطيارين التابعين للأمم المتحدة الذين عاينوا مكان الحادث كانت نتيجة لظروف طبيعية تتسم بها المنطقة التي

تتمتع بسحب منخفضة وان الطائرة جاءت منخفضة جدا في تلك المنطقة لتظهر أمامها سحب كثيفة اضطرتها لاصطدام بالجبال وليس هناك سبب آخر لكنه شدد في ذات الوقت على ضرورة إجراء تحقيق عاجل في الحادث درءً للشائعات والشكوك وعرض على الحكومة والحركة مساعدة الأمم المتحدة بمدهما بالخبراء في عمليات التحقيق واستعجال نتائجه، وأوضح أن الأمم المتحدة ستساعد في نقل الجثمان من نيو سايت إلى رومبيك ومنها إلى جوبا وأنهم وفروا الدعم للحكومة والحركة ووفروا لهم الدعم اللوجستي للمساهمة في التشييع، مرحبا بالقرار السريع الذي اتخذته الحركة باختيار سلفاكير خليفة لقرنق.

وحول أحداث الشغب التي وقعت بالخرطوم قال برونك إنها عمل غير مسئول وغير ناضج من قبل بعض الشباب ودعا المواطنين السودانيين إلى عدم التعامل بردود الأفعال تجنبا لانفلاتات أمنية في العاصمة، وحذر أن يتحول الشغب إلى مجموعات عرقية دينية وبين مجموعات غنية وفقيرة داعيا أن تكون الخرطوم في قائمة عواصم تلك الدول التي تحدث فيها انفلاتات ولكنها تعود لمركزها الريادي.

بيان من الحركة الشعبية حول الحادث

في 2005/8/3م أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بيانا حمل توقيع نيال دينق نيال القيادي بالحركة استنكرت فيه وأدانت أحداث الشغب التي اجتاحت البلاد بعد وفاة قرنق، وقال البيان أن الحركة تشجب كافة مظاهر الانفلات الأمني غير المسئول وترفض كل أعمال التخريب والتعدي على ممتلكات المواطنين وأرواحهم.

ودعا البيان إلي الحزم والحكمة لاحتواء هذه التصرفات المضرة بمقدرات الوطن والحزم في ملاحقة العناصر الشريرة الساعية بالفتنة والإجرام، كما دعا البيان كافة أبناء الشعب السوداني إلى تفويت الفرصة على النفوس الشريرة الساعية لإشعال الفتنه العرقية والدينية بن أبناء الوطن الواحد.

عبرت الحركة عن امتنانها لوقفة أبناء الشعب أحزاباً ومنظمات وروابط مع أفراد

الحركة الشعبية في فقدها العظيم ممثلاً في غياب رئيسها وقائد جيشها، وأعلنت تطلعها إلي تعميق التضامن الإنساني الذي انتظم كافة جماهير الشعب وتطويرها لتأسيس قاعدة سياسية واسعة لترسيخ التعاون والمحافظة علي المكتسبات التي ضحي من أجلها الراحل قرنق.

أكدت الحركة أيضا موقفها المبدئي في إدانة مظاهر الانفلات الأمني غير المسئول الذي شكل تهديد مباشرا للاستقرار وأعلنت رفضها لكافة أعمال التخريب والتعدي علي أرواح وممتلكات المواطنين، ودعت إلى الحكمة في تفهم سلوكيات بعض أبناء الشعب الذين دفعتهم صدمة رحيل الدكتور قرنق للإتيان ببعض التصرفات غير المنضبطة وذلك عبر التهدئة والتوعية التامة وثمن دور رئيس الجمهورية في دعوة القوي السياسية للتفاكر حول السبل الكفيلة لتجاوز آثار المحنة.

إشاعة مقتل اللواء فاولينو وهلع التخزين

في هذا اليوم2005/8/3م خرجنا لتفقد الجامعة ولتنفيذ قرار مجلس العمداء الذي فوض مدير الجامعة باتخاذ ما يراه مناسبا من حيث استئناف الدراسة أو تمديد توقفها وفقاً لمقتضيات الحال وأثناء تداولنا في ذلك الأمر أطلت علينا المراسلة فجأة لتقول أن هناك اضطرابات في قلب الخرطوم وعلي كل منكم التحرك لتأمين سيارته فاستجبنا لطلبها ووجهة نظرها دون نقاش فقد كان رأيها صائباً كجهيزة التي قطعت قول كل خطيب ولكننا عزمنا علي إكمال وختام الاجتماع بالتأكيد علي استمرار تعليق الدراسة.

وعندما تحركنا إلى منطقة الخرطوم بحري اتصل بنا الأخ الدكتور محمد عيسي أن ذلك الاضطراب مرده إلى سريان إشاعة قوية بمقتل اللواء فاولينو ماتيب قائد قوات دفاع جنوب السودان، اتصلت على الأخ أحمد رفعت باعتبار أن الكلاكلة (احدي أحياء الخرطوم) تقع في إطار تغطيته الخبرية فقال لي أن الإشاعة قويه وبعضهم يقول إنه قتل وآخرون يقولون بوفاته نتيجة صدمة سكري ولكن هناك العديد من مدرعات الشرطة في طريقها للكلاكلة فسألت الله أن يكون ذلك الخبر غير صحيح لأن

نتائجه ستكون وخيمة خاصة أن اللواء فاولينو يملك جيشا كبيرا في مقر إقامته هناك وفي تلك الأثناء اتصل علي الأخ فتح الرحمن الشبارقة من صحيفة الرأي العام طالباً رأيي حول تحقيق يجريه عن ظاهرة الإشاعات فقلت أولاً طمأنني حول إشاعة مقتل اللواء فاولينو فقال لي أن هذه إشاعة سيتم نفيها بعد قليل عبر الإذاعة والتلفزيون وبعد محادثته بلحظات أرسلت وكالة السودان للأنباء عبر خدمة الرسائل الخبرية القصيرة أن فاولينو قد نفي إشاعة مقتله بنفسه، ثم أرسل إلى الأخ محمد آدم منفل رسالة هاتفية يقول فيها أن فاولينو الآن يلقي خطبة عصماء بالتلفزيون حول شائعة اغتياله ولكني لم أتمكن من مشاهدة ذلك فقد تأخرت في الطريق إلى المنزل وأثناء توقفي بملحمة بالسوق سألني صاحبها عن تلك الإشاعة فقلت له استلمت الآن رسالة تأكيد لنفيها فاطمأن قلبه ليواصل بيع اللحم للجمهور.

الراجح أن تلك الإشاعة أرسلها مواطن عبر هاتفه الجوال إلى مواطن آخر وسرعان ما تم تداولها وما هي إلا ساعات حتى أصبحت الخرطوم مقبلة علي موجة عنف جديدة، مطاردات ورشق بالحجارة وفوضي بالرغم من انتشار أعداد كبيرة من رجال الشرطة والمدرعات في شوارع الخرطوم، لا أحد يعرف من أرسل الرسالة ولا الجهة التي أطلقت تلك الإشاعة ولكن الكل كان متنبأ بما ستحدثه.

في واقع الأمر أن اللواء فاولينو كان قابعا بمنزله حتى استدعته السلطات وظهر مع الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة متحدثا عن انه بصحة جيدة وأن حياته لم تتعرض للخطر مطلقا. بل إن فاولينو قال إن أصحاب الأجندة الخاصة والطابور الخامس هم الذين أطلقوا الإشاعة وكان فاولينو حينها يستعد للسفر إلى نيو سايت لتعزية قادة الحركة.

وما حدث أن الذين يريدون استمرار موجة العنف بعد تأكيدات الحركة الشعبية أن قرنق لم يقتل وأن الحادث كان طبيعيا أرادوا أن يخلقوا مبررات جديدة للعنف وقد كان المناخ التوتر مساعدا علي ذلك.

ورغم الخلافات التي كانت بين قوات فاولينو والحركة الشعبية والتي تعدت مرحلة

الحرب والنزال إلا إن موت قرنق قد قرب الرؤية بين القوتين حيث صرح الناطق باسم اللواء فاولينو بول قاتكوث إن قوات دفاع جنوب السودان ستشارك في تشييع الراحل وتكوين حكومة الوحدة الوطنية والترتيبات المدنية والعسكرية اللازمة لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

الجميع كان يتعامل تلك الأيام بفزع وهلع ومنهم من اشتري مؤونة كافية لمدة طويلة حيث حكي لي الأستاذ احمد ابنعوف من جامعة القرآن الكريم أنه حين طلب خبزا بمبلغ ألفي جنيه استغرب صاحب المخبز طلبه لأن الجميع يطلب خبزا بمبلغ خمسة عشر ألف من الجنيهات فأكثر.

في احدي منازل العزاء سألني صهري الأستاذ صديق احمد حسين عما يجب علينا عمله لتلافي مثل هذه الأحداث مستقبلا والاستعداد لها وذكر إن ما لدي كل منا في منزله من مواعين مياه مثلا اذا توقف الإمداد المائي أو الكهربائي لا يكفي ليوم واحد واغلب أماكن السكن بعيدة عن مصادر المياه الطبيعية كالنهر حتى إن كان الطريق إليه آمنا فوافقته الرأي بضرورة إن يجهز الشخص نفسه بخزانات مياه صحية ومؤن غذائية كافية في بلد قابل للاشتعال.

الكاردينال زبير واكو يدين العنف

أصدر الكاردينال قبريال زبير واكو رسالة إلى الأمة السودانية وقعها إنابة عنه الأب مارتن سترانيو أديلي رئيس أساقفة الخرطوم في الثاني من أغسطس2005م أعلن فيها تعازيه وحزنه علي وفاة الدكتور جون قرنق وخاطب كل الشعب السوداني طالبا منه أن يتذكر كلمات الراحل التي دعا فيها ليعم السلام ويبقي السودان موحدا لمستقبل أفضل تتحقق فيه التنمية والتقدم.

دعا واكو في رسالته جماهير الشعب إلى إلقاء العصي والمدى والبنادق التي تثير الكراهية والبغضاء بين المواطنين، والي نبذ العنف، وناشد الجميع أن يعملوا علي جعل الخرطوم العاصمة التي ينتشر منها السلام ليغطي أنحاء البلاد، ودعا الجميع للصلاة

ليضع الله حدا للمأساة، ودعا السلطات المدنية والأمنية إلي بذل كل ما في وسعها لضمان أمن حقيقي لكل المواطنين في كل مكان في السودان.

منظمات المجتمع المدني تدعو للتهدئة

مساهمة من منظمات المجتمع المدني والصحف القومية والمثقفين في درء الفتنة استضاف منبر جريدة الصحافة اليومية الأسبوعي رهطا من المثقفين وأهل الرأي والأدباء والكتاب والفنانين وأهل الدراما ومنظمات المجتمع المدني لتدارس الأوضاع في ضوء الأحداث التي صاحبت وفاة الدكتور جون قرنق، وقد أجمع المشاركون علي محاصرة الفتنة ومسبباتها في مهدها، وفرض قيم الإخاء والتسامح والتعايش وأصدر الملتقي في خاتمة أعماله بيانا جاء فيه أن كل المذكورين استشعارا منهم لمسؤولياتهم الأخلاقية والوطنية والإنسانية فإنهم يهيبون بجميع أهل السودان إدراك المخاطر المحدقة بالبلاد من الاقتتال العبثي والعدمي على أساس الهوية الدينية أو العرقية ومخاطر الإطاحة باتفاقية السلام ونسف استقرار البلاد ووحدتها الوطنية.

كما أهاب البيان بالجميع تحكيم صوت العقل والي عدم الانجرار وراء الغرائز والتعبئة العرقية أو مشاعر الانتقام والانتقام المضاد أو الانجرار وراء مروجي الإشاعات.

أهاب البيان أيضا بمؤسسات الدولة بدءا برئاسة الجمهورية وانتهاء بالأجهزة العسكرية والأمنية إلى حماية المواطنين وممتلكاتهم ومرافقهم ومنشآتهم، والي كف أيدي المخربين ومثيري الفتنة غض النظر عن أعراقهم وأديانهم.

كما ناشد البيان القوي السياسية الحاكمة والمعارضة ومن بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان الاتصال بقواعدها لتوعيتها بمخاطر الفتنة التي أطلت برأسها في البلاد، والي نشر ثقافة التسامح والسلم والمساواة في الكرامة الإنسانية والتراضي الوطني.

وطلب البيان أيضا من العاملين في وسائط الإعلام المختلفة سواء المحلية أو العالمية وخصوصا القنوات الفضائية إلى تحري المسؤولية والي حض الناس علي الخير والسمو الأخلاقي والإنساني والي نبذ الكراهية الدينية والعرقية، وأكد الثقة في الشعب السوداني ووعيه المتقدم ومقدرته علي تجاوز الفتنة.

في اليوم السابع 2005/8/7م

عقب ذلك أي في يوم الأحد السابع من يوليو عدنا مجددا للعمل وكان الجو يشوبه الهدوء الحذر الذي تمنينا أن يكون الهدوء الأبدي بدلا عن الذي يسبق العاصفة كما يقال ورغم ما تغشانا من طمأنينة إلا أنني عند مروري بشارع الفتيحاب بأم درمان مساء هذا اليوم رأيت دمارا لحق بكل الشارع وكان أكبر مما رأيت من قبل في أماكن أخرى فتجددت أحزاني وتمنيت أن لا يحدث مثل هذا مجددا.

من آثار تلك الأحداث إنها أحدثت شرخا جديدا في جدار الوحدة الوطنية المتصدع قبلا فأصبحت المواجهة معلنة بين سكان شمال السودان وجنوبه رغم أنني علي يقين أن من شارك في التخريب هم قوم من كل القبائل والسحنات ممن يصطادون في الماء العكر، تصاعدت النبرات المطالبة بالانفصال من قبل الطرفين وان كانت أزيد من قبل الشماليين هذه المرة حيث كتب الطيب مصطفي من منبر السلام العادل مجددا دعوته للانفصال ثم أجرت هيئة الإذاعة البريطانية لقاء معه صب في نفس الصياغ.

كانت تلك الأحداث استفتاءً حول الوحدة أجراه القدر في ستة أشهر بدلا عن توقيت الاتفاقية التي حددت إجراؤه بعد ست سنوات وتصاعدت وتيرة مناهضة الوحدة حين أعلن المندوب الأمريكي للسلام روجر ونتر عن عدم استغرابه لما يقال عن نزعة انفصالية للفريق سلفاكير زعيم الحركة الشعبية ورئيس حكومة الجنوب والنائب الأول لرئيس الجمهورية لان 96% من سكان الجنوب انفصاليين.

سلفاكير نائباً أول

في يوم الأربعاء 2005/8/10م حطت طائرتان بمطار الخرطوم الدولي الأولى من طراز بيوينج 737 تابعة للأمم المتحدة أقلت وفد مقدمة للحركة الشعبية ضم منصور خالد، باقان أموم، مالك عقار، سامسون كواجي وغيرهم، بينما أقلت الثانية سلفاكير الذي عاد إلى الخرطوم بعد غيبة امتدت لاثنين وعشرين عاما وبعد إجراءات طويلة من التفتيش الدقيق للمحمولات طلب من المستقبلين الانتظار في غرف كبار الزوار لحين وصول النائب الأول حتى هبوط الطائرة عند الساعة السادسة والثلث تماما، حلت طائرة الانتينوف الرئاسية التي أقلته وقد أحيط مطار الخرطوم بسياج من القوات الأمنية وتلاحظ الانتشار الكثيف لقوات الشرطة والقوات المسلحة علي شوارع العاصمة ووضع شريط فاصل بطول الممر من موقع سلم الطائرة حتى مدخل الصالة الرئيسية، وكان في استقباله بالمطار رهط من المستقبلين علي رأسهم علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية وبعض قادة الأحزاب السياسية مثل مبارك الفاضل زعيم حزب الأمة الإصلاح والتجديد، ومحمد الأمين خليفة ممثل حزب المؤتمر الشعبي إضافة إلى وفد التجمع الوطني الذي ضم عبد الرحمن سعيد، فاروق أبو عيسي، التوم هجو، جوزيف أوكيلو وعلي السيد وغيرهم، هبطت الطائرة وكان المشهد حزينا ومؤثرا فالجميع كان يتذكر الراحل قرنق وكان لافتا للنظر العناق الطويل بين سلفاكير وفاولينو ماتيب في منظر تجلت فيه روعة الشعب السوداني المتسامح دوما.

القائد الجديد للحركة يبلغ حينها من العمر 54 عاما وهو آخر مؤسسي الحركة الشعبية علي قيد الحياة، ومنذ اندلاع الحرب كان سلفاكير صاحب القامة الفارعة واللحية الكثيفة الحالكة السواد والجبهة القليلة التجاعيد رجل المقاومة بامتياز واكتفي بدور القائد العسكري من دون اهتمام بالمشاكل السياسية وتعقيداتها تاركا ذلك لرفيقه قرنق، وينحدر أيضا من قبيلة الدينكا التي ينتمي إليها غالبية أبناء الجنوب واصله من ولاية بحر الغزال وكان من ضمن عناصر حركة أنانيا 1 وتم استيعابه في القوات المسلحة بعد اتفاقية أديس أبابا 1972م. وعند تأسيس الحركة

الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان عام1983م أصبح كير عضوا في القيادة العسكرية العليا للحركة، ورغم انشقاق الحركة الشعبية في 28أغسطس1991م ووقوف بعض مؤسسي الحركة مع الانشقاق وغياب آخرين في السجن مثل كاربينو كوانين واروك تون أروك ظل كير علي الدوام يقف إلي جانب قرنق وبعد أعوام طويلة قرر من تبقي من قادة الحركة الذين انشقوا عليها ووقعوا مع حكومة الإنقاذ اتفاقية الخرطوم للسلام عام 1997م عادوا مجددا للانضمام إلى الحركة واحتفظ سلفا بموقع الرجل الثاني فيها وأصبح في آخر أيام الحرب يدير عملياته من مدينة ياي في ولاية بحر الجبل.

ويري مراقبون أن سلفا كير كان يفضل حلا عسكريا لمشكلة جنوب السودان ولم يشارك إلا نادرا في مفاوضات السلام مثل توقيع اتفاق مشاكوس الإطاري في 2002م، ولم يغادر كير جنوب السودان إلا نادرا وهو يجيد العربية والانجليزية إلا انه لا يهوي الظهور الإعلامي بعكس سلفه قرنق ويتمتع باحترام وتأييد القادة العسكريين بالحركة.

وصل سلفا بقبعته المميزة وهدوءه ورزانته ووقف أمام الكاميرا متحدثا باللغتين العربية والانجليزية واستطاع في إيجاز سريع أن يبدد الأحزان مستهلا حديثه بالسلام ثم أردف قائلا (يسعدني جدا أن أتحدث إليكم من مطار الخرطوم الدولي فور وصولي إليها بعد غيبة امتدت لاثنين وعشرين عاما، وأطلق مناشدة للشعب السوداني عامة وللجنوبيين والقادمين من المناطق المهمشة أن يتحلوا بالهدوء، بل وأكد علي أهمية عدم تكرار الحوادث التي شهدتها البلاد بعد رحيل الفريق قرنق. وفي يوم الخميس 2005/8/11م، وبعد احد عشر يوما من وفاة جون قرنق نظم احتفالا كبيرا في خيمة نصبت بالقصر الجمهوري علي شرف تأدية الفريق سلفا كير للقسم نائبا أول لرئيس الجمهورية ورئيسا لحكومة الجنوب، وبعد تلاوة مرسوم رئاسي بتسليمه مهامه تعهد في خطاب ألقاه باللغة الانجليزية بالسير في خطي سلفه قرنق قائلاً: (أفضل ما يمكننا القيام به من اجل تكريم ذكري قرنق هو السير علي خطاه نحو

السلام والمصالحة، ووعد بالحفاظ علي وحدة السودان بنظامه اللامركزي وقال (ليكن الله شاهدا علي ذلك). وأطلق دعوة إلى الصحفيين من اجل عدم نشر شائعات تضر بعملية السلام، وأعلن مجلس الوزراء عن عقد جلسة خاصة يوم السبت 2005/8/13م ليخاطبها سلفاكير قبل مغادرته إلى رمبيك وجوبا لمتابعة مشاورات إعداد دستور وتكوين حكومة جنوب السودان والحكومة القومية وبالفعل عقدت تلك الجلسة الاحتفالية في موعدها وخاطبها النائب الأول الجديد.

سلفا يوضح الحقائق حول طائرة قرنق

عند عودة سلفاكير إلى مدينة رمبيك عقب أداءه القسم نائبا أول لرئيس الجمهورية ورئيسا لحكومة الجنوب عقد مؤتمرا صحفيا بمقر إقامته حضره الوفد الصحفي والإعلامي المرافق له قال أنهم في الحركة لم يتهموا أحدا أو جهة أو بلدا بارتكاب جريمة ضد طائرة قرنق ولو ثبت ضلوع أي جهة في الحادث لن يتركوها لان ذلك عمل إجرامي، وأكد أن كتيبة من جيش الحركة هي التي عثرت علي حطام الطائرة وجثث القتلى بعد مسيرة ساعتين ونصف بالأرجل في منطقة جبلية خالية من السكان اسمها نيو كوش وهي منطقة حدودية مع يوغندا لكنه لم يؤكد إذا ما وجدت الجثث وحطام الطائرة داخل الأراضي اليوغندية أو السودانية وعزا ذلك لتداخل المنطقة، وقال أن بعض جثث الضحايا وجدت ممزقة وحملها جنود الحركة وساروا بها لمدة ساعتين ونصف علي الأقدام حتى وصلوا معسكر الحركة، وأكد أن جثة قرنق لم توجد بها إصابات، وقال أن الخبراء الأمريكيين لم يجدوا أثرا لرصاص في جثة قرنق، وأن ملامحه كانت واضحة وأن عدد الجثث التي وجدت 13 جثة فقط ونفي ما تردد حول وجود جثة إضافية في الطائرة المنكوبة وأن جثة كابتن الطائرة كانت منقسمة نصفين من شدة الارتطام مما أوحى بوجود جثة إضافية كما أحدث إرباكا في عدد الجثث وأوحى بوجود جثة إضافية وان عدد مرافقي قرنق والذين توفوا معه كانوا خمسه هم:

مقدم امات ملوال

مقدم علي ميان

ملازم أول جمعة ميان

ملازم أول دينق مجوك كوانج

ملازم أول أبوكي أبور

وقال أن آخر اتصال بينه وبين قرنق كان يوم الخميس الذي سبق الحادث وفي ذلك المؤتمر حدد سلفا ثلاثة أسباب لسقوط الطائرة منها سوء الأحوال الجوية أو الأخطاء الفنية لطاقم الطائرة أو وضع متفجرات بها مستبعدا أن يكون لجيش الرب علاقة بالحادث. وأضاف أن المنطقة التي سقطت فيها الطائرة ليس لجيش الرب وجود فيها، وقال إن الحركة تنظر ما تسفر عنه تحقيقات اللجنة الوطنية ولا تستطيع اتهام أي جهة دون بينات قاطعة ودلائل موضوعية.

وفي نفس ذلك اليوم تحرك أعضاء لجنة التحقيق الوطنية حول سقوط الطائرة للقاء بالرئيس موسيفيني وحكومته ثم التوجه إلي موسكو لنقل الصندوقين الأسودين لفحصهما هناك باعتبار أن روسيا هي الدولة المصنعة للطائرة وتم تشكيل فريق دولي للتحقيق من السودان، كينيا، يوغندا والولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت الأمم المتحدة أنها تلقت طلبا من السودان للمساعدة في أعمال اللجنة ووافقت علي تقديم مساعدات لوجستية وأخرى تتعلق بالنقل وربما تساعد في عملية فحص الأدلة في موقع الحادث.

كيف كانت الرحلة

فقد قرنق حياته بصورة درامية وبعد أن انتهت الحرب التي خاضها لأكثر من عشرين عاما وخرج منه سالما ليلقى مصرعه في تلك الرحلة حينما تحطمت مروحيته الرئاسية من طراز م أ 172 التي كانت تقله في طريق عودته من يوغندا.

كان قرنق قد غادر الجنوب قبل أربع وعشرين ساعة من ذلك الحادث لزيارة الرئيس موسفيني علي متن طائرة مؤجرة.

ووصل مطار عنتبي ثم كمبالا العاصمة ليستقل منها المروحية الرئاسية إلي منطقة

رواكيتورا القريبة من مياردا، حيث كان الرئيس يوري موسفيني في انتظاره داخل مزرعته بحضور بعض السفراء الأجانب المعتمدين لدي يوغندا ورشحت أخبار ذلك اللقاء انه ناقش إشكالات جيش الرب الموجود بجنوب السودان ومستقبله في ظل اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية.

رحلة العودة كانت مبرمجة ليوم السبت 30 يوليو إلي منطقة نيو سايت في جنوب السودان ثم جوبا وحلقت الطائرة في كيرنفا قرب كيديبفو وهي حديقة وطنية يوغندية محازية لمنطقة نيو سايت السودانية قبل محاولتها الهبوط في نيو سايت بسبب سوء الأحوال الجوية ثم واصلت التحليق باتجاه الجنوب الغربي متوجهة إلى بيري بالقرب من الحدود اليوغندية الكينية عندما انقطع الاتصال بينها وبين المطار وفي تمام الساعة الثالثة حسب التوقيت المحلي ليوغندا أي الثانية عشر والدقيقة الثانية والأربعين بتوقيت قرينتش صعد قرنق إلى متن المروحية الرئاسية التي كان يقودها العقيد نياكيرو والنقيب كيمبا وكان برفقتهم مهندس الطيران الرائد كيغوندو وقائد الطائرة الذي سبق ذكره هو كبير طياري الرئاسة اليوغندية وقد عمل مع الرئيس موسفيني منذ عام 1987م وقبلها مع الرئيس اليوغندي السابق ملتون ابوتي، وذات الطائرة كانت قد حلقت بالرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون وزوجته هيلاري في مارس 1995م فوق بحيرة فيكتوريا.

انطلقت المروحية صوب عنتبي للتزود بالوقود قبل أن تغادرها في تمام الساعة الخامسة إلا خمس دقائق متجهة صوب مدينة جوبا بجنوب السودان، وحتى الساعة السادسة والنصف مساء كان الاتصال قائما بينها والسلطات اليوغندية، ولكن بعدها صمت جهاز الإرسال فجأة، وعزا موظف التحكم ذلك الانقطاع إلى سوء الأحوال الجوية خاصة في ذروة الخريف حيث تهطل الأمطار بغزارة في تلك الأنحاء في شهري يوليو وأغسطس فظلت الطائرة مفقودة منذ مساء السبت ولم تبلغ السلطات اليوغندية الحكومة السودانية بخبر اختفاء الطائرة لتساعدها علي الأقل في البحث عنها إلا في الساعة التاسعة مساء الأحد 31 يوليو في اتصال هاتفي بين البشير

وموسفيني كما سبق ذكره وبعد تصريحات الرئيس اليوغندي في ياي قال أن كل الاحتمالات حول سقوط الطائرة واردة كما سبق ذكره ورد عليه وزير الخارجية السوداني مصطفي عثمان إسماعيل أن الزيارة كانت ليوغندا والطائرة أوغندية وكل ملاحيها أوغنديين فإن الحكومة تأمل في تعاون وثيق بين لجنة التحقيق والسلطات اليوغندية للوصول للحقيقة.

تضاربت التصريحات في يوغندا بشأن مصير الطائرة قبل الإعلان عن فقدها رسميا إذ أكد بعض المسئولين أن الطائرة ربما تكون قد تعرضت لمصاعب جوية وهبطت اضطراريا في مكان ما، وهذا دعا وكالات الأنباء للتسابق نحو تقصي الخبر وعند اتصالها علي الناطق باسم الحركة الشعبية ياسر عرمان في نيروبي قال أن قرنق بخير وان طائرته وصلت إلى السودان وأن خبر فقدان الطائرة لا أساس له من الصحة، ربيكا قرنق أرملة الراحل قالت: (كنا نحاول الاتصال بهاتفه الذي يرن دون أن يجيب الدكتور، لكنني بعد مضي هذا الوقت عرفت أن جون قرنق ليس بخير لو انه بخير لجاء إلى نيو سايت علي رجليه انه رجل قوي)، أما سامسون كواجي القيادي البارز بالحركة فقد رفض التعليق علي الخبر وقد أربك ذلك الحركة الشعبية التي دعت ممثليها في الخرطوم إلى اجتماع يعقد في نيو سايت.

وفي يوم الأحد أعلنت الحكومة اليوغندية علي لسان الناطق باسمها الكولونيل شابان بانتريزا رسميا أن الطائرة التي كانت تقل النائب الأول لرئيس السوداني غادرت يوغندا متوجهة إلى نيو سايت ولم تصل حيث قال بانتريزا (كل ما نعرفه أنهم غادروا من هنا وذهبوا ولا نعرف أين هم، ليس هناك اتصال). ولم يشر بانتريزا إلى جهود بذلت أو وربما تبذل من حكومته للذهاب إلى نيو سايت ولم تصل ولكن مصادر الأمم المتحدة بإقليم كيتقم أشارت إلي أن أربع طائرات هيلوكوبتر شوهدت وهي تقوم بشبه عمليات للبحث فوق الإقليم المحاذي لجنوب السودان وأعلن مبعوثها الخاص للسودان يان برونك أن حادث الطائرة قضاء وقدر وليس هناك ثمة مؤشرات علي انه تم بتدبير تآمري هدف لاغتيال قرنق.

في صباح الاثنين أول أغسطس اكتشفت المنظمات الناشطة بالمنطقة حطام الطائرة وعثرت علي جثث من كانوا بداخلها وهم طاقم الطائرة الستة وسبعة أشخاص آخرين هم قرنق ومرافقيه، وكانت المروحية قد تحطمت في منطقة جبلية تتميز بغطاء نباتي كثيف.

وفي نفيه لوجود إعطاب بالطائرة في بيانه الذي نعي فيه قرنق وخصص نصفه لامتداح طائرته الرئاسية التي أقلت الفقيد صرح الرئيس اليوغندي يوري موسفيني الذي حاول احتواء مسألة اللجان بعد أن أعلن عن تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء وأوكل إلى وزير النقل مهمة تسميتهم أن المروحية ظلت تعمل في خدمته منذ ثماني سنوات، ولم تتعرض أبدا لعطل أو مشكلة فنية من قبل، وتتمتع بنظام ملاحة جوية متطورة كان قد تم تركيبه حديثا يمكن طاقمها من استخدام الراديو لمعرفة نوع الطقس والسحب الرديئة، ويشمل نظام الالتميتر، ورادارا مفرزا للأعاصير الخطرة والجبال علي بعد 100 كيلو متر عن مستوي سطح البحر وبها جهاز إنذار سماعي حال اقترابها من الجبال وهي محصنة ضد الصواعق وهي مزودة بخارطة متقدمة تمكن قائدها من تحديد الموقع في أي وقت وأضاف موسفيني أن الطائرة يمكنها التحليق ليلا أو نهارا كما سبق ذكره في استعراض ذلك البيان، ولكنه قال رغم ذلك نحبذ ألا تطير ليلا في المناطق الجبلية أو المناطق التي تنخفض فيها الرؤية ولكنه قال أيضا لا استبعد أي احتمال فقد يكون الطيار أصيب بالذعر أو وربما كانت الرياح جانبية أو أصيبت أجهزة قيادة المروحية بخلل أو أن هناك سببا خارجيا تاركا الباب مواربا لاحتمالات عدة تبحث فيها لجان التحقيق.

ذاك ما ذكره موسفيني عن طائرته أما الصحف اليوغندية فقد تحدثت عن عدة عيوب بالطائرة وبالتحديد في نظام الرؤية الليلية وأشارت إلي خلاف حدث بين الحكومة ومجموعة تطالب بإصلاحات في الطائرة ومجموعة تريد شراء طائرة جديدة وهو خلاف حسم بإرسال الطائرة إلى روسيا البيضاء لصيانتها وقد كلف ذلك خزانة الدولة خمسة ملايين دولار حسب الصحف اليوغندية ومليونين ونصف

حسب الحكومة اليوغندية مما يعني أن هناك عيوبا بالطائرة قد لا تكون معالجتها قد تمت.

كما اتهمت بعض الصحف مثل نيو فيشن الحكومة الرواندية بان بعض أياديها في سلاح الجو اليوغندي قد عبثت بالطائرة الرئاسية في محاولة لاغتيال الرئيس اليوغندي ولكن•كانت المصادفة أن الضحية هو النائب الأول للرئيس السوداني، ومما يعزز هذا الاحتمال العلاقة المتوترة بين الجارتين رواندا ويوغندا علي خلفية الصراع حول البحيرات، إلا أن وزير التعاون الدولي اليوغندي وصف تلك التحليلات والتقارير بأنها غبية وان الرئيس موسفيني استغل نفس الطائرة في يوم الحادث لحضور زواج وقبلها تنقل بها كثيراً.

وقال وزير الخارجية اليوغندي أمام برلمان بلاده أن اتهام البعض للحكومة اليوغندية بالتقصير غير صحيح وان أسباب تحطم الطائرة ضعف نظام الرؤية ليلاً أثناء تحليقها بالرغم أن الطائرة تم تجهيزها جيدا بكل معدات الملاحة الجوية الحديثة التي تمنعها من الطيران ليلا وأن عمر الطائرة لم يتجاوز الأعوام الثمانية.

قاس جدا بشكل يدعو للتهكم والسخرية هو القدر فزعيم التمرد الجنوبي الذي خاض واحد وعشرين عاما من الحرب الأهلية وخرج منها سالما يسقط في حادث ويلقي حتفه في أقل من شهر من تنصيبه نائبا أول لرئيس جمهورية السودان ومن المفارقات أن زعيم التمرد الجنوبي الذي انطلق في بداية تحركه من مدينة جوبا لم يزرها وكان في نيته زيارتها مباشرة عقب عودته من نيو سايت لم تتم زيارته ولكن تم فقط قبره بها، وقال موسفيني في رثاء صديقه قرنق (إنه لفقد عظيم ومصدر ألم عميق أن أرى قرنق الذي ركب كل هذه الأهوال من أجل قضيته ونجا منها، يفقد حياته في وقت بدا فيه السلام يعم السودان) ومن حينها بدأت الفرضيات تترى حول سقوط الطائرة ومن بينها ذرع قنبلة بها أو تعرضها لنيران معادية من قبل جيش الرب للمقاومة اليوغندي الناشط بالمنطقة ولكننا نترك ذلك لتناوله في نتائج لجنة التحقيق الوطنية.

لم يصطحب الراحل قرنق في تلك الرحلة أحدا من قادة حركته البارزين أو حتـــى سكرتارية مكتبه واكتفي فقط بحرسه الذين ذكرت أسماؤهم وكانت رئاسة الجمهورية نفسها ليست علي علم بالرحلة دعك من تفاصيلها ورشح فقط مـــا ذكـــره الـــرئيس اليوغندي يوري موسفيني أن المحادثات تناولت كيفية القضاء علـــي جـــيش الـــرب اليوغندي المعارض ولم تورد وكالات الأنباء حتى ذلك الوقت سوي صـــوراً للراحـــل وهو يصافح طاقم الطائرة (نيو كوش) وأخرى وهو يصعد إلى سلمها.

لماذا كانت الرحلة الأولى للنائب الأول إلى يوغندا

اختار الراحل قرنق زيارة يوغندا بعد ثلاثة أسابيع فقط من تأديته القسم نائبا أول لرئيس الجمهورية وقبل زيارة مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان ربما للعلاقة الخاصة التي تربطه بالرئيس اليوغندي منذ زمن طويل وتعود إلى مطلع السبعينات عندما التقيا في قاعات الدراسة في جامعة دار السلام ونشأت بينهما صداقة على محبة الاشتراكية الأفريقية ومحبة معلمها الرئيس التنزاني الراحل يوليوس نير يري ومنذ ذلك التاريخ ترسخت العلاقة بينهما حتى بعد وصول موسفيني للحكم في يوغندا في الثمانينات بعد حرب غوريلا شرسة ضد سلفه ميلتون أبوتي ومن بعهد برازيليو اولارو اوكيلو، وبعدها جعل من يوغندا مركزا استخباريا واقتصاديا للحركة الشعبية تأتي عبره إمدادات الأسلحة بينما كانت نيروبي هي المركز الأساسي لها.

ولم يكن موسفيني ينفي الدور الكبير الذي قام به في تدريب كوادر الحركة الشعبية السياسية والعسكرية، كما أن الحركة استفادت من وجودها في يوغندا ومن علاقة موسفيني وقرنق الشخصية في إيجاد أوضاع جيدة للاجئين من أبناء الجنوب والذين بلغ عددهم في يوغندا حوالي 250 ألفا، وذلك باستيعابهم في حوالي25 معسكرا كبيرا توفرت فيها سبل العيش بمزاولة أنشطتهم التجارية واختلاطهم باليوغنديين. وكان احتضان الحكومة اليوغندية للحركة الشعبية من أهم الأسباب في التوتر في العلاقات السودانية اليوغندية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لفترة طويلة من الزمن إلى أن تم التقارب بين البلدين مرة أخرى في عام 2001م بعد فتح سفارتي البلدين في عاصمتيهما، ثم تمخض ذلك التقارب عن إبرام البروتوكول العسكري في نفس ذلك العام والذي تم السماح بموجبه للقوات اليوغندية بمطاردة جيش الرب للقضاء عليه داخل الأراضي السودانية، وكانت نتيجة ذلك أن لعب الرئيس اليوغندي موسفيني دورا مهما في ترتيب لقاء جمع لأول مرة بين الراحل قرنق والرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير في يوليو 2003م.

هذه العلاقة الخاصة بين قرنق ومسفيني أربكت حسابات كل المحللين وجعلت

احتمال ضلوع يوغندا في اغتيال قرنق أمرا موضع شك عميق، غير أن سرية الزيارة وعدم اصطحاب قرنق لأي من قادته أو إحاطة الحكومة السودانية أو سفارتها في كمبالا برحلته وهو النائب الأول ووفاة كل من بالطائرة من جانب الحركة الشعبية جعل الحصول علي تفاصيل الزيارة أمرا مستحيلا وسر دفن مع أصحابه إلى الأبد ومهما كانت المعلومات التي يمكن تلقيها عن الراحل من جانب موسفيني أو من حضر الزيارة فإنها تبقي رواية طرف واحد قابلة للنقد مهما صدقت النوايا.

رؤيتان على مفترق الطرق

في إحدى المرات اتصلت علي الأستاذة هويدا صلاح الدين عتباني الباحثة بمركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا والصحفية غير المتفرغة وأنا في مكتبي طالبة رأيي في مقال تود كتابته في صحيفة الرأي العام حيث دأبت علي اخذ رأيي في مقالاتها التي أراها بلا تحيز جيدة للغاية، وقد سألتها يوما لماذا لا تستعينين برأي البروف وأنا اقصد هنا أستاذي البروفيسور حسن مكي فأجابتني أنها عندما طلبت اخذ رأيه ذات مرة في مقالاتها رد عليها بسؤال وهل تقرئين ما أكتب، المهم في الأمر أن مقالها ذاك قد صدر ولم أحظ بقراءته ولكني قرأت رداً علي مقال أخر كتبته عن أحداث أول أغسطس تحدثت في ذلك المقال عن مشادة دارت بينها والفريد تعبان رئيس تحرير صحيفة خرطوم مونيتر الذي انتقدته إنه لم يشكر رئيس الجمهورية عندما أصدر قراراً رئاسيا بإعادة تلك الصحيفة إلى الصدور، وتناول النقاش ما تعرضت له سيارتها من رجم بالحجارة حتى تهشم زجاجها يوم وصول الراحل قرنق إلى الخرطوم وكانت في استقباله جماهير غفيرة بالساحة الخضراء ثم نشرت مقالا آخر عن أحداث يوم الاثنين الأسود وما حدث للخرطوم من تراجع في الحضارة والهوية وتمترس الجميع بقبائلهم وأهليهم وتعرضت فيه للمسألة الثقافية، وكيف تريفت المدينة نتيجة تقلبات السياسة وقسوة الطبيعية وانتشار الحروب في السودان ولكن ذلك المقال وجد نقداً من بعض كتاب الأعمدة ومنهم من فهم أن الكاتبة تنادي بأن تبقي الخرطوم فقط عربية إسلامية بدلاً عن أن تتسم طبيعتها بالتنوع ويقيني أن

الكاتبة لا تعني ذلك فليست هذا من سلطتها أو استطاعتها وهي تدري أن التنوع في السودان هو عامل قوته المستقبلية ومن هؤلاء المعقبين الكاتب كيمي جيمس أوأي بجريدة الصحافة الذي قرأت له رداً بصحيفة الصحافة الصادرة بتاريخ 2005/8/11م اتهم فيه الكاتبة أنها تعتقد أن الخرطوم ينبغي أن تكون خالصة للعرب والمسلمين دون غيرهم من الأعراق وردت عليه الكاتبة في مقال آخر بجريدة الصحافة أن ما قاله من المؤشرات التي لا تبشر بان بعض النخب التي تمثل المجتمع الجنوبي يمكن أن تسهم معنا في تجاوز الصدمة علي الأقل من باب التعاطف مع الكارثة التي أصابت الشعب السوداني يوم أن انتهكت حرماته ونهبت ممتلكاته وحرق إنسانه بلحمه ودمه وأوضحت أن الكاتب حاول أن يجد تبريراً للمصيبة بسبب ما اسماه بالترسبات النفسية للجنوبيين والاستلاب الثقافي المنظم كما يري وان لم يعتذر بعبارة واحدة للأبرياء الذين أصابهم ما أصابهم وكان ذنبهم أنهم أصحاب ثقافة عربية وإسلامية وأوضحت أن الكاتب ربما لم يدري أن المئات من الضحايا الذين قضوا في ذلك اليوم المشئوم كانوا ضد الاستلاب الثقافي المنظم أو بعبارة أخري هم من الذين يتفقون معه في وجهة نظره ولم يمنحوا فرصة ليعبروا عن رأيهم لقاتليهم.

وعندما غادرت في صبيحة اليوم التالي إلى قاهرة المعز وأثناء ما كنت مصطفا للقيام بدوري في الهبوط من سلم الطائرة كانت المضيفة في وداعنا ويقف أمامي أحد أبناء شعبنا من الولايات الجنوبية ومن خلفه زوجته فودعتني المضيفة بانجليزية رصينة ثم التفتت إلى زوجته تلك المواطنة السودانية بالوداع أيضا وبالسؤال هل أنت من كينيا فأجابتها السودانية وبلسان عربي مبين أنها من السودان، ثم التفتت إلى من حولها قائلة أن هذا السؤال دائما ما يطرح علينا في يوغندا حيث سئلت كثيرا عن إجادتها للغة العربية وأردفت ذلك بوطنية صادقة لم تؤثر عليها أحداث الاثنين أن هذا من عوامل قوة دولتنا المستقبلية وأمريكا نفسها نموذجا لذلك فحمدت الله في سري أن نسيجنا الاجتماعي لا يزال بخير وأننا مهما اختلفنا فإن مصيرنا إلى وفاق ورغم أن كابوس أحداث ذلك اليوم تلاحقني ولولا أنني أن سببت ذلك اليوم أقع في سب الدهر الذي هو من سب الله خالق كل شئ، إلا أن

تلك الاشراقات تزيدني إيمانا بقوة فرضية الوحدة إذا دعونا إليها بصدق وأخلصنا النوايا خاصة أننا شعب تميز بالتسامح والغفران إلى أبعد الحدود، وشخصي ليست استثناء فقد تحولت بعد توقيع اتفاق السلام إلى الدفاع عن الراحل قرنق الوحدوي التوجه، ومبرري لذلك أنه مثلنا قاتل بشجاعة من أجل مبادئه وعندما حان السلام انخرط في مسيرته بصدق وشجاعة ودفع حياته ثمنا لتنفيذ الاتفاق، وكانت أيامه الإحدى والعشرين في القصر الجمهوري بالخرطوم حافلة باللقاءات مع كل القوى السياسية وهو يحضها علي الانخراط في مسيرة السلام وأعلن بكل صراحة في مدينة رمبيك أنه ليست بالسودان مناطق تسمي مناطق الحركة وأخرى مناطق الحكومة، وأن الحكومة واحدة هي حكومة البشير، وقبلها أدلى بشهادته في افتتاح مطار فلج وبعض المنشآت البترولية بأعالي النيل أن هذه المشاريع دليل قوي علي صدق النوايا في التخطيط للمشاريع التنموية القادمة وكان مجلس الوزراء قد عقد جلسة خاصة بتلك المدينة بحضور جميع أعضاءه إضافة إلى مشرف أعالي النيل جيمس واني المعين حديثا وقتها من قبل النائب الأول الراحل.

آخر المؤتمرات الصحفية للراحل قرنق

كان الرأي العام في السودان والعالم اشد توقا للاستماع إلي برامج الحركة الشعبية بعد توقيع اتفاقية السلام خاصة بعد أن منع التدافع الجماهيري قرنق من مخاطبة الجميع في الساحة الخضراء بالخرطوم وفي مؤتمره الصحفي الأخير الذي عقده في ضاحية نيو سايت أكد علي ضرورة الوحدة الوطنية العريضة بمشاركة القوي السياسية لتنفيذ اتفاق السلام علي أرض الواقع ليكون السلام شاملا وعادلا وتكوين حكومة وطنية حيث قال (أدينا القسم وبعد ثلاثة أسابيع تكون هناك حكومة قومية، هذه الحكومة تقوم برامج وسياسات، وهذه السياسات والبرامج لخلق الوحدة الجاذبة، نحن في بداية المشوار الذي يستمر لست سنوات حتى نصل إلي الاستفتاء)، ووضع ملامح المرحلة المقبلة من ناحية التحول الديمقراطي وان رؤية الحركة هي جعل خيار الوحدة جاذبا بمشاركة الجميع وذلك من خلال التنمية المتوازنة والعادلة

والمشروعات التي نعمل من أجلها وتحقيق الاستقرار للشعب السوداني، ودحض كل الشائعات بوجود انقسامات داخل الحركة الشعبية خاصة مع نائبه سلفاكير وقال أن الخلافات هي شائعات موجودة في الخرطوم وليس في رمبيك وان هناك أناس يريدون خلق إشاعة وأكد أن سلفاكير هو نائب رئيس الحركة وعمل معه منذ عام 1983م وانه أخ وصديق يستحيل الخلاف معه بعد هذه المدة وانه سيعمل معه ليتقدم السودان والجنوب نحو الأمام.

وحول علاقته بالرئيس البشير قال أن علاقته به قوية وأنه سعيد عن أن الحركة قضت 22 من الحرب والحرب ليست فيها نتائج ايجابية والحركة الشعبية تحول السودان من نقطة الحرب إلى نقطة تحقيق السلام وأن الحرب انتهت بتوقيع الاتفاق وتم إصدار قرار بتعيين مشرفين للولايات الجنوبية.

وعن المليشيات الجنوبية وجيش الرب أوضح أن الحركة ليست لديها مليشيات فقد كانت في السابق حركة عسكرية سياسية والآن حركة سياسية فقط والجيش الشعبي أصبح جزء من القوات الوطنية حسب الدستور وأنهم سيعملون للتحول من الحركة العسكرية إلى حركة سياسية فقط وقال إنهم يريدون حسم المليشيات الموالية للحكومة وأن عليها الانضمام إما إلى الحكومة أو الحركة، وفيما يتعلق بجيش الرب أوضح أن هناك تنسيق بين السودان ويوغندا وأن هناك اتفاق للقضاء علي جيش الرب وأنه خلال ثلاثة أشهر لن يكون هناك جيش الرب في جنوب السودان.

رحيل قرنق في الصحافة العالمية

تناولت الصحف العالمية باهتمام بالغ نبأ وفاة قرنق حيث أوردت وكالة رويترز للأنباء أن شرق إفريقيا بأكمله قد أبدي فيه الناس مخاوفهم من أن تعرض السنين الطويلة لبناء السلام للخطر وتضعف من النجاح الذي حققته أفريقيا في جنوب السودان، وأن الحزن قد عم كينيا ويوغندا اللتين أعلنتا مع السودان الحداد لمدة

ثلاثة أيام مع تنكيس الإعلام، وعبر الرئيس اليوغندي موسفيني في بيان لـــه قـــائلا (أن قرنق هو أحد المفكرين القوميين الثوريين من ذوي الرؤية والصـــرامة الـــذين نادرا ما أنجبتهم إفريقيا). أما الرئيس الكيني مواي كيباكي فقد قال: (حقيقة أن تعزيز السلام يعتبر أعظم منحة يمكن لشعب السودان أن يحتسبها لـــروح المتـــوفى: كمـــا تناولت الوكالة أحداث الشغب قائلة أن وفاته دفعت بعض الجنـــوبيين ليثـــوروا فـــي شوارع الخرطوم حيث أضرموا النيران في السيارات ونهبوا المحلات التجارية فـــي أسوأ أعمال شغب تشهدها العاصمة منذ سنين وأن شوارع الخرطوم أصبحت خالية من المارة عدا دوريات من الشرطة والجيش بعد إعلان حظر التجول من السادســـة مساء إلى السادسة صبحا. كما نقلت أن مؤتمر كنائس أفريقيا بنيروبي قد أصدر بيانا قال فيه أن قرنق خاض حربا رائعة لتحرير جنوب السودان لكن الموت عاجله قبـــل أن يشهد التنفيذ الكامل لرغبته لجنوب سودان متحرر.

تناولت الوكالة أيضا موقف جيش الرب قائلة أن متمرديه قد ابتهجوا لوفاة قرنق الذي كان يخطط لشن هجمات يوغندية سودانية لتشتيت جيش الـــرب مـــن مخابئـــه الجبلية في جنوب السودان، وأن خبر تحطم طائرته قد انتشر بسرعة فـــي أوســـاط مقاتلي جيش الرب وقوبل بفرحة عارمة، وقال جون برندر قاست مستشار مجموعة الازمات الدولية: (نما لعلمنا أن جيش الرب كان سعيدا جدا بخبر وفاة قرنق، لقد كان هؤلاء الأولاد مخبولين، وأن قرنق ظل عينه علي كرة جيش الرب فقد كان يعرف أن هذا الجيش يمكن أن يصبح مخربا محتملا لصفقة السلام، لان الخرطوم تنظر لهؤلاء الأولاد باعتبارهم حلفاءها المعول عليهم في إضعاف الوحدة الجنوبية).

أما صحيفة البوستن قلوب الكينية فقد تحدثت عن أخبار الشغب الذي عم العاصـــمة السودانية احتجاجا علي رحيل قرنق، وأكدت أن أعمال الشغب أكـــدت علـــي هشاشـــة صفقة سلام السودان التي فوض حولها قرنق بمثابرة وأثارت المخاوف وسط أنصـــاره ذلك أنه لم يعد لديهم صوت قوي يقف بجانبهم خاصة انه يتحلي بالثبات والرؤية الثاقبة التي تؤهله لان يصبح مانديلا السودان. واستندت إلى حديث جان برندر قاســـت الـــذي

فحواه: (كل إنسان يريد أحسانا في موته، وهذا الرجل كان يشكل غراء للاشياء حتى لا تتفكك، وغيابه سيعطي الفرصة للمخربين الذين لم يكن لهم وجود من قبل).

وقالت الصحيفة إن قرنق مثله مثل قادة أفارقة كثر، كانت له تقريبا سلطة مطلقة في منظمته، فهو الذي كتب كثيرا عن نقاط السلام المفصلية، وكانت له المقدرة في الوصول إلى المجموعات التي تحمل معتقدات أيدلوجية، وقد أصبح محبوب الحركة المسيحية الأمريكية المحافظة في معركتها لإنهاء بيع الرقيق في ذات الوقت الذي خلق فيه علاقة لصيقة بفيدل كاسترو رئيس كوبا الذي درب العديد من المقاتلين في صفوف الحركة، كما نقلت حديث عبد الله حمدوك المدير الإقليمي لأفريقيا بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الإفريقية الذي هرب من السودان عام 1987م جراء ما أسمته بالاضطهاد السياسي: (لقد كان صورة لمانديلا في جنوب السودان، لقد شكل صخرة صلبة في التعاطي مع الحكومة، لقد كان شخصا لا يعرف بيع القضية، لذا كان خسارة كبيرة وستأخذ الحركة وقتا طويلا لقراءة الوضع والمضي قدما).

حقائق لجنة التحقيق

كما سبق ذكره فقد أصدر المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية القرار الجمهوري 2005/179م بتاريخ 8 أغسطس2005م لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب سقوط طائرة النائب الأول لرئيس الجمهورية وذلك بناء علي التفويض الممنوح له بموجب المادة 1/58 من دستور السودان الانتقالي للعام2005م والمادة الثالثة الفقرة 1 من قانون لجان التحقيق للعام 1954م وبناء علي ذلك القرار تم تعيين السيد ابيل الير نائب رئيس الجمهورية الأسبق رئيسا للجنة إضافة إلي ستة أعضاء آخرين يمثلون الحكومة المركزية والحركة الشعبية لتحرير السودان وردت أسماؤهم في غير هذا المكان، كما اعتمد القرار أعضاء آخرين كمساعدين للجنة قام بتعيينهم الفريق سلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس الجمهورية والرئيس والقائد العام الجديد للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

صلاحيات اللجنة

بموجب ذلك القرار تمثلت صلاحيات اللجنة في إجراء التحقيق الكامل وإجلاء الحقائق حول الأسباب التي أدت إلي سقوط وتحطم طائرة الهليوكوبتر وموت من كانوا علي متنها ويتضمن ذلك الآتي:

التحقيق حول حالة الطائرة عند الإقلاع من النواحي الفنية والتقنية.

التحقيق حول الاحتياطات والتدابير التي تم اتخاذها من الطيران الآمن ومدي تماشيها مع متطلبات السلامة.

التحقيق والتحري حول الأسباب التي أدت إلي فقدان الاتصال بين برج المراقبة الجوية والطائرة وما هي المعايير التي اتخذت لمعالجة ذلك.

التحقيق والتحري حول المعايير التي اتبعت في إجراءات البحث عن الطائرة ثم كيف تم الوصول إلي موقع التحطم.

التحري والتحقيق حول الأسباب التي قادت إلى سقوط الهليوكوبتر، الموقع وحال الطائرة عند العثور عليها.

وحتى تقوم اللجنة بمهامها علي الوجه الأكمل فان مرجعيات اللجنة قد خولتها استدعاء أي شخص أو أشخاص للمثول أمامها إذا كان لديها من الأسباب ما يجعلها تعتقد أن ذلك الشخص أو الأشخاص لديه أو لديهم بعض المعلومات التي تساعد في التحقيق، وفي تلك الحالة فان ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص قبل تقديمهم لإفادتهم عليهم أخذ القسم بناء علي معتقده أو معتقداتهم أو ديانتهم، كما خولها القرار الآتي:

أن تطلب أو تأمر بالحصول علي أي أوراق، مستندات، سجلات، وثائق أو أي مواد أخري لازمة لأجراء التحري.

طلب أي مساعدة فنية من السودان أو أي قطر آخر من خلال وسائل قانونية ومشروعة، بطلب مساعدات من خبراء في الطيران، الطقس، الكترونيات الطيران أو أي وسائل أخرى تساعدها في أداء مهمتها.

زيارة موقع الإقلاع وموقع التحطم أو تكليف آخرين برؤية الموقع وتقييم الملابسات والظروف التي أدت إلي تحطم الطائرة وموت من كانوا علي متنها.

الأمر باعتقال أي شخص فشل في المثول أمامها دون إبداء أسباب مقبولة بعد استلامه طلب الاستدعاء.

استخدام كل السلطات التي تراها ضرورية لنجاح مهمتها وفقا لقانون لجان التحقيق للعام 1954م.

أدى أعضاء اللجنة القسم أمام السيد رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير ونائبه الأول الفريق أول سلفا كير ميارديت ورئيس القضاء جلال الدين محمد عثمان في16 أغسطس2005م بناء علي المادة الثالثة من قانون لجان التحقيق لعام 1954م والقرار الجمهوري رقم 2005/179م، وطلب من اللجنة تسليم تقريرها بناء علي نتائج التحقيق إلي رئيس الجمهورية خلال شهر من بداية عملها ولكن اللجنة طلبت عدة تمديدات لتاريخ التسليم وتمت الموافقة علي ذلك. واصلت اللجنة عملها اعتباراً من16 أغسطس وحتى 17 أبريل2005م وانطلاقا من مسؤولياتها فإن اللجنة قد أرست وسائلها ونظمها الخاصة بها وحصلت علي تجارب الخبراء المختصين عن طريق اللجنة الفنية التابعة لها، تكونت اللجنة الفنية من خبراء ذوو صلة بالمهمة المطلوب انجازها وقد ضمت مساحين، خبراء قذائف ومتفجرات، خبراء قياس وعمليات طيران علي النحو التالي:

العميد رياك ماكور ممثل الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في يوغندا.

العميد عبد الرحمن محمد – قائد سلاح الذخيرة والمتفجرات.

المهندس سراج الدين كمبال – مستشار هندسي في الهيئة العامة للطيران المدني.

العقيد شرطة طيار/ محمد عظيم النور – الطيران الرئاسي.

العقيد كامل محمد البكري – الطيران المدني.

الرائد طيار/ جون ماناك أباك.

العميد معاش طيار علي الحسين احمد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

السيد نابليون أدوك قاي- خبير في تكنولوجيا المعلومات - الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

محمد الأمين رستم – الطيران المدني.

السيد موسي أحمد فوطا – خبير قياس.

الملازم أبو الحسن علي إدريس – مهندس مساحة.

الملازم محمود عبد القادر عبد الله – مهندس مدفعية ومتفجرات.

المهندس عبد الرحيم محمد الأمين – مهندس الكترونيات جوية.

المهندس عثمان عبد الرحمن آدم – مهندس مساحة.

السيدة نازك محمد عبد الرحمن الغزالي _ رئيس قسم الحاسوب بالطيران المدني.

السيد مرتضي فايد – إداري بوزارة الخارجية.

السيد مضوي موسي _ مراسم القصر الجمهوري.

السيد محمد سر الختم – مراسم القصر الجمهوري.

طريقة عمل اللجنة

في سبيل انجازها لمهمتها قامت اللجنة بالآتي:

زيارة موقع حطام الطائرة.

زيارة جمهورية روسيا التي صنعت فيها الطائرة وتمت صيانتها، وجمعت بعض المعلومات ذات الصلة وحللتها.

أخذت اللجنة جهاز تسجيل المحادثات في الكابينة وجهاز تسجيل معلومات الرحلة لفحصهما وإفراغ معلوماتهما في روسيا.

إجراء مقابلات مع شهود عيان، مسئولين في الحكومة اليوغندية، جنود، وزراء وسفراء أجانب ذوو صلة بالأمر.

العمل مع آخرين مثل الحكومة اليوغندية، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحد الذي يساعد في أداء مهام للجنة علي الوجه الأكمل.

تبني وسائل تحليل بمراجعة المعلومات الفنية، والاستفادة من خبرات الأطراف الأخرى المكونة للجنة الفنية الدولية المشتركة المختصة بالتحقيق بهدف إعطاء التقرير البعد الإقليمي والعالمي الذي يحتاجه عند إكماله وخراجه.

تبني معايير اعتمدت علي التطبيقات الوصي بها في الملحق 13 من ميثاق شيكاغو بتأمين التعاون التام مع الحكومة اليوغندية بطريقة مؤسسية وفعالة وقد سافرت اللجنة إلي يوغندا للأسباب التالية:

إن الطائرة التي تحطمت تمتلكها يوغندا ومسجلة هناك بالرقم أ ف 615.

إن الطائرة قد أقلعت من مطار يوغندي وتحطمت في يوغندا.

لجمع المعلومات حول التدابير المتخذة لسلامة للطيران الآمن وموافقة ذلك لمتطلبات السلامة لعمل الطائرة في يوغندا.

برج التحكم الجوي في مطار عنتبي الذي انطلقت منه الطائرة من يوغندا إلي نيو سايت.

الوثائق اللازمة عن الطائرة وطاقم القيادة كلها في يوغندا.

الصندوقين الأسودين، مسجل معلومات الطيران، ومسجل أصوات كابينة القيادة هي في أيدي يوغندا والحركة الشعبية لتحرير السودان.

اتضح انه كان من الضرورة ولدواعي الشفافية، العدالة والمصداقية العمل ليست

فقط مع أوغندا إنما مع الآخرين مثل كينيا في الإقليم والولايات المتحدة علي المستوى العالمي.

تبنت اللجنة المعايير والتطبيقات الموصي بها في ملحق رقم13 في ميثاق شيكاغو في تحرياتها.

في الوقت الذي وصلت فيه اللجنة السودانية إلي يوغندا فان فرقا فنية من الحركة الشعبية، الحكومة اليوغندية، كينيا، روسيا الفيدرالية، الأمم المتحدة والولايات المتحدة قد بدأت أساسا في نيو سايت تحرياتها في أسباب تحطم الطائرة وقد ضمت الجنة الفنية إضافة إلي آخرين:

السيد دينيس جونز – أمريكي ورئيس فريق التحقيق في مجلس سلامة النقل في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بيتر واكهيا – رئيس تحقيقات الحوادث – كينيا.

السيد جون اوشانج – جناح البوليس الجوي – كينيا.

السيد بيتر مونياو – محقق حوادث – كينيا.

السيد ادقار لوبو – القوات الجوية الكينية.

العميد رياك جيربوم – الحركة الشعبية / الجيش الشعبي – السودان.

السيد اليو ايينق – مهندس عسكري – الحركة الشعبية / الجيش الشعبي – السودان.

د. داو الير – خبير طبي – الحركة الشعبية لتحرير السودان.

د. كوال دينق كوال – الحركة الشعبية / الجيش الشعبي – السودان.

د. نجوي موسس جاشوكي – كبير اختصاصي علم الأمراض – كينيا.

السيد كاليستروف يوري – شركة كازان هليكوبتر – روسيا الفيدرالية

السيد سافروف راشيت – شركة كازان هليكوبتر – روسيا الفيدرالية

السيد مانوخا بيتر – شركة كازان هيلكوبتر – روسيا الفيدرالية

السيد سيبوليكا بوسوالا – هيئة الطيران المدني – يوغندا

السيد باري كاشامبو – هيئة الطيران المدني – يوغندا

الرائد باسكال مانغيني – قوات دفاع الشعب اليوغندية

الرقيب فني ج ناكيتالي – القوات الجوية – كينيا

المقدم كرستيان الونقا – الأمم المتحدة.

عقدت اللجنة السودانية أول اجتماع لها مع اللجنة الوزارية اليوغندية في كمبالا في 18 أغسطس2005م وقد قررت اللجنتان تأسيس لجنة مشتركة برئاسة مشتركة من قبل رئيسي اللجنتين وبمساعدة اللجنة الفنية الدولية المشكلة من أعضاء من السودان، يوغندا، كينيا، والولايات المتحدة الأمريكية، السيد دينس جونز – أمريكي الجنسية تم تعيينه من قبل اللجنة السودانية اليوغندية المشتركة رئيسا لفريق التحقيق وبصلاحيات محددة.

قاد السيد جونز التحقيق الفني كواحد من أعضاء اللجنة الدولية الفنية، وافقت اللجنة السودانية أيضا أن يكون التحقيق مستندا علي الملحق 13 من ميثاق شيكاغو لعام 1948 والذي وقعت عليه السودان، يوغندا، كينيا والولايات المتحدة.

في 21 أغسطس2005م زارت اللجنة السودانية موقع سقوط الطائرة للبحث والتحقيق والدراسة وكتبت تقرير حول ما توصلت إليه من نتائج، كما إلتقت أيضا مع شهود عيان من الحركة الشعبية الذين كانوا وقت الحادثة في نيو سايت ونيو كوش، هؤلاء الخبراء الفنيين كل في مجاله قد أعدوا تقارير مكتوبة للجنة السودانية، كما أعطيت نسخ من هذه التقارير لرئيس اللجنة الوزارية اليوغندية ولرئيس فريق التحقيق.

واصلت اللجنة الدولية المشتركة اجتماعاتها في عنتبي طوال فترة التحقيق،

درست كافة الخصائص ذات الصلة بالتحقيق مثل صـــلاحية الهيلـــوكبتر للطيـــران، معايير القياس الجوي، العوامل الإنسانية وحركة الطيران، كما اســـتجوبت اللجنـــة طياري القوات الجوية، مهندسين، فنيين، إداريين، واعدت عددا من التقارير الأولية وتقارير الأداء للجنة السودالية اليوغندية المشتركة. قامت الجنة السودانية بـــإجراء مقابلات مع أشخاص من ذوي الاختصاص في يوغندا، كينيا والسودان بمن في ذلك قيادات من الحركة الشعبية في الخرطوم وجوبا.

أسباب الحادثة

في خاتمة عمل اللجنة تم إعداد التقرير الفني النهائي من قبل السيد ادوارد كيتيل (رئيس قسم المتفجرات في شعبة امن الوطن في الولايات المتحدة)، الســـيد روبينـــا كرنيا (محلل تقني في معمل التحليل الحكومي في يوغندا)، العقيد اليو ايني (مهندس عسكري – الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) وخلص التقرير إلـــي: (أن الفحص الذي اجري بواسطة اللجنة المذكورة والمكونة مـــن ثلاثـــة أشـــخاص يمثلون يوغندا والولايات المتحدة والسودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان) قـــد أوضح إنه من وجهة نظر فريق المتفجرات والمقذوفات ليست هناك أي دليل علـــي أن هناك جسم متفجر أو سلاح ناري أو صاروخ قد تسبب في تحطم تلك الهيلكوبتر). وقد كان نص تلك الفقرة باللغة الانجليزية كما يلي:

(It is the opinion of the explosives and ballistics team that there is no evidence that an explosive device, firearm or missile was involved in the crash of this helicopter)

خلصت اللجنة أيضا إلي أن الأسباب المحتملة لسقوط الطائرة هي:

فشل الكابتن في تحديد المواقع الأفقية والرأسية اللازمة مما نتج عنه سوء تقدير وعدم القدرة علي الطيران فوق تلك المرتفعات.

قرار الكابتن مواصلة الطيران في ظروف وأحوال جوية سيئة.

ضعف فاعلية أجهزة عمليات الطيران.

أما عن الأشخاص الذين قضوا نحبهم في الطائرة إضافة إلي السودانيين الذين سبق ذكرهم في غير هذا المكان فقد كانوا علي النحو التالي:

العقيد بيتر نياكيرو – الطيار.

النقيب بول كيمبي – مساعد الطيار.

الرائد باتريك كيغوندو – مهندس طيران.

الملازم جونسون مونانورا – مهندس طيران.

الآنسة ليليان كاجاي – مضيفة.

العقيد حسن كيزا – فني إشارة.

السيد سام باكوا – مراسم الدولة.

الحركة الشعبية بعد رحيل قرنق

مثل رحيل قرنق عبئا كبيرا علي الحركة الشعبية فقد ترك حركة بناها خلال اثنتين وعشرين عاما دون ترتيب لذلك الحدث فقد كان قدرا في وقت بدأت فيه الحركة مرحلة جديدة كانت خاتمة للعمل المسلح وبداية للعمل السياسي الصرف الذي يهدف إلى نشر فكر الحركة في القطر كله وليس السودان ولكن وفاة القائد وما صحبها من أحداث ألقت بظلال سالبة علي مجمل قضية الوحدة بين الشمال والجنوب دعك من قبول فكر الحركة فيما تسميه بالمناطق المهمشة.

وفي ندوة نظمها القسم السياسي بصحيفة الرأي العام السودانية واستضافت فيها مجموعة من قيادات الحركة اتضح للجميع حجم الفراغ الذي تركه غياب شخصية قرنق الكاريزمية فقد قال مالك عقار القيادي بالحركة أن البعض يربط بين شخصية قرنق والحركة وأن رحيله هو رحيلها ولكن ذلك ليس صحيحا ولكن ظروف النشأة الجغرافية للحركة أصبحت عاملا سالبا في نظر البعض رغم أنها تكونت لبناء سودان

جديد شاملا لكل القطر وقد بدأت تكوينا عسكريا ثم تحولـت إلـي تنظـيم سياسـي عسكري بعد أحد عشر عاما من قيامها، وأوضح أنه من دراسة مراحل قيام الحركة يمكن القول أن رحيل قرنق لن يقصم ظهرها فقد نجحت في امتحانات صعبة جدا قبل رحيله، صحيح إنه كان رمزا أساسيا في تسييرها لا في ذاك الوقت الحرج، لكنه لـم يكن يقودها بالطريقة الانفرادية التي كان الناس يتصورونها، كان يسير كمؤسسـة، لقد كان دوره في الحركة محورياً لكونه شخصية مرموقة، ومع قدراته فقد كان يقود الحركة بمؤسسية، هذه المؤسسية ساعدت الحركـة علـي عبـور كـل المراحـل والامتحانات الصعبة التي مرت بها ولا داعي للخوف علي مستقبل الحركة كحركـة سياسية فان الحركة بموت قرنق لن تضعف لأن رحيله هو تحد لأعضـائها لتوحيـد جهودهم للسير علي طريق الوحدة وطريق بناء السودان الجديد.

في ذات السياق قال منصور خالد أن الحركة سلمت الراية للشخص الطبيعي بعـد موت قرنق وهو نائبه سلفاكير وان منهجه ورؤيته سيكونا مستمرين وانه سيسـير علي درب قرنق وشدد علي السير في طريق المبادئ والأفكـار والسياسـات التـي يتبناها. وقال إن ما تم القيام به بعد وفاة قرنق كان ردة فعل طبيعية للحدث الزلزال، وكان بعضها مخالفا للقانون وهو شي مرفوض من قبل الحركة. أما الحـديث عـن الشماليين في الحركة فالحركة ليست مكونة علي أساس قبلي وأن نفس الأشـخاص الذين يشككون في فكرة السودان الجديد يروجون لانقسام الحركة علي أساس عرقي، ولون أن الحركة انفصالية لأنهت التفاوض عند مشاكوس لأن المفاوضات التي دارت بعد مشاكوس كانت كلها تتناول أمر السودان الواحد مثل قضايا المنـاطق الـثلاث، التحول، النقابات، وهي قضايا لاتهم الجنوب فقط.

. لام أكول أجاوين قال الحركة فريدة من نواحي كثيرة هي حركة ثورية بدأت ليس ككل الحركات الثورية منغمسة في الفكر الذي تدعو إليه، وإنما بدأت بمجموعات من المزارعين والطلاب والعسكريين وما إليهم وكان لبدايتها اثر كبير في مسارها لأنها أولت اهتماما كبيرا في الجانب العسكري، كما أن طبيعـة السـودان جعلـت البيئـة

الاجتماعية والجغرافية عنصرا من عناصر اتخاذ الموقف ضد الحركة، فكثيرون كانوا يتوقعون من حركة قامت في الجنوب أن تكون انفصالية، وحينما اكتشفوا أن موقف الحركة غير ذلك، كان هذا مثار انبهار في الشمال، ولكن هذا الانبهار لم يرافقه انضمام ملحوظ للحركة من قبل الشماليين، ولا يمكن عزل الهدف عن الوسائل، لأنه لم يكن هناك اهتمام من الشماليين بالانضمام للحركة ويصفونها بأنها حركة انفصالية جنوبية، وأنها ارتبطت (الحركة) باسم قرنق فان كان وحدويا أو انفصاليا فان الحركة تكون تابعة له وهذا افتراض غير صحيح، وأضاف أكول أن التخوف من توجهات الحركة ومصيرها قد تمت الإجابة عليه في نيوسايد عندما اختارت الحركة سلفا كير رئيسا وخرجت ببيان به عدة نقاط، منها أن الحركة لن تغير مبادئها وإنها ملتزمة بها، كما دعت القيادة لتهدئة الأمور وعدم إحداث ما يهدد السلام ثم ضبط النفس لتفويت الفرصة علي أعداء السلام لها من الرصيد مما يؤهلها للمضي للأمام.

وعن مصير الشماليين في الحركة قال الواثق كمير أن التساؤل عنهم في الحركة إن كان عن شفقة أو موضوعية فان السؤال المهم هو ما هو مصير اتفاقية السلام وما مصير المحافظة علي السلام بعد غياب قرنق وما هو مصير السودان الجديد الذي يهم كل السودانيين وخاصة الشماليين، وقال إن إبعاد الشماليين في الحركة لا يمت للحقيقة بصلة وقال إنه إذا أبعد الشماليين عن الحركة فأنها ستتحول إلي حركة جنوبية صرفة.

من جانبه قال ياسر عرمان إن رحيل قرنق سيؤثر علي الحركة وقضايا السلام والتحول الديمقراطي والتنمية، ولكن الحركة الشعبية لن ترحل فقد جاءت من رحم الانانيا وأن قرنق هو رائد التأهيل النظري والعملي في قضايا السودان والسودان القديم بلا منازع، وقد ربط بشكل كبير بين نضال الأنانيا الأولي التي أتي منها وفكرة السودان الجديد وهي ضرورة موضوعية لدولة فيها 500 قبيلة وفيها كل الديانات لذلك فإن هذا الفكر لن يحارب وسوف يظل إلي أن يتخلي كل إنسان عن التحيزات العرقية والدينية في هذه البلاد، وقال لو إن قرنق ولد من أب وأم من وسط السودان لتغيرت الصورة، ولكن التحيزات العرقية والدينية حالت دون ذلك، وقال إن قرنق بعد رحيل المهدي أعظم

شخصية في السودان وأن غيابه مؤثر جدا وسوف يأخذ السودان من بين 50-100عام لكي ينتج شخص مثل قرنق والإمكانيات والمؤهلات التي توفرت له.

أورد موقع سودانيس أونلاين لقاء أجرته صحيفة إيلاف الأسبوعية مع البروفيسور حسن مكي المفكر والمحلل السياسي حول توقعات للحركة بعد الرحيل المفاجئ لقائدها ومؤسسها وتأثير ذلك علي الجنوب بصفة خاصة والسودان بصفة عامة قال إن موت قرنق يعني الموت السياسي للشماليين في الحركة، والمسالة الثانية أن موت قرنق يعني انتهاء وانتفاء البعد العالمي للحركة الشعبية كثورة أفريقية، كان من أهدافها أن تحكم السودان كله شماله وجنوبه، فالقيادة الجديدة للحركة الشعبية لن تكون من بين أولوياتها حكم الشمال، ولا حتى المساهمة في حكمه، كما لن تكون من أولوياتها قضايا دار فور والشرق، كما توقع أن تخرج قضية آبيي الجديدة المزعجة والمثيرة للجدل علي النحو الذي اقترحه الخبراء الأجانب الأعضاء في اللجنة المشتركة حيث إنه وفقا للخارطة الجديدة التي دفعت الحدود شمالا نحو خط العرض 14 وجعلت البترول السوداني كله في الجنوب، وتوقع أيضا أن تتمسك الحركة بتقرير الخبراء كمرجعية نهائية بعكس رأي المؤتمر الوطني الذي يتمسك بحدود 1956م التي تجاوزها تقرير الخبراء.

ولكن بعض توقعات البروفيسور صدقت وبعضها لم تتأكد صدقيته حيث حافظت الحركة علي علاقاتها بإرتريا واهتمت بالمشاركة في حكم الشمال وفق النسب المخصصة لها وان كان اهتمامها الجماهيري قد تراجع بناء علي تأثير الأحداث واهتمت أيضا بمشكلة دارفور حيث شاركت ضمن وفد الحكومة في الجولات الأخيرة من مفاوضات ابوجا وحتى بعد توقيع الاتفاقية من قبل مني أركو مناوي ورفض خليل إبراهيم وعبد الواحد محمد نور التوقيع سعي سلفاكير لعقد لقاء بين زعماء حركات دارفور المسلحة في آبيي ولكن غياب عبد الواحد محمد نور افشل اللقاء الذي تم بحضور مني أركو ميناوي في 2006/6/4م، غير إنها كما تنبأ تمسكت بتقرير آبيي ولم تتم معالجة الأمر حتى إعداد هذا الكتاب وان كان هناك اتفاقاً لخيارات أربع لحل

المشكلة تم التداول حولها في اجتماعات الشريكين التي التئمت بقاعة الصداقة بالخرطوم في مايو2006م.

التحدي الفكري - السودان الجديد أم جنوب السودان

دخل الدكتور قرنق تاريخ السياسة السودانية من بابه الواسع ضمن عدد محدود من الزعماء الذين مروا علي السودان في تاريخه الحديث وأسهموا بقدر كبير في تقرير مصائره، وقد استطاع قرنق فرض قواعد جديدة في اللعبة السياسية تمثلت في القدوم من الهامش بلا سند مركزي أو طائفي أو قبلي ولا يشاركه في ذلك سوي بعض زعماء الحركات الوطنية الحديثة الذين لا يتجاوزون الاثنين أو ثلاثة صعدوا دون الحاجة إلي مباركة قبيلة أو طائفة، غير أن رحيله المبكر لم يمكنه من تطبيق أطروحاته في الواقع السياسي فسنوات الحرب لا يمكن اتخاذها معيارا لمدي النجاح والإخفاق في تنفيذ الأفكار وترك رحيله أسئلة حيري تنظر الإجابة من الحركة الشعبية، لان دوره كان مركزيا وحاسما في تحديد رؤيتها الفكرية وموقفها السياسي للدرجة التي دعت البعض لمحاولة اختزال مضمونها الفكري والسياسي والتنظيمي في شخصه رغم أن بالحركة شخصيات تعد ضمن قائمة مفكري السودان سواء اختلف الناس عليها أم اتفقوا.

اعتمد فكر قرنق علي ما سمي بالسودان الجديد وتحولت الحركة من حركة رفض جنوبية صرفة إلي حركة لها رؤيتها الخاصة بمشاكل السودان والتي بدأتها بمانفستو 1983م ذو التوجه الاشتراكي والذي يدعو إلي تحرير القطر مما تسميه الحركة طغمة الأقلية الحاكمة في الخرطوم وتأسيس سودان اشتراكي ديمقراطي، ورغم التقلبات التي تعرضت إليها تلك الأفكار من تجميد للمانفستو ثم إلغاءه نتيجة لانهيار الشيوعية في روسيا وإثيوبيا إلا أن أطروحات الحركة اللاحقة دارت حول نفس المنهج وان لم تختط وثيقة أشبه بذلك المانفستو فخطابات قائدها إلي وفاته كانت تحمل نفس الأفكار ومن بينها آخر خطاب له ألقاه في مؤتمر الفيدرالية في بروكسل في2005م.

إن ما مثل سنداً لدعوة الحركة تلك أن السودان دولة ذات بنية هشة ولا تزال في طور التكوين، كما أن السنين التي أعقبت الاستقلال قد شهدت تدهوراً في الخدمات العلاجية والاقتصادية والاجتماعية، أثرت علي وجدان الشعب السوداني ردحاً من الزمن، ورغم محاولات الإصلاح والتنمية إلا أن تركيز تلك الخدمات علي قلتها في مركز البلاد وما حوله جعل الكثيرين يتمترسون وراء واجهات هدامة القبلية والجهوية حتى في الأوساط المثقفة مما جعل المجتمع السوداني نفسه يتراجع من مجتمع مدني حديث إلي مجتمع قبلي في اعلي مستوياته.

عامل آخر ساعد في إيجاد أرضية للحركة هو شيوع مفهوم المناطق المهمشة الذي أوجدته الحركة، وشكل حيزا مقدرا في مفردات السياسة السودانية، بل واللغة اليومية المتداولة بين أفراد الأسرة الواحدة رغم أن بعض المثقفين من أبناء تلك المناطق المسماة مهمشة كان لهم أيضا دورا في الأزمة حين لعبوا دور الوسيط العرقي لتأليف القبائل للتعامل مع الحكومة المركزية أو لتأليبها ضدها واتخذ ذلك لاحقا شكل النزاعات المسلحة كما هو سائد في أنحاء كثيرة من البلاد.

إن أفكار الحركة ذات الصبغة القومية المتمثلة في السودان الجديد قد واجهت امتحانا عسيرا بموت مؤسسها ويتطلب ذلك عملا ضخما كالذي كان يقوم به في حياته فقد كان يقول إنه في سعيه لتحقيق ذلك الهدف يمكنه أن يستصحب الجنوبي الانفصالي ليغير له الوضع في الجنوب ولا يطالبه بالزحف معه شمالا ولكنه سيقود من يقتنع بالفكرة لتعم كل السودان وتعيد تركيبه وفقا لمعايير جديدة يكون الجنوبيون شركاء فيها بالتنسيق مع قوي الأطراف الأخرى في الشرق والغرب لتنتهي سيطرة المركز وهذه رؤية مثيرة للجدل حتى في الأوساط الجنوبية قبل وفاة قرنق فاتفاق الناصر في عام 1991م كانت أجندته الأساسية الانفصال وحتى عند توقيع اتفاقية السلام في 2005م كان بند الاستفتاء حول تقرير المصير للجنوب وحدة أو انفصالاً ركنا أساسيا وجد التشجيع من الكثيرين، وحتى تنتهي سنوات الانتقال الست فإن مآلات الأمور سوف تتأرجح بين أجندة الحركة الجنوبية البحتة والمشروعات القومية

التي تحتاج إلي اجتهادات كبري وتضحيات جسام افتقدت دفعاً أساسيا من قائد الحركة المؤسس رغم أن الحركة تضم في عضويتها ممثلين لكل اتجاهات السودان الجغرافية.

تأثيرات الغياب علي الاتفاقية

جاء رحيل قرنق كما سبق ذكره بعد فترة وجيزة من الدخول في عملية تطبيق اتفاقية نيفاشا، وقبل أيام معدودة من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي نصت عليها الاتفاقية وشاركت فيه الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني والقوي السياسية الشمالية والجنوبية الأخرى وفقا للنسب المحددة. كانت الاتفاقية مليئة بالتفاصيل والجداول الزمنية والمطالبات والموازنات والترتيبات، وهي بذلك تحتاج إلي مزيد من الثقة والى تفاهمات بين قيادات الشمال والجنوب والالتزامات المتبادلة، والقدرة العالية للوصول إلي حلول وسط لتلك المطالبات التي سبق ذكرها، بالإضافة إلي خطط عمل مشتركة لجذب تأييد المواطنين في ربوع البلاد المختلفة للوحدة الوطنية والسعي لأن يكون خيار الجميع عند نهاية الفترة الانتقالية هو الوحدة.

غير أن من العوامل التي تساعد في التطبيق أن خليفة الراحل قرنق الفريق أول سلفا كير ميارديت من الذين سهروا على تفاصيل التفاوض طيلة السنوات التي سبقت توقيع الاتفاقية وعلي إلمام بكل تفاصيل بروتوكولاتها مما يساعد كثيرا في الوصول إلي فهم مشترك في التطبيق ورغم ما تم الاتفاق عليه من جداول إلا أن التطبيق نفسه يحتاج إلي إعادة جدولة واستصحاب معطيات جديدة تأخذ في الاعتبار تعقيدات الأمور. وبالرغم من شخصية قرنق الكاريزمية القيادية وتاريخه كقائد مؤسس تطلع إليه الكثيرين لتحقيق طموحاتهم، إلا أن خلافته لم تكن موضع نزاع بين قيادات الحركة رغم توفر إمكانية نشوب نزاع بسبب رحيله المفاجئ، أو يعلن القادة الجدد خيار الانفصال من جانب واحد كخيار متوقع قبل نهاية الفترة الانتقالية، وقد أظهر سلفاكير كما سبق ذكره تعاونا مع أطراف الحكومة الأخرى لبناء سودان ما بعد السلام وقد تمثل ذلك المسار بالفعل من الانتقال السلس للقيادة فور رحيل قرنق، ورئاسته لحكومة

الجنوب ومن ثم أداءه القسم نائبا أول لرئيس الجمهورية. بل وشهدت الفترات اللاحقة حلا لمشاكل الفصائل الجنوبية المسلحة التي أمهلتها الاتفاقية مدة ستة أشهر للاختيار بين الانضمام للقوات المسلحة أو الجيش الشعبي لتحرير السودان فانضــمت كبــري فصائلها بقيادة فاولينو ماتيب إلي الجيش الشعبي وترقي فاولينو إلي رتبــة الفريــق وأصبح نائب لقائد الجيش الشعبي وأعاد نشر قواته في مواقع الحركــة، كمــا شــهد عملية انسحاب القوات المسلحة من الجنوب وقوات الحركة من شرق السودان انسيابا مقدرا وفوق ذلك كله تم إعداد دستور خكومة الجنوب والحكومات الولائيــة وتشــكيل الحكومات علي هذين المستويين والاتفاق علي موضوع العاصمة القوميــة وإجــازة دستورها وتشكيل حكومتها والاتفاق علي أنصبة الجنوب من الثروة البترولية وفق ما اتفق عليه ولا تزال الاتفاقية تسير كما ينبغي حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

الخاتمة

خاتمة

إشتمل هذا الكتاب على دراسات تحليلية حول حركات المعارضة التي قامت تناهض نظام مايو على مدى أكثر من عقد ونصف من عمر الزمان. تتصدر هذه الدراسة مقدمة حول نظرية صراع السلطة في القارة الأفريقية ودول الجوار وتكشف كيف أن تجربة الدولة القطرية الحديثة تتعرض لمشكلات ما تزال تتداعى بسبب التركيبة العرقية الثقافية للمجموعات الأفريقية التي تحاول أنظمة الدول القطرية أن تحجمها داخل أطر تسمى الحدود السياسية. وقد نتج عن ذلك كثير من التوترات داخل وبين هذه الدول، أما التوترات الداخلية فمن أهم مظاهرها تعرض أنظمتها السياسية لتدني (الشرعية) التي تكتسب من القبول الاجتماعي الذي تمنحه إياها نفس هذه المجموعات. أما التوترات بين هذه الدول فينتج عنها مشكلات قضايا الحدود بين الدول المجاورة. قضايا الشرعية التي غالبا ما تنشأ كنتيجة لها حركات المعارضة تلقى بظلالها على وحدة وتماسك المؤسسة العسكرية وتعرضها لاستقطاب، يرفع من قابليتها لظاهرة الإنقلابات العسكرية كنمط أفريقي في تداول السلطة يتكرر بمعدلات عالية لا يكاد يستثني بلدا أفريقيا.

والبحث هو محاولة لدراسة ظاهرة المعارضة السياسية عبر حالة السودان في إطاره الأفريقي في الحقبة السياسية المعروفة بالحقبة المايوية الممتدة لمدى عقد ونصف من تاريخ الحكم الوطني للبلاد. وهي أطول حقبة يحكم فيها البلاد نظام سياسي واحد تمتع بمرونة أكسبته قابلية عالية للتعامل مع مختلف أنماط المقاومة والمعارضة والتي إنتهج معظمها العمل المسلح سبيلا للتعبير عن نفسها. وهو دراسة مقارنة لحركات المعارضة من منظور العلوم السياسية الذي يتناول مرامي هذه الحركات من حيث الأهداف والمناهج، ومن حيث صلتها ببعضها البعض، ومن ثم أثرها العام على الخط السياسي لنظام مايو الذي قامت من أجل مناهضته.

وقد تقدم في الخطة الأساسية للبحث أن المعالجات العلمية للحقبة السياسية التي

أعقبت أكتوبر 1964م من تاريخ السودان السياسي ما تزال قليلة. وذلك ربما لأنهــا تحتاج إلى معاملات من منظور العلوم السياسية أكثر منها إلى معاملة مــن منظــور علم التاريخ.

ينظر هذا البحث إلى السودان كحالة أفريقية اتخذت فيها المعارضــة السياســية المسلحة أشكالا مختلفة صنفها إلى حركات شعبية وانقلابات عسكرية وحركات قومية وهي تغطي أغلب حركات المعارضة التي قامت في الفترة من 1969م – 1985م. أما الحركات الشعبية فقد كانت تحركها دوما القوى اليمينية للأحزاب الكبرى المتحالفــة في شكل (جبهة وطنية سودانية) وقد عكست هذه الحركات الشعبية حراكا جماهيريا وانفعالا ظاهرا في مناهضة النظام المايوي الذي لم يوفر جهدا في إخمادها حركة تلو أخرى. أما الإنقلابات العسكرية فقد كانت تستند إلى قواعــد جماهيريــة ذات صــلة (بدرجات متفاوتة) بالأحزاب العقائدية اليمينية أو اليسارية. أما الحركات الإقليميــة المسلحة فقد كانت أحد روافد المعارضة السياسية خلافا لكثير من النماذج الأفريقيــة التي يكون فيها هذا النمط هو الصفة المميزة لحركتها السياســية عمومــا لاســيما المعارضة.

وقد صنف البحث المراحل التي مر بها نظام مايو والتي كانت كل مرحلــة منهــا تبدأ بحركة من حركات المعارضة المسلحة. يذكر البحث في هــذه المراحــل مــايو الأولى في الفترة من 1969م – 1971م وهي فترة الآباء المؤسســين لمــايو فــي طورها المتحالف مع الحزب الشيوعي وهي فترة انتهت بانقلاب هاشم العطا 1971م، ثم مايو الثانية في الفترة 1971م – 1975م وهي فترة المايويين الخلصاء وتنتهــي بحركة المقدم حسن حسين، ثم مايو الثالثة 1975م – 1983م وهي فترة المصالحة الوطنية وتفاعل القادمين والقدامى في أورقة التنظيم السياسي وتنتهي بحركة العقيد جون قرنق 1983م، ثم مايو الرابعة 1983م – 1985م وهي الفترة المميزة بإعلان قوانين الشريعة الإسلامية وتنتهي بالانتفاضة الشعبية. شاهدنا فــي هــذا أن هــذه

المراحل على هذا النحو تقف دليلا على الأثر القوى لحركات المعارضة على المسار السياسي للحقبة المايوية.

قامت هذه الحركات في كنف نظام شمولي اكتسب مرونة متدرجة تمكن من خلالها استمالة كل ألوان الطيف الحزبية في العملية السياسية للمشاركة معه في فترات مختلفة من عمره الطويل. نقول أن النظام كان قد استفاد من معاركه ضد حركات المعارضة في تجميل وتعديل مساره السياسي بما يتوافق مع تطلعات البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة الشيء الذي كلفه عدة ترتيبات إدارية وأمنية وتعديلات دستورية وتحويرات طالت حتى رئاسة الوزراء. غير أن السياق العام لحركة التعديل في المسار السياسي كانت تنزع دوما نحو أسلمة الحياة العامة بدأ هذا بعد انقلاب هاشم العطا 1971م الذي اقتضت الحملة الإعلامية ضده استخدام الدين. وتكرس هذا الاتجاه بعد انقلاب حسن حسين 1975م الذي كان أول انقلاب عسكري في تأريخ السودان الحديث بأجندة إسلامية واستمر هذا الدفع بعد اتفاق المصالحة الوطنية في 1977م الذي استأنف بموجبه الناشطون الإسلاميون حركتهم داخل المجتمع. ليصل إلى قمته في العام 1983م الذي أعلن فيه النظام تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في البلاد.

أما حركات المعارضة ذات الأجندة (الاجتماعية) الإضافية فهي الحركة الشعبية لتحرير السودان واتحاد عام جبال النوبة، وهما حركتان تنطلقان من إقليمين ذوي خصوصية ثقافية (ومن ثم سياسية). الحركة الأولى بقيادة العقيد جون قرنق ورثت تقليد طويل في الحرب الأهلية منذ منتصف الخمسينات، وأضافت أبعادا دولية للصراع بعد أن تحولت إلى حركة ايديلوجية حتى بعد نهاية الحرب الباردة، وما زالت تداعياتها تتفاعل حتى اليوم. والحركة الثانية هي أقل عمرا ومن ثم خبرة في العمل المعارض، ولذلك أضطرت للتحالف مع سابقتها استفادة من الخبرة والعلاقات التي طورتها الأولى أبان تحولها إلى الخط الأيدولوجي. ولا تزال هاتان الحركتان تؤثران

على مجريات السياسة السودانية على مر الحقب والأنظمة والحكومات. وسيظل تقويم اثرهما مرهوناً لعلاقات السودان بدول الجوار التي ظلت تقدم دعماً مادياً ولوجستياً يتناسب وهذه العلاقة.

أما التطور الأخير للعنف السياسي في السودان فهو الآثار التي تمخضت عن الأحداث المعروفة بأحداث الإثنين الأسود عقب وفاة الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان التي وقعت إتفاق السلام الأشهر في تاريخ السودان (إتفاقية السلام الشامل) يناير2005م.

إن وفاة زعيم أو قائد وفقده من على المسرح السياسي ليس شيئاً سهلاً على الحركة التي يقودها لاسيم، إن ردت الفعل التي صاحبت حادث الوفاة كانت تنطلق من الشك حول أن الحادث ربما كان مفتعلاً ومن ثم ينقلب إلى حادث إغتيال.

الملاحـــق

الملاحــق

ملحق رقم (1)

رسالة السيد الهادي المهدي إلى الأمة السودانية في 26 مارس 1970م قبل يوم واحد من بدء المعركة مع القوات الحكومية.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جماهير شعبنا الكريم

لقد أوضحنا موقفنا من الحكومة الراهنة في صبيحة إنقـلاب 25 مــايو 1969م وظللنا نوضحه مراراً وتكراراً وأخذت الحكومة تتظاهر بالرغبة في الإتفاق والتفاهم وظللنا حتى بعد إعتقالهم لأبننا الصادق المهدي الذي بعثناه إلى الخرطـوم لوضــع الأسس والخطوط العامة للإتفاق المزمع والذي كنا نرجو من ورائه تحقيـق وحـدة الصف الوطني التي من أجلها تذرعنا بالصبر وإحتملنا الكثير لأنها السـبيل الوحيـد للإستقرار المنشود وتجنيب البلاد ويلات الفتن والحروب الأهلية.

لذلك وعندما أذيع نبأ زيارة السيد نميري لمنطقتي النيل الأبـيض والأزرق سـارع المواطنون إلينا من مختلف مناطق النيل الأبيض والأزرق يعبرون عـن رغبـتهم فـي إستغلال هذه الزيارة للتعبير عن رأيهم في الحكم.. وهي في رأينا تعكس إرادة الأغلبية العظمي من أبناء السودان ولذلك وعندما إتصل بنا رسمياً بخصوص زيارة السيد نميري وضحنا هذا الأمر وإعترضنا مبدين عدم الموافقة على زيارة كهذه لمناطق النيل الأبيض والجزيرة أبا بصورة خاصة، وذلك لما يترتب على هذه الزيارة من نتائج وخيمة.

بدأت الزيارة وكانت نتائجها كما رأينا في معارضة الأمة السودانية لهذه الحكومـة، وبعد المظاهرات العدائية التي شهدها السيد نميري ومرافقوه في مختلف المناطق تـم تعديل برامجه وإلغاء زيارة العديد من المناطق، وظللنا نراقب الأحداث مشفقين علـى الموقف، وبينما كنا على ذلك الحال أدهشنا أن نعلم إقتحام الجزيرة من ناحية الجسـر فنهضت إليها جماهير غفيره من الأنصار حالت بينها وبين دخول الجزيرة أبـا لفتـرة

أربعة ساعات بعدها أبدى قائد القوة رغبته في مقابلتنا ليبلغنا رسالة، ولما بلغنا بهــا أبدينا القبول، وحدثنا القائد وزميلاً له وعبرا عن حرصهما على وحدة الصــف وعــدم سفك دماء السودانيين وطلب منا أن نبدي له مأخذنا وإعتراضاتنا على الوضع القــائم لينقلها إلى باعثيه ولقد لخصنا له ذلك في النقاط التالية:

إزالة الواجهة الشيوعية للحكم.

إزالة التدخل المصري الليبي وعملائه.

وضع مسودة الدستور الإسلامي وإجازتها بإستفتاء شعبي.

إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الأبرياء وعلى رأسهم السيد الصادق المهــدي وتقديم كل من وجه إليه إتهام محدد للقضاء.

حل الإتفاقيات التي عقدت أخيراً والتي تمس الســياده الســودانيه أو السياســات الوطنيه وتعتبر لاغيه.

وبعد إنتهاء المقابلة إنسحبت القوة في حوالي الساعة الثالثة مساء، وقد تم التوقيع على هذه النقاط من جانبنا ومن جانب الضابطين العقيد/ أحمد أبو الدهب، والرائــد/ عثمان الأمين.

ونحن الآن وبعد أن ظهرت بصورة عامة هذه الرغبة الشعبية الواضحة التي إنــتظم المواطنين في مظاهراتهم وتجمعاتهم في مناطق النيل الأبيض كلها بصورة عامــة، والجزيرة أبا بصورة خاصة وبعد هذا ننتظر مــنهم أن يســتجيبوا لهــذه الرغبــة ويخضعوا لهذه المبادئ التي ظللنا ننادي بها وينادي بها المواطنــون جميعــاً ولــن يرضي المواطنون، ولن نرضي بأي شئ دون هذا، لأننا قد عاهدنا الله أن لا نرضي بإنتقاص أي حق من حقوق الله ولا من حقوق الشعب الكريم في حريتــه وكرامتــه وسيادته، والله ولي التوفيق.

الجزيرة أبا في يوم الخميس 26 مارس 1970م

المفتقر إلى مولاه

الهادي عبدالرحمن المهدي

ملحق رقم (2)

تم الإتفاق بين الجبهة الوطنية السودانية المعارضة والسلطات الليبية

أبريل 1974م (لندن)

أرسلت القيادة الليبية وفداً لإجراء حوار مع الصادق المهدي مكوناً من الإخوة: أبوزيد درده، صالح الدروفي، وبشير سعد وآخرين فإنعقد إجتماع ضم هؤلاء والإخوة الصادق المهدي وزميله وتم الإتفاق الآتي:

ليبيا تساعد الجبهة السوداني في نشاطها المعارض للنظام السوداني على أن تقرر الجبهة السودانية وسائل المعارضة ولا تدخل ليبيا طرفاً مباشراً.

مبادئ المعارضة السودانية مبادئ عربية إسلامية إشتراكية وهدفها أن تحقق الوحده العربية وتكون العلاقة بين ليبيا والسودان داخل إطار ميثاق الجبهة السودانيه.

الخطوات الوحدوية المحددة يقررها الشعب السوداني بإستفتاءات حرة وتلتزم الجبهة السودانية بمناشدة الشعب السوداني أن يقبل بإرادته الحرة الوحدة السودانية الليبية كخطوة في سبيل الوحدة العربية وأن يطرح للشعبين السوداني والليبي نوع الوحدة ومراحلها لإتخاذ قرار شعبي حر لا فوقي مفروض.

أن تساعد ليبيا في تدريب وتسليح قوات المعارضة السودانية، وبعد الإجتماع قرر الأخ الصادق المهدي إنتداب الأخ حسين الهندي ليكون حلقة الوصل بين الجبهة السودانية والقيادة الليبية.

ملحق رقم (3)

بيان المقدم حسن حسين (سبتمبر 1975م)

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد الله رب العالمين هو الأول والأخر والذي به وحده النصر والذي هو وحده الآخر من قبل ومن بعد.

أيها المواطنون:

السلام عليكم ورحمه الله أجمعين وبعد

حين قامت ثورة مايو وعدت الناس بالحرية والعدل والوحدة الوطنيه والإستقرار فكان نصيب الحكومة في مهدها القهر والإضطهاد منذ البداية، وصادرت حرية الفكر والتعليم، وأغلقت الجامعة الإسلامية وأغلقت منابر الحرية في جامعة الخرطوم في الوقت الذي أطلقت فيه أيدي الإنتهازيين الأفسدين والعملاء والسفهاء، سقط المجاهدون المخلصون ضد الإستعمار، وظلت السجون ما تزال ممتلئة بأخيار الناس وتحولت بذلك جمهورية السودان الديمقراطية إلى دولة جواسيس بوليسية لا يفصح الناس فيها عن شكواهم إلا بعد التلفت كما صودرت حرية المواطنين السياسية وصودرت كذلك أموالهم وشردوا من أعمالهم حتى ملؤا الآفاق وأزهقت أرواحهم ودفنوا أمواتاً ووری التراب أحياناً عليهم. ولم تترك الثورة المشؤومة دعامة للعدل إلا وهدمتها وإضطهدت المواطنين في أنحاء السودان وأعلنت أنها بذلك حققت الوحدة الوطنية وحين إمتدت أيدي إخواننا الجنوبيين إلى الشمال لم تمد لها الثورة المشؤومة أيدي مرفوعة لتصافحها إلا أيدي قذرة مرتعشة ملطخة بالدماء ثم أحالت تلك الثورة المشؤومة ما كان يرجى من إستقلال إلى فوضي وإضطراب غرقت فيه أجهزة الحكم جميعاً وإكتسحت موجاته العالية حرمة القضاء وتماسك البوليس وكرامة الخدمة الوطنية وغزت صفوف الجيش وأفقدته صفته اللازمة في ربطه وإنضباطه وأفسدت أجهزة العلم والتربية ثم صادرت أموال الناس وجمعت

الضرائب حتى من أفواه الجائعين وبعثرت كل ذلك جميعاً متعاً على موائد احتفالاتها التي لا تنقطع ورشاوى لسدنتها وجواسيسها حتى عم الفساد وحل الشقاء والغلاء محل الرخاء وصادقت قوانينها على ذلك في ضلال. وكان لهم بالمرصاد لم يسمعوا لنصح وإستكبروا إستكبارا.

أيها الشعب السوداني الكريم، نيابة عنكم آمر بالآتي:

حل الإتحاد الإشتراكي.

حل مجلس الشعب.

حل مجلس الوزراء.

حل جهاز الأمن القومي.

حل جهاز توتو كورة.

نيابة عنكم آمر بالإفراج فوراً عن جميع المعتقلين السياسيين في السجون.

أيها الشعب السوداني مبادئنا التي أقدمها لتلتزموا بها وتلتفوا حولها هي:

إستقلال الجامعة.

إستقلال القضاء.

حرية الصحافة.

حماية البلاد ضد الفاشية.

إقامة ديمقراطية سلمية.

نستودعكم الله في رحاب الديمقراطية الوطنية، والسلام عليكم ورحمه الله.

مقدم/ حسن حسين عثمان

المراجـــع

قائمـــة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1/ كتب:-

- آدم الزين، دليل الطالب إلى منهجية البحث وكتابة الرسالة الجامعية في العلوم الإجتماعية، جامعة الخرطوم، 1998م.
- الصادق المهدي، أحاديث الغربة عن الثورة والإسلام والعروبة، دار القضـايا، بيروت 1976م.
- بابكر حسن مكي، النميري الإمام والروليت، بدون تأريخ، الكويت.
- جعفر نميري، النهج الإسلامي لماذا ؟
- جعفر نميري، النهج الإسلامي كيف ؟
- جمال عنقرة، حوار من أجل الثورة، مطابع الإهرام، مايو 1989م.
- حسن مكي محمد أحمد، الحركة الإسلامية في السودان (69- 1985م)، بيـت المعرفة، الخرطوم 1990م.
- حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، التطور والكسـب، الخرطـوم 1410هـ.
- روث فيرست، السلطة السياسية في أفريقيا والإنقلابات العسكرية، ترجمة خالد الكد، منشور على حلقات بمجلة الأشقاء، مارس-أبريل 1989م.
- سعد عباس توفيق ود الصادق الهادي المهدي، داخل خندق مضـئ: تـدريب الأنصار على السلاح، منشور في مجلة الأشقاء الخرطـوم، مـارس-أبريـل 1989م.
- عامر العقاد، وجاء مايو: دراسة للكفاح الوطني السوداني، دار الجيل، بيروت 1972م.
- عبداللطيف البوني، تجربة نميري الإسلامية فـي السـودان 1969م-1985م، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية، الخرطوم 1995م.

- عبدالخالق محجوب، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، دار الوسيلة 1987م.
- عبدالغفار محمد أحمد، السودان الوحدة في التنوع تحليل الواقع وإستشراق المستقبل، جامعة الخرطوم 1993م.
- عثمان المجمر، أخطر حوار مع زعيم الأنصار، مصلحة الثقافة، الخرطوم 1978م.
- محمد وقيع الله، الأخوان وسنوات مايو قصة وقائع الصراع والمصالحة، دار الفكر الخرطوم.
- محمد أحمد كرار، الحركة الوطنية والصراع مع مايو، دار الفكر 1985م.
- محمد أحمد كرار، الإنقلابات العسكرية في السودان، دار الفكر، الخرطوم 1988م.
- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، جامعة الخرطوم 1986م.
- محمد سعيد محمد الحسن، صناعة الحكومات في السودان 1954-1969م، مطبعة نصر، دمشق 1997م.
- محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي السوداني وإنقلاب 25 مايو، دار الزهراء، الخرطوم 1986م.
- محجوب برير، مواقف على درب الزمن، المطبعة العسكرية، الخرطوم 1989م.
- منصور خالد، السودان والنفق المظلم، أبرام للنشر، لندن 1985م.
- منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، دار الأمين للنشر، القاهرة 1993م.

2/ **رسائل ماجستير:**

- حسنين توفيق إبراهيم، (مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية (رسائل ماجستير (مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مايو 1985م.

- منال خوجلي الأمين (القوة والعنف في السياسة السودانية مع إشارة خاصة للجماعات الدينية في الفترة 1945-1985م رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 1969م.
- منال مطر يعقوب، (التنمية غير المتوازنة وأثرها في تطور الحركة السياسية بمنطقة جبال النوبة 19956-1997م رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم 1997م

3/ **مقالات صحفية:**

- التاج عثمان، (قراءة في كتاب من تاريخ الأخوان المسلمين في السودان)، صحيفة الرأي العام، الخرطوم 5 مارس 1998م.
- التاج عثمان، (عرض كتاب المصالحة الوطنية في السودان)، الرأي العام، عدد أول سبتمبر 1998م.
- حفية محمد نور الدائم، (أحداث في ذاكرة التاريخ محاصرة الجزيرة أبا)، صحيفة قلب الشارع، الخرطوم عدد 1997/7/9م.
- خالد زقل، (أسرار وخفايا المصالحة الوطنية)، الرأي العام الأعداد 4-5-6-14-15-17-19-25-27 أغسطس 1998م-1998/9/1م.
- سوزان شلبي، (19 يوليو 1971م بداية الأفول الكبير للحزب الشيوعي)، قلب الشارع، ملف منشورات في إعداد مايو – يونيو 1997م.
- سوزان شلبي، (مشروع قانون حل الحزب الشيوعي)، قلب الشارع، الخرطوم عددي 1-1998/1/8م.
- سوزان شلبي، (أحداث 1971م وإفادات الشهود)، قلب الشارع، 1998/3/30م.
- سوزان شلبي، (مقابلة مع فاروق كدودة حول حركة 1971)، قلب الشارع 18/أغسطس 1998م.

- سوزان شلبي، (حل الحزب الشيوعي حقائق كانت)، قلب الشارع، 1998/1/1م.
- عبدالملك عوده، (الأزمة الراهنة في أفريقيا)، السياسة الدولية العدد 82 اكتوبر 1985م، صفحة 83.
- كمال محمد الحسن، (أسرار لم تمت – حركة المقدم حسن حسين)، صحيفة قلب الشارع، الخرطوم ملف منشور في أعداد 97/12/13-98/1/17-98/1/27.
- محمد سعيد محمد، (ذاكرة التاريخ – الشريف حسين الهندي أسطورة السياسة السودانية)، أخبار اليوم 7 مارس 1998م.
- محمد أحمد كرار، (وثائق وأحداث واسرار السياسة السودانية)، 1930-1990م الشارع السياسي، 12 يوليو 1998م صفحة 5.
- مهدي إبراهيم محمد، (صفحات مطوية حول بواعث الهجرة (،صحيفة الراية، الخرطوم 1986/3/27م.
- نجوي الأمين، (الإنقلاب العسكري في يوغندا)، السياسة الدولية، العدد رقم 82 اكتوبر 1985م صفحة 169.

4/ مذكرات ومقابلات صحفية :-

- التلفزيون السوداني، مقابلات مع مهدي إبراهيم محمد من برنامج ايام لها إيقاع حول أحداث الجزيرة أبا يونيو 1994م.
- الرفاعي حمد وراق، (أوراق الحرس الجمهوري)، مذكرات منشورة في صحيفة الرأي العام عدد 16 يونيو 1998م.
- عادل سيد أحمد، (مقابلات مع الرئيس الأسبق نميري)، أخبار اليوم، أعداد ديسمبر 97- يناير 1998م.
- هاله محمد عمر، (قراءة في ملف المرتزقة يوليو 1976م)، مذكرات العميد (م) عبدالرحمن عبدالحفيظ، أعداد 97/12/31-98/1/7-98/1/14-98/2/18.

- يحيي عمر قرينات، (أسرار جديدة عن يوليو 1971م)، مذكرات شاهد على الأحداث، منشورات في صحيفة أخبار اليوم عدد 1998/1/23م

5/ **نشرات ووثائق :**

- خطاب الرئيس جعفر نميري أما المؤتمر القومي الثاني لإتحاد شباب السودان، بدون تأريخ.

- هيئة شئون الأنصار، النظام السوداني وتجربته السودانية سلسلة منشورات حزب الأمة، بدون تأريخ.

- وثيقة رقم ل م/د/1/393 مداولات الدورة الثالثة للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي السوداني 15/ مارس 1979م.

6/ **مقابلات :**

- مقابلة مع إبراهيم على إبراهيم 1998/12/7م من المشاركين في معسكر الجبهة الوطنية قندوت.

- مقابلة مع سليمان محمد عمر 1998/11/15م من المشاركين في يوليو 1976م.

- مقابلة مع شيخ الدين اسحاق 1998/10/7 من معتقلي أحداث يوليو 1976م.

- مقابلة مع علي إبراهيم علي 1998/12/7م من المشاركين في يوليو1976م.

- مقابلة مع نضال حسن حسين كريمة المقدم حسن حسين، ديسمبر 1997م.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية

- Daly and Awarded), Civil War in the Sudan, British Academic Press, London, 1993.

- Encyclopedia Britannica, volume 14-(pp.710-715).

- Jamie, Faiz Omar " The O.A.U.'S Mediating Role in some African conflicts During the Chairmanship of the Sudan (78-79), (Unpublished research University of Juba 1980.)
- Khalid, Mansour, John Garang Speaks, K.P.I Limited. London 1987.
- Mazrui, Ali, A. Violence and Thought, longmans, London 1969.
Ministry of Guidance and National Information, Perspective on the south, Khartoum, 1993.
- Sills, David (ed) , International Encyclopedia of Social Sciences, Collir Macmillan Publisher, London , Volume 14,1972.
- Thack, J.R Politics, Clays LTD, London 1987.
- University of Makerere, Political Science Papers, University Social Sciences Conference 1968-1969, Makerere.
- Weber, Max Politics as a Vocation, Oxford University press, 1958.

كتب الدار العربية للنشر والتوزيع

الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار	ممدوح عبدالغفور
التخطيط الحضرى مدخل عام	زين العابدين على
التطور التاريخى لمشكلات الحدود السودانية	د.شوقى عطاالله
الدور السياسى للزعيم إسماعيل الازهرى	عبدالفتاح محمد
السلطان الشهيد على دينار	أ.د. سيد أحمد العقيد
الطاقة النووية لخدمة البشرية	ممدوح عبدالغفور
العرب والمستقبل فى الصراع الدولى	د. محمد بوعشة
العلاقات السودانية المكية عبر التاريخ	د. سيد احمد عثمان
تأثير العلاقات الأمريكية الصهيونية على العلاقات الأمريكية المصرية (1948 - 1956)	د. صالح مصطفى
دارفور والحق المر	د. سيد احمد عثمان
دراسات فى تاريخ المشرق العربى	إبراهيم عبدالرازق
دور الطوائف الدينية فى العمل السياسى فى السودان	عفاف محمد
علاقات دولة الفونج ببلاد العرب	جوليت عدلى غابريوس
دور المرآة السودانية فى الحراك الإجتماعى والسياسى (1900م – 1969م)	منى أحمد
دور المرآة السودانية فى الحراك الإجتماعى والسياسى (750 ق م – 50م)	د. دولت يوسف أحمد
دور برامج التليفزيون غير السودانية فى تغير القيم الاجتماعية للمجتمع السودانى	إلهام عبدالرحمن
Evaluating the Teaching of the four Language Skills in the Third Level of the Sudanese Secondary School.	Ghada Ahmed
Men in Northern Sudan Their Knowledge of and Attitudes	Dr. Manal A.I.Diab
Public Health Hazards Associated with Fruits of Gongleiz	Dr. Elzaeim Alaza.

للدار إصدارات أخرى في مجالات علوم التربة والأراضي والحشرات والميكروبيولوجي والوراثة وعلوم وتكنولوجيا الأغذية والعلوم الهندسية والعلوم البيئية والعلوم البحتة وغيرها.

